60 التقرير السنوي الستون

1445هـ | 2024م

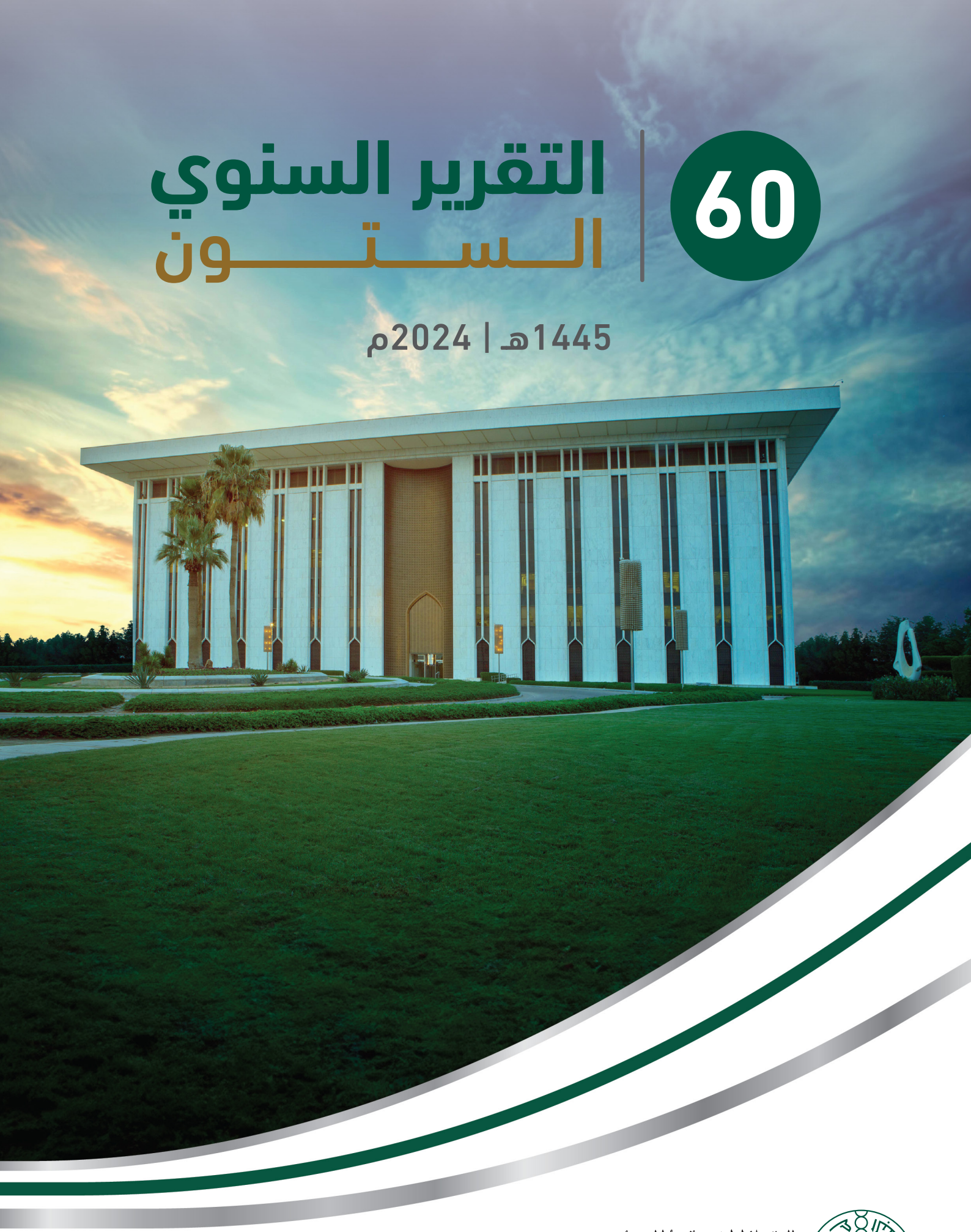

البنك المركزي السعودي
SAMA
Saudi Central Bank

البنك المركزي السعودي

التقرير السنوي
الستون
1445هـ (2024م)

خادم الحرمين الشريفين

الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود حفظه الله

صاحب السمو الملكي

الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود حفظه الله

ولي العهد رئيس مجلس الوزراء

أعضاء مجلس إدارة
البنك المركزي السعودي

1- معالي المحافظ الأستاذ/ أيمن بن محمد السياري
الرئيس

2- معالي نائب المحافظ للرقابة والتقنية الدكتور/ خالد بن وليد الظاهر

3- معالي الأستاذ/ حمد بن سعود السياري

4- سعادة الأستاذ/ خالد بن أحمد الجفالي

5- سعادة المهندس/ راشد العبدالعزيز الراشد

6- سعادة الدكتور/ عبدالله بن حسن العبدالقادر

7- سعادة الأستاذة/ شيلا بنت عذيب الرويلي

أيمن بن محمد السياري
المحافظ ورئيس مجلس الإدارة

يسرني أن أقدم نيابةً عن مجلس إدارة البنك المركزي السعودي التقرير السنوي الستين، الذي يستعرض بشكل رئيسي التطورات الاقتصادية والمالية والنقدية في المملكة خلال العام المالي 1445/1444هـ (2023م)، حيث يأتي هذا التقرير مكملًا للجهود المبذولة على مدى ستين عامًا في إعداد وإصدار التقرير السنوي، وتغطية العديد من التطورات الاقتصادية والمالية والنقدية خلال تلك الفترة. كما يعطي التقرير إيجازًا عن آخر التطورات الاقتصادية المحلية والعالمية في مختلف القطاعات والأنشطة الاقتصادية، مثل: الحسابات القومية، والأسعار القياسية، والمالية العامة، والتجارة الخارجية، وميزان المدفوعات. كذلك يتضمن التطورات النقدية، والنشاط المصرفي، والسوق المالية. كما يُقدم موجزًا مختصرًا عن بعض مهام البنك مثل: إصدار النقد وتنظيمه، والرقابة والإشراف على المؤسسات المالية، ووضع وإدارة السياسة النقدية، وتنظيم سوق صرف العملات الأجنبية، وإدارة واستثمار احتياطيات النقد الأجنبي، والقيام بوظيفة مصرف الحكومة، ومستشارها في الشؤون النقدية والمصرفية والمالية، ووضع وإدارة السياسات الاحترازية واتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة للمؤسسات المالية، واتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة للمساهمة في مواجهة الاضطرابات والأزمات الاقتصادية والمالية. وختامًا، يتضمن تقرير البنك المركزي تقرير مراقبي حساباته الختامية للعام المالي المنتهي في 30 يونية 2023م. ويعتمد التقرير بصورة رئيسة على البيانات الرسمية من الوزارات والجهات الحكومية والمؤسسات العامة، إضافةً إلى البيانات التي يصدرها البنك المركزي. وأود أن أشكر جميع الوزارات والجهات المعنية على حسن تعاونهم وتوفيرهم معلومات قيّمة مكّنت البنك المركزي من إعداد هذا التقرير. كما أتقدم بجزيل الشكر لجميع منسوبي البنك المركزي على ما بذلوه من جهد في إعداد هذا التقرير وإنجاز كافة المهام المنوطة بالبنك.

البنك المركزي السعودي
SAMA
Saudi Central Bank

للمراسلات والاستفسارات

عنوان البريد:
البنك المركزي السعودي
ص.ب 2992، الرياض 11169
المملكة العربية السعودية

هاتف: 4633000 - 11 (966+)
البريد الإلكتروني: **info@sama.gov.sa**

ولمتابعة أحدث ما ينشره البنك المركزي السعودي من تقارير، وتعليمات المؤسسات المالية التي يشرف عليها، ومن الإحصاءات النقدية والمصرفية، وتقديرات ميزان المدفوعات، ووضع الاستثمار الدولي وغير ذلك، يرجى زيارة الموقع الالكتروني للبنك المركزي السعودي:
http://www.sama.gov.sa

المركز الرئيس للبنك المركزي وفروعه:

المركز الرئيس: الرياض.

الفروع: مكة المكرمة، المدينة المنورة، الرياض، جدة، الدمام، الطائف، بريدة، جازان، تبوك، أبها.

المحتويـــــات

01	التطورات الاقتصادية الربع الأول - 2024م	11
02	القطاع الحقيقي والأرقام القياسية	25
03	المالية العامة	49
04	القطاع الخارجي	57
05	القطاع النقدي والمصرفي	69
06	القطاع المالي	93
07	البنك المركزي السعودي؛ منجزات وتطلعات	113
08	القوائم المالية للبنك المركزي السعودي	129

1

التطورات الاقتصادية

الربع الأول - 2024م

الاقتصاد العالمي

أظهر الاقتصاد العالمي متانة في الربع الأول من عام 2024م، إذ حققت الاقتصادات الرئيسة نموًا مستقرًا. وعلى الرغم من بعض التحديات، إلا أن الزخم المستمر الذي لوحظ منذ بداية العام يمكن أن يخلق فرص إضافية للنمو الاقتصادي العالمي في عام 2024م. كذلك من المتوقع أن تطبق البنوك المركزية الكبرى سياسات نقدية تيسيرية في النصف الثاني من العام 2024م، حيث تشير التقديرات إلى نمو الاقتصاد العالمي في الربع الأول من العام 2024م بنسبة 2.6 في المئة. ويدعم ذلك الاتجاه تسجيل مؤشر مديري المشتريات العالمي توسعًا في الربع الأول من العام 2024م، حيث سجل 52.0 نقطة مقابل 51.7 نقطة للفترة نفسها من السنة الماضية. ويشهد التضخم تباطؤًا في العديد من الدول نتيجة تشديد السياسة النقدية، وتراجع أسعار الطاقة والسلع، وتحسن جانب العرض. ويتوقع صندوق النقد الدولي أن يسجل الاقتصاد العالمي نموًا قدره 3.2 في المئة في العام 2024م، وأن يستمر انخفاض التضخم العالمي من 6.8 في المئة في العام 2023م إلى 5.9 في المئة في العام 2024م (رسم بياني 1-1، 1-2).

رسم بياني رقم 1-1: النمو الاقتصادي العالمي

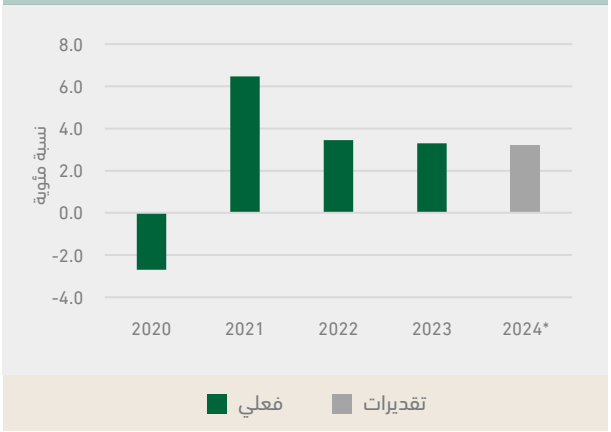

*تقديرات صندوق النقد الدولي، يوليو 2024م.
المصدر: صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، يوليو 2024م.

رسم بياني رقم 1-2: مؤشر مديري المشتريات العالمي

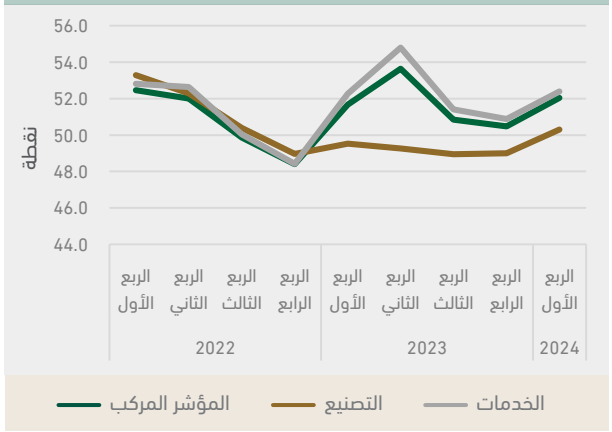

المصدر: S&P Global.

النمو الاقتصادي

سجلت أغلب اقتصادات الدول المتقدمة في الربع الأول من العام 2024م نموًا سنويًا في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، إذ نما اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 2.9 في المئة في الربع الأول من العام 2024م. وسجل الاقتصاد الكندي نموًا بنسبة قدرها 0.5 في المئة في الربع الأول من العام 2024م. بالإضافة إلى ذلك، تشير التقديرات إلى نمو اقتصادات دول منطقة اليورو بنسبة 0.4 في المئة، حيث سجلت كل من فرنسا وإيطاليا معدلات نمو بلغت 1.3 في المئة و0.7 في المئة على التوالي، مقابل انكماش في الاقتصاد الألماني نسبته 0.2 في المئة في الربع الأول من العام 2024م. وشهد اقتصاد المملكة المتحدة ارتفاعًا سنويًا بنسبة 0.3 في المئة في الربع الأول من العام 2024م، في حين سجل الاقتصاد الياباني انكماشًا بنسبة 0.8 في المئة (رسم بياني 1-3).

وفي الدول الناشئة، شهد الاقتصاد الصيني نموًا ملحوظًا بنسبة 5.3 في المئة على أساس سنوي للربع الأول 2024م، متجاوزًا التوقعات البالغة 4.6 في المئة. كما سجلت الهند نموًا سنويًا بنسبة 7.8 في المئة، كذلك تشير التقديرات إلى نمو الاقتصاد الروسي في الربع الأول من العام 2024م بنسبة 4.1 في المئة، وأخيرًا نما اقتصاد البرازيل بنسبة 1.7 في المئة (رسم بياني 1-3).

رسم بياني رقم 1-3: نمو الناتج المحلي الإجمالي الربع الأول (تغير سنوي)

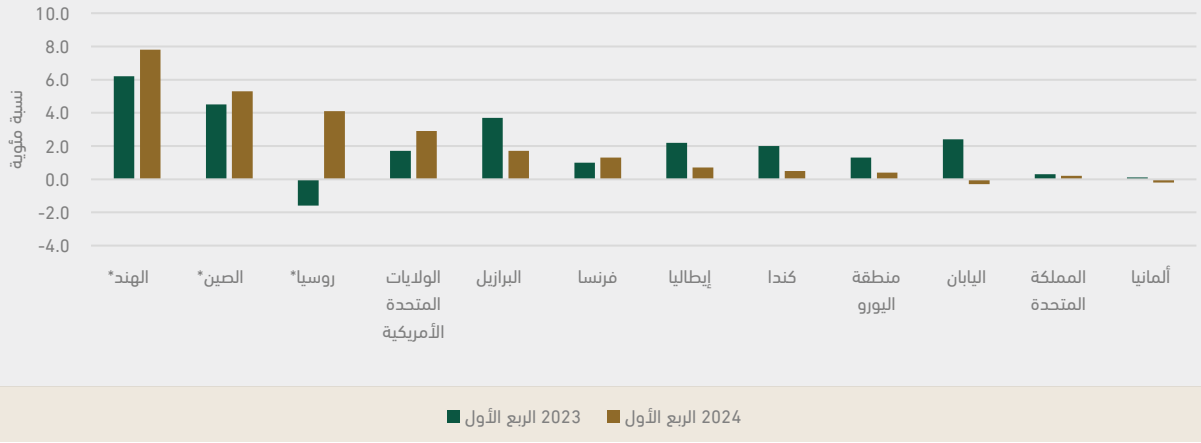

*بيانات غير معدلة موسميًا.
المصدر: أكسفورد ايكونوميكس.

التضخم

تباطأ معدل التضخم العالمي ليبلغ 6.7 في المئة في الربع الأول من العام 2024م، مقارنة بنسبة 8.0 في المئة في الربع الأول من العام 2023م. حيث سجلت مجموعة اقتصادات الدول المتقدمة معدل تضخم نسبته 3.0 في المئة في الربع الأول من العام 2024م، مقارنة بنسبة 6.4 في المئة في الربع الأول من العام 2023م، وتراجع معدل التضخم في الولايات المتحدة الأمريكية من 5.8 في المئة في الربع الأول من العام 2023م إلى 3.2 في المئة في الربع الأول من العام 2024م. كذلك تراجع معدل التضخم في منطقة اليورو من 8.0 في المئة في الربع الأول من العام 2023م إلى 2.6 في المئة في الربع الأول من العام 2024م.

أما بالنسبة إلى اقتصادات الدول الناشئة والنامية، فقد ارتفع معدل التضخم ليصل إلى ما نسبته 11.1 في المئة في الربع الأول من العام 2024م، مقارنة بنسبة 10.0 في المئة في الربع الأول من العام 2023م، حيث لم تسجل الصين أي تغير سنوي للتضخم في الربع الأول من العام 2024م، مقارنة بمعدل تضخم 1.3 في المئة لنفس الربع من العام السابق. وتراجع معدل التضخم في الهند ليسجل 5.0 في المئة، مقارنة بمعدل تضخم 6.2 في المئة في الربع الأول من العام 2023م. في المقابل، ارتفع معدل التضخم في الأرجنتين ليسجل 273.5 في المئة، مقارنة بمعدل تضخم 102.0 في المئة في الربع الأول من العام 2023م. وارتفع معدل التضخم في تركيا ليسجل 66.8 في المئة، مقارنة بمعدل تضخم 54.3 في المئة في الربع الأول من العام 2023م (جدول 1-1).

جدول رقم 1-1 : التضخم

(نسبة مئوية) - تغير سنوي

	2023				2024
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول
التضخم العالمي	**8.0**	**6.2**	**6.6**	**6.4**	**6.7**
الاقتصادات المتقدمة	6.4	4.8	4.1	3.2	3.0
الولايات المتحدة الأمريكية	5.8	4.0	3.5	3.2	3.2
منطقة اليورو	8.0	6.2	5.0	2.7	2.6
ألمانيا	8.2	6.5	5.6	3.6	2.5
فرنسا	6.0	5.2	4.7	3.7	2.8
إيطاليا	8.9	7.4	5.6	1.0	0.9
اليابان	3.6	3.4	3.1	2.9	2.5
المملكة المتحدة	9.0	7.7	6.3	4.4	3.9
كندا	5.1	3.5	3.7	3.2	2.8
الاقتصادات الناشئة	**10.0**	**8.0**	**9.6**	**10.3**	**11.1**
الصين	1.3	0.1	-0.1	-0.3	0.0
الهند	6.2	4.6	6.4	5.4	5.0
روسيا	8.6	2.7	5.1	7.2	7.6
البرازيل	5.3	3.8	4.6	4.7	4.3
الارجنتين	102.0	113.0	125.9	172.8	273.5
تركيا	54.3	40.4	56.2	62.7	66.8

المصدر: Haver Analytics، قُربت الأرقام التي تظهر في الجدول لأقرب فاصلة عشرية.

البطالة

سجلت أغلب الاقتصادات المتقدمة في الربع الأول من العام 2024م ارتفاعًا في معدلات البطالة. حيث ارتفع معدل البطالة في الولايات المتحدة الأمريكية ليبلغ 3.8 في المئة في الربع الأول من العام 2024م، مقارنة بمعدل 3.5 في المئة في الربع الأول من العام 2023م، وارتفع معدل البطالة في كندا ليبلغ 5.9 في المئة في الربع الأول من العام 2024م، مقارنة بمعدل 5.1 في المئة في الربع الأول من العام 2023م. كذلك سجل معدل البطالة في المملكة المتحدة ارتفاعًا ليبلغ ما نسبته 4.1 في المئة في الربع الأول من العام 2024م، مقارنة بمعدل 4.0 في المئة في الربع الأول من العام 2023م. وفي المقابل، شهدت منطقة اليورو انخفاضًا طفيفًا في معدلات البطالة لتبلغ 6.5 في المئة في الربع الأول من العام 2024م، مقارنة بمعدل 6.6 في المئة في الربع الأول من العام 2023م، حيث شهد معدل البطالة في إيطاليا انخفاضًا ليصل إلى 7.2 في المئة. وعلى عكس ذلك، ارتفع معدل البطالة في كل من فرنسا وألمانيا، حيث بلغ ما نسبته 7.3 و5.9 في المئة على التوالي. وأخيرًا سجل معدل البطالة في اليابان انخفاضًا ليبلغ 2.5 في المئة في الربع الأول من العام 2024م، مقارنة بمعدل 2.6 في المئة في الربع الأول من عام 2023م. أما بالنسبة إلى اقتصادات الدول الناشئة سجلت معظمها تراجعًا في معدلات البطالة، إذ تشير بيانات الربع الأول من العام 2024م إلى تراجع معدل البطالة في البرازيل ليبلغ 7.4 في المئة، وتراجع معدل البطالة في روسيا إلى 2.8 في المئة، في حين ارتفع معدل البطالة في الهند ليسجل نسبة بلغت 7.6 في المئة. وأخيرًا تشير التقديرات إلى أن معدل البطالة في الصين تراجع ليبلغ إلى 3.5 في المئة في الربع الأول من العام 2024م مقارنة بمعدل بلغت نسبته 3.8 في المئة في الربع الأول من العام 2023م (جدول 1-2).

جدول رقم 1-2: معدلات البطالة

(نسبة مئوية)

	2023				2024
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول
الاقتصادات المتقدمة					
الولايات المتحدة الأمريكية	3.5	3.6	3.7	3.73	3.8
منطقة اليورو	6.6	6.5	6.6	6.5	6.5
ألمانيا	5.5	5.6	5.7	5.8	5.9
فرنسا	6.9	7.0	7.2	7.3	7.3
إيطاليا	7.9	7.7	7.6	7.4	7.2
اليابان	2.6	2.6	2.6	2.5	2.5
المملكة المتحدة	4.0	4.0	4.0	4.1	4.1
كندا	5.1	5.3	5.5	5.8	5.9
الاقتصادات الناشئة والنامية					
الصين	3.8	3.7	3.6	3.4	3.5
الهند	7.5	8.2	7.8	9.0	7.6
روسيا	3.5	3.2	3.0	2.9	2.8
البرازيل	8.3	8.1	7.8	7.4	7.4

المصدر: أكسفورد ايكونوميكس، قُربت الأرقام التي تظهر في الجدول لأقرب فاصلة عشرية.

التجارة الخارجية

سجل مؤشر مكتب هولندا لتحليل السياسات الاقتصادية (CPB) نموًا في حجم الصادرات العالمية للبضائع في الربع الأول من عام 2024م، بنسبة 1.4 في المئة، ويأتي هذا النمو امتدادً لنمو سابق في الربع الرابع لعام 2023م. في المقابل، استمرت الواردات بتسجيل انخفاض بمقدار 1.0 في المئة للربع الأول من العام 2024م، ويأتي هذا الانخفاض بوتيرة أقل مما كانت عليه في الربع الرابع لعام 2023م عند انخفاض بمقدار 2.4 في المئة. وتشير هذه الأرقام إلى اتجاه إيجابي مستمر منذ بداية عام 2024م، على الرغم من التحديات الجيوسياسية التي أدت إلى زيادة كبيرة في مؤشر تسعير الحاويات العالمي، حيث وصل متوسط المؤشر إلى 3.2 ألف دولار للحاوية 40 قدم في الربع الأول للعام 2024م، مقارنه بمتوسط 1.5 ألف دولار للعام 2023م (رسم بياني 1-4، 1-5).

رسم بياني رقم 1-4: التجارة العالمية للبضائع (تغير سنوي)

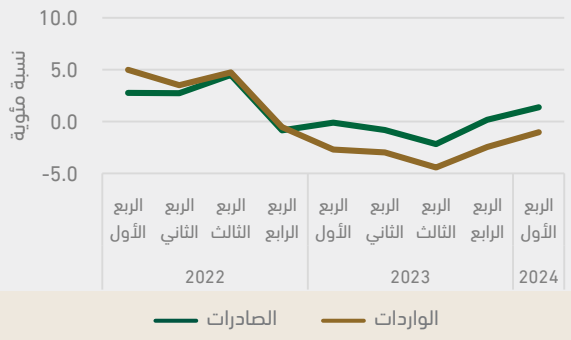

المصدر: مكتب هولندا لتحليل السياسات الاقتصادية.

رسم بياني رقم 1-5: مؤشر تسعير الحاويات العالمي

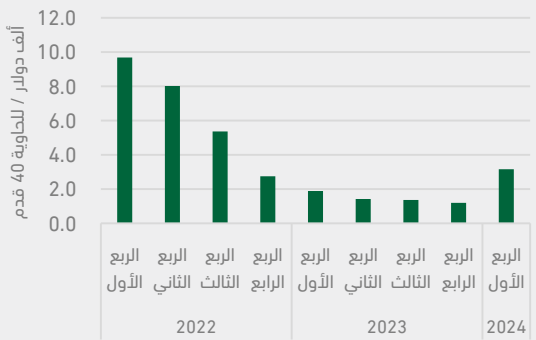

المصدر: بلومبيرغ.

التطورات النقدية والمالية

أسعار الفائدة

بلغ تشديد السياسة النقدية ذروته في شهر يولية من عام 2023م, واستمرت معظم البنوك المركزية الرئيسية في العالم في المحافظة على مستويات أسعار الفائدة دون تخفيض خلال الربع الأول من عام 2024م. وبالرغم من تراجع معدلات التضخم عالميًا، أشار عدد من البنوك المركزية إلى أن هذا التراجع غير كافي, وأنها مازالت بحاجة إلى المزيد من البيانات للتأكد من استمرار هذا التراجع والبدء في عملية تخفيض أسعار الفائدة. وتساهم أسعار الفائدة المرتفعة في رفع تكلفة الإقتراض عالميًا، مما يشكل تحديًا بالنسبة للاقتصادات الناشئة (رسم بياني 1-6).

رسم بياني رقم 1-6: سعر الفائدة في الولايات المتحدة الأمريكية

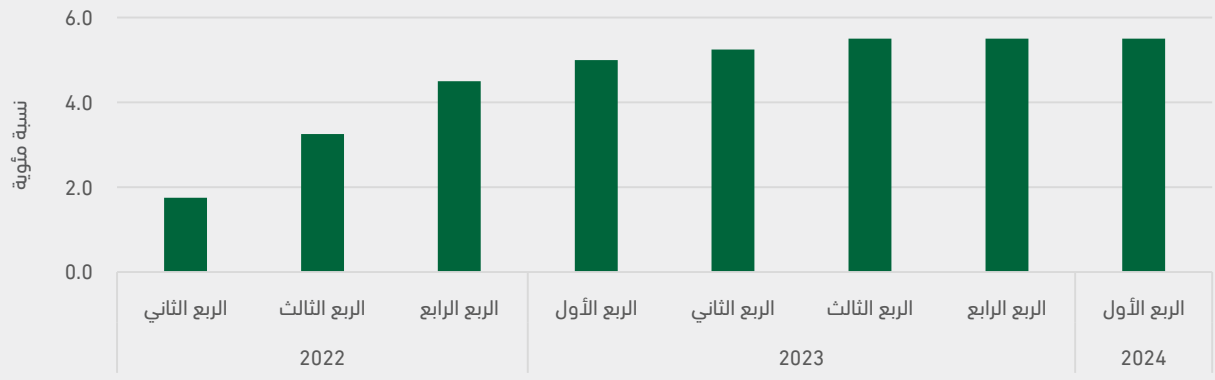

المصدر: الاحتياطي الفيدرالي.

الأسواق المالية

أسواق الأسهم

سجلت معظم مؤشرات الأسهم العالمية ارتفاعًا في الأداء بنهاية الربع الأول لعام 2024م بالمقارنة مع نهاية الربع الرابع لعام 2023م. ويعزى هذا التطور إلى عدة عوامل أهمها التفاؤل الاقتصادي العام، حيث شهدت العديد من الشركات نتائج مالية قوية وتوقعات إيجابية للنمو في الربع الأول من العام 2024م. بالإضافة إلى ذلك فقد ساهم ثبات أسعار الفائدة في العديد من الدول في تحفيز الاستثمارات في أسواق الأسهم. إذ ارتفع مؤشر داو جونز الصناعي (DJIA) للأسهم الأمريكية بنسبة 5.6 في المئة ليغلق عند 39807.37 نقطة بنهاية الربع الأول من عام 2024م. وشهد مؤشر نيكاي (Nikkei 225) للأسهم اليابانية ارتفاعا كبيرًا نسبته 20.6 في نهاية الربع الأول من عام 2024م. وارتفع مؤشر مورغن ستانلي للأسهم الأوروبية (MSCI-EURO) بنسبة 10.6 في المئة في نهاية الربع الأول من عام 2024م. كذلك سجل مؤشر فوتسي للأسهم البريطانية (FTSE-100) ارتفاعًا بلغت نسبته 2.8 في المئة ليبلغ 7952.62 نقطة في نهاية الربع الأول من عام 2024م.

أسواق السندات

شهدت أسواق السندات العالمية تحقيق عوائد مرتفعة خلال الربع الأول من العام 2024م، حيث ارتفعت عوائد السندات الحكومية لأجل 3 سنوات في الولايات المتحدة الأمريكية لتسجل 5.4 في المئة، مقارنة بعائد السندات لاستحقاق 10 سنوات عند 4.2 في المئة، واستحقاق 30 سنة عند 4.3 في المئة. كذلك ارتفعت عوائد السندات في اليابان والمملكة المتحدة بسبب التغيرات في السياسة النقدية وتوقعات التضخم، حيث تصدرت سندات استحقاق 10 سنوات و30 سنة نسبة العائد في اليابان لتصل إلى نسبة 0.7 في المئة ونسبة 1.8 في المئة على التوالي. كذلك سجل العائد على معظم السندات الحكومية في المملكة المتحدة ارتفاعًا في نهاية الربع الأول من عام 2024م تصدره العائد على سندات استحقاق سنة واحدة ليصل إلى نسبة 4.5 في المئة واستحقاق 30 سنة ليصل إلى نسبة 4.4 في المئة. وارتفع العائد على معظم السندات الحكومية في منطقة اليورو في نهاية الربع الأول من عام 2024م، وتصدر هذا الارتفاع العائد على سندات استحقاق سنتين ليصل إلى نسبة 2.8 في المئة.

الاقتصاد السعودي

القطاع الحقيقي

تشير تقديرات الهيئة العامة للإحصاء للربع الأول من العام الحالي 2024م، إلى تسجيل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي انخفاضًا بنسبة 1.7 في المئة مقارنةً بالربع الأول من العام السابق. ويعود هذا الانخفاض إلى تراجع الأنشطة النفطية بنسبة 11.2 في المئة بالرغم من تسجيل الأنشطة غير النفطية نموًا بنسبة 3.4 في المئة، إضافةً إلى نمو الأنشطة الحكومية بنحو 2.0 في المئة على أساس سنوي (جدول 1-3).

جدول رقم 1-3: الناتج المحلي الإجمالي حسب الأنشطة الاقتصادية الرئيسة (السلاسل المتحركة 100=2018)

	الربع الأول 2023م*			الربع الأول 2024م*		
	القيمة (مليون ريال)	نسبة النمو (سنوي)	النصيب المئوي	القيمة (مليون ريال)	نسبة النمو (سنوي)	النصيب المئوي
الأنشطة النفطية	270,284	0.8	31	240,072	-11.2	28
الأنشطة غير النفطية	430,567	5.3	49	445,209	3.4	51
الأنشطة الحكومية	161,092	2.8	18	164,242	2.0	19
صافي الضرائب على المنتجات	25,638	15.8	3	26,648	3.9	3
الناتج المحلي الإجمالي	883,255	3.2	100	867,813	-1.7	100

*بيانات أولية.
ملاحظة: تعتبر منهجية السلاسل المتحركة نموذج غير جمعي، لذا لا تتطابق المكونات الفرعية مع المجاميع.
المصدر: الهيئة العامة للإحصاء، قُربت الأرقام التي تظهر في الجدول لأقرب فاصلة عشرية.

الأنشطة النفطية

سجلت الأنشطة النفطية في الربع الأول من العام 2024م انخفاضًا سنويًا بنسبة 11.2 في المئة، مقارنةً بارتفاع نسبته 0.8 في المئة في الربع الأول من العام السابق. ويُعزى هذا التراجع في الأنشطة النفطية نتيجةً إلى إعلان المملكة في مجموعة أوبك+ عن تمديد الخفض الطوعي لإنتاج النفط والخفض الإضافي لإنتاج مجموعة من الدول الأعضاء حتى نهاية الربع الثالث من عام 2024م، حيث بلغ متوسط إنتاج المملكة من النفط الخام حوالي 9.0 مليون برميل يوميًا، مقارنةً بنحو 10.5 مليون برميل يوميًا لنفس الفترة من العام السابق. كما سجل خام بحر الشمال (برنت) متوسط سعر قدره 83.1 دولارًا للبرميل بنهاية الربع الأول من العام 2024م، مقارنةً بمتوسط سعر قدره 81.1 دولارًا للبرميل لنفس الفترة من العام السابق (رسم بياني 1-7).

رسم بياني رقم 1-7: متوسط سعر وإنتاج المملكة من النفط

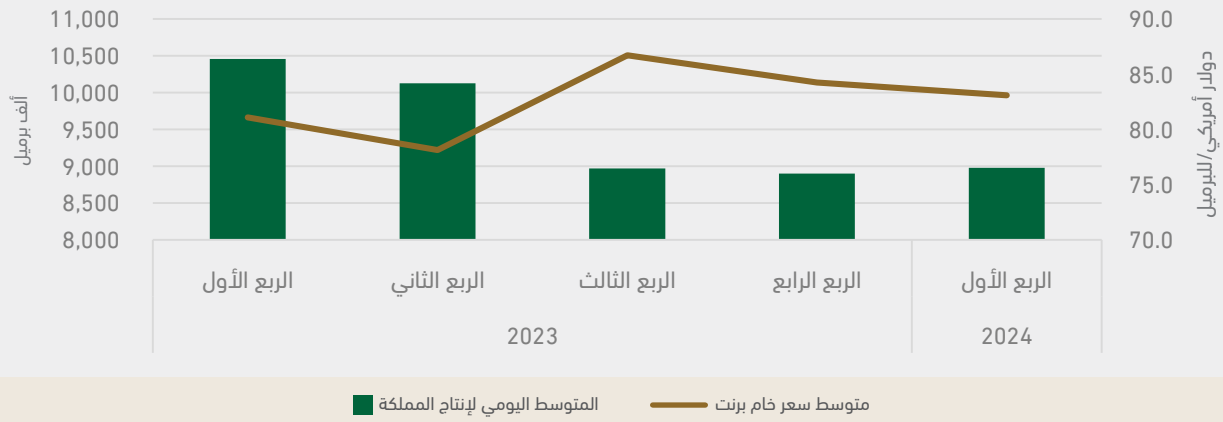

المصدر: منظمة أوبك.

الأنشطة غير النفطية

تشير تقديرات الهيئة العامة للإحصاء للربع الأول من العام 2024م، إلى نمو الأنشطة غير النفطية بنسبة 3.4 في المئة مقارنةً بالربع الأول من العام 2023م. ويُعزى هذا النمو إلى النشاط الملحوظ في قطاعي السياحة والترفيه، بالإضافة إلى الأثر الإيجابي من استمرار العمل على تنفيذ المبادرات والمشاريع ذات الصلة برؤية السعودية 2030، وتمديد العمل بإعفاء المنشآت الصغيرة التي يبلغ إجمالي العاملين فيها تسعة عمال فأقل بما فيهم مالكها من دفع المقابل المالي لمدة ثلاث سنوات، مما أعطى قطاع الأعمال حافزًا للتوسع والنمو.

الأنشطة الحكومية

سجلت الأنشطة الحكومية في الربع الأول من عام 2024م ارتفاعًا نسبته 2.0 في المئة على أساس سنوي، مقارنةً بنحو 2.8 في المئة في الربع الأول من العام 2023م، مدفوعًا بتحسن إجمالي عدد المشتغلين في القطاع الحكومي، وكذلك تحسن كفاءة الخدمات الحكومية وارتفاع إنتاجيتها.

المالية العامة

أشار التقرير الربعي لأداء الميزانية العامة للدولة الصادر عن وزارة المالية إلى تسجيل إجمالي الإيرادات الفعلية للربع الأول من عام 2024م نموًا سنويًا بنحو 4.4 في المئة ليبلغ 293.4 مليار ريال، وذلك نتيجة لاستمرار التحسن في الأنشطة غير النفطية. إذ سجلت الإيرادات غير النفطية نموًا بنسبة 9.0 في المئة لتصل إلى 111.5 مليار ريال، وشكلت ما نسبته 38.0 في المئة من إجمالي الإيرادات، ويأتي هذا النمو مدفوعًا بشكل رئيس بنمو الضرائب على السلع والخدمات بنسبة 10.8 في المئة لتصل إلى 69.9 مليار ريال. كذلك نمت الإيرادات النفطية بنحو 1.9 في المئة لتصل إلى 181.9 مليار ريال (رسم بياني 1-8).

في المقابل، ارتفع إجمالي المصروفات الفعلية بنهاية الربع الأول من العام 2024م بنسبة 7.7 في المئة على أساس سنوي ليبلغ 305.8 مليار ريال، إذ استمر نمو الإنفاق الرأسمالي بشكل متسارع بنحو 32.8 في المئة ليبلغ 34.5 مليار ريال، ليشكل ما نسبته 11.3 في المئة من إجمالي الإنفاق الحكومي. كما شهد الإنفاق التشغيلي نموًا بنسبة 5.2 في المئة ليبلغ 271.3 مليار ريال، مشكلًا ما نسبته 88.7 في المئة من إجمالي الإنفاق الحكومي. وبالنظر إلى أبرز بنود الإنفاق التشغيلي، ارتفعت تعويضات العاملين بنحو 2.6 في المئة لتصل الى 137.5 مليار ريال (رسم بياني 1-9).

رسم بياني 1-8: إجمالي الإيرادات الحكومية

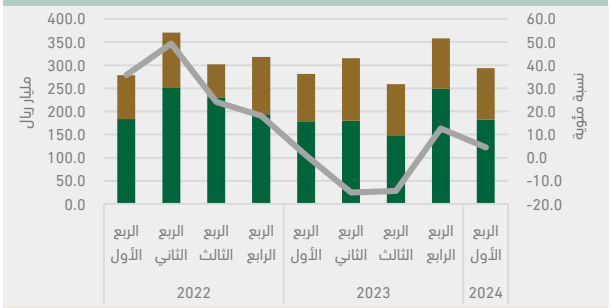

المصدر: وزارة المالية.

رسم بياني 1-9: إجمالي الإنفاق الحكومي

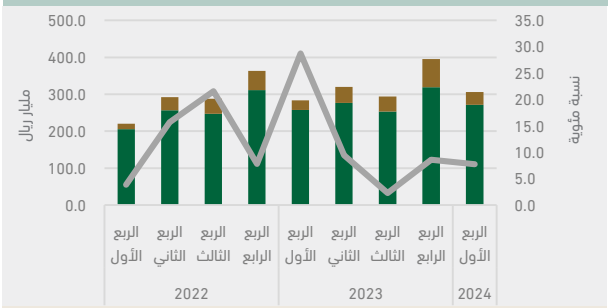

المصدر: وزارة المالية.

وبناءً عليه، بلغ عجز الميزانية العامة بنهاية الربع الأول من العام 2024م حوالي 12.4 مليار ريال تم تمويلها بالكامل عن طريق الدين. وبذلك بلغ رصيد الدين العام حوالي 1,115.8 مليار ريال، حيث شكل الدين الداخلي نحو 59.6 في المئة من إجمالي الدين العام برصيد بلغ 665.0 مليار ريال. وشكل الدين الخارجي نحو 40.4 في المئة من اجمالي الدين ليبلغ 450.8 مليار ريال (رسم بياني 1-10).

رسم بياني 1-10: إجمالي الدين الحكومي

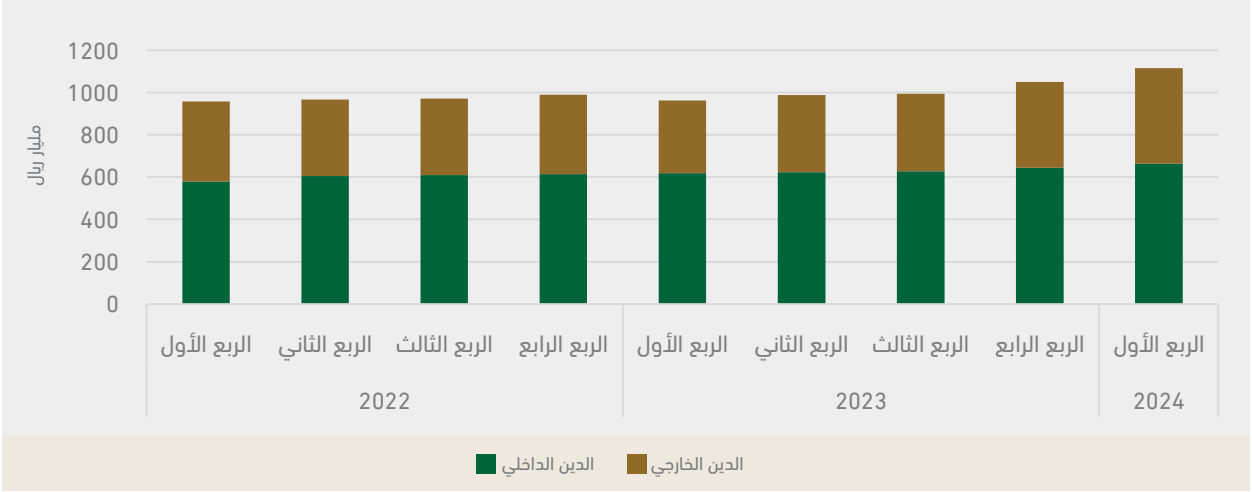

المصدر: وزارة المالية.

الأرقام القياسية

مؤشر أسعار المستهلك

سجل المؤشر العام للأسعار ارتفاعًا سنويًا بنسبة 1.7 في المئة بنهاية الربع الأول من العام 2024م، مقارنةً بارتفاع بلغت نسبته 3.0 في المئة في الربع الأول من العام السابق (جدول 1-4). ويعزى ذلك بشكل رئيس إلى ارتفاع بند السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى بنسبة 8.4 في المئة على أساس سنوي ويرجع السبب في ذلك إلى ارتفاع الإيجارات السكنية نتيجة لزيادة الطلب على المساكن في المدن الرئيسة، حيث يشكل بند السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى الوزن الأعلى في المؤشر العام للأسعار بحوالي 25.5 في المئة.

جدول رقم 1-4: الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك (2018=100)

	الربع الأول 2023		الربع الأول 2024	
	الرقم القياسي	معدل التضخم (سنوي)	الرقم القياسي	معدل التضخم (سنوي)
الرقم القياسي العام	108.7	3.0	110.5	1.7
الأغذية والمشروبات	122.6	3.2	123.9	1.1
التبغ	114.9	0.1	113.9	-0.8
الملابس والأحذية	100.5	-2.0	96.4	-4.0
السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى	95.1	7.0	103.1	8.4
تأثيث وتجهيزات المنزل	108.4	-0.7	105.0	-3.2
الصحة	103.8	1.1	102.9	-0.9
النقل	118.5	2.8	117.0	-1.3
الاتصالات	111.2	-0.3	109.1	-1.9
الترفيه والثقافة	105.5	0.9	106.8	1.2
التعليم	102.7	3.1	103.9	1.2
المطاعم والفنادق	122.0	6.4	125.0	2.4
السلع والخدمات الشخصية المتنوعة	107.7	-0.4	106.5	-1.1

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء، قُربت الأرقام التي تظهر في الجدول لأقرب فاصلة عشرية.

مؤشر أسعار الجملة

سجل الرقم القياسي لأسعار الجملة نموًا سنويًا بنسبة 3.7 في المئة في الربع الأول من عام 2024م، مقارنةً بارتفاع نسبته 2.5 في المئة في الربع الأول من عام 2023م. ويعزى ذلك بشكل رئيس لارتفاع أسعار المواد الكيميائية الأساسية بنسبة 23.3 في المئة، مقارنةً بانخفاض بنسبة 1.1 في المئة العام السابق، وكذلك ارتفاع أسعار المنتجات النفطية المكررة بمعدل 12.0 في المئة، مقارنةً بنسبة 3.8 في المئة للربع الأول من عام 2023م، نتيجةً لتعديل أسعار بعض منتجات اللقيم والوقود والديزل مع بداية عام 2024م (رسم بياني 1-11).

رسم بياني 1-11: الرقم القياسي العام لأسعار الجملة

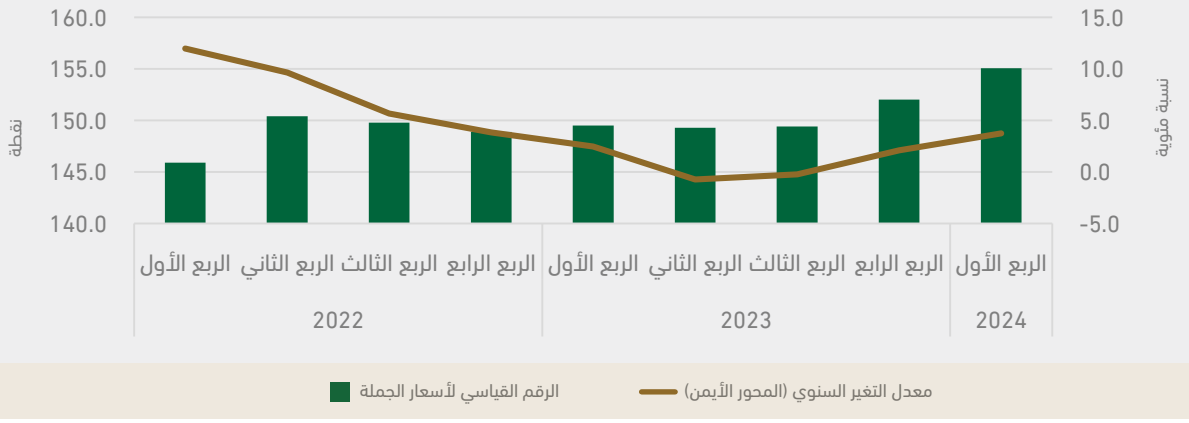

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

القطاع النقدي والمصرفي

القطاع النقدي

عرض النقود

سجّل عرض النقود بتعريفه الواسع (ن3) بنهاية الربع الأول من العام 2024 نموًا سنويًا بنسبة 8.3 في المئة ليبلغ نحو 2,823.7 مليار ريال. وبالنظر إلى مكونات عرض النقود، يُلاحظ ارتفاع عرض النقود بمعناه الضيق (ن1) على أساس سنوي بنسبة 4.7 في المئة، ليبلغ 1,634.6 مليار ريال مشكلًا ما نسبته 57.9 في المئة من إجمالي عرض النقود (ن3). وبالنسبة لعرض النقود (ن2) فقد سجل ارتفاعًا بنسبة 9.6 في المئة على أساس سنوي، ليبلغ 2,477.9 مليار ريال مشكلًا ما نسبته 87.8 في المئة من إجمالي عرض النقود (ن3) (رسم بياني 1-12).

رسم بياني 1-12: عرض النقود (ن3) ومكوناته

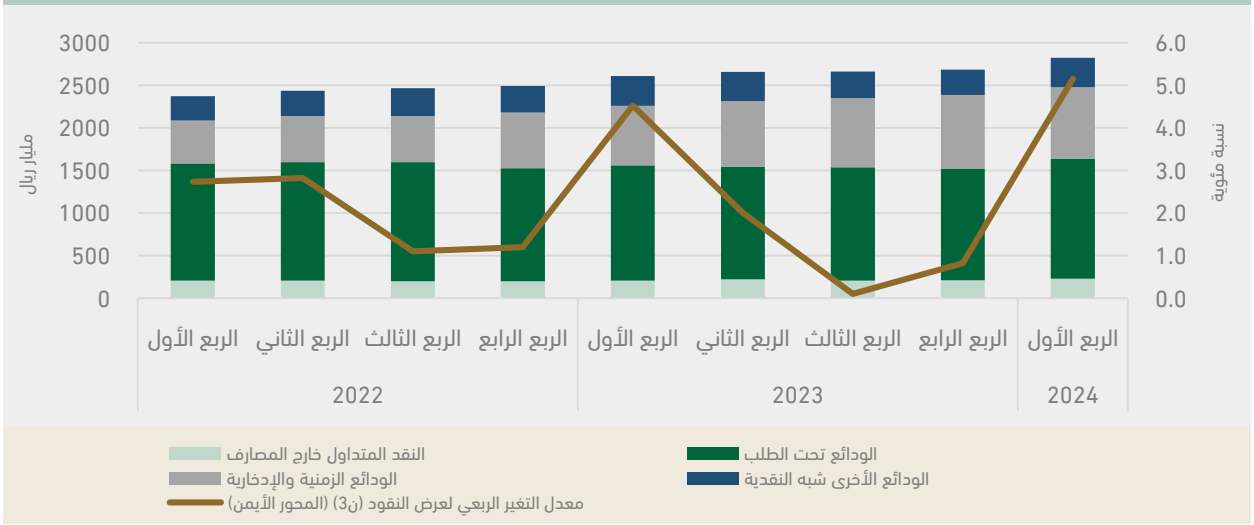

المصدر: البنك المركزي السعودي.

القطاع المصرفي

الودائع المصرفية

شهد إجمالي الودائع المصرفية بنهاية الربع الأول من عام 2024م نموًا سنويًا بنسبة 8.1 في المئة لتبلغ 2,596.3 مليار ريال. وباستعراض تطور الودائع المصرفية حسب نوعها بنهاية الربع الأول من عام 2024م، يلاحظ نمو الودائع تحت الطلب على أساس سنوي بنسبة 3.9 في المئة لتبلغ 1,407.1 مليار ريال، لتشكل ما نسبته 50 في المئة من إجمالي عرض النقود (ن3). كما سجلت الودائع الزمنية والادخارية ارتفاعًا سنويًا بنسبة 20.7 في المئة، لتصل إلى 843.2 مليار ريال، مشكلة ما نسبته 30 في المئة من إجمالي عرض النقود (ن3) (جدول 1-5).

جدول رقم 1-5: عرض النقود

	الربع الأول 2023			الربع الأول 2024		
	القيمة (مليون ريال)	معدل النمو (سنوي)	النصيب من الإجمالي	القيمة (مليون ريال)	معدل النمو (سنوي)	النصيب من الإجمالي
أولًا: مكونات عرض النقود						
النقد المتداول خارج المصارف	207,553	1.1	8	227,491	9.6	8
الودائع تحت الطلب	1,354,392	-1.8	52	1,407,114	3.9	50
الودائع الزمنية والادخارية	698,436	38.5	27	843,248	20.7	30
الودائع الأخرى شبه النقدية	347,939	22.8	13	345,892	-0.6	12
عرض النقود (ن3)	2,608,319	10.0	100	2,823,745	8.3	100
ثانيًا: الودائع المصرفية حسب القطاع						
القطاع الخاص	1,626,120	1.3	68	1,713,918	5.4	66
القطاع العام	722,427	42.6	30	818,722	13.3	32
أخرى*	52,220	-3.7	2	63,615	21.8	2
إجمالي الودائع	2,400,767	10.8	100	2,596,255	8.1	100

*تشمل الاعتمادات المستندية والتحويلات القائمة وعمليات إعادة الشراء (الريبو) التي نفذتها المصارف مع القطاع الخاص.
المصدر: البنك المركزي السعودي، قُربت الأرقام التي تظهر في الجدول لأقرب فاصلة عشرية.

الائتمان المصرفي

سجل إجمالي الائتمان المصرفي بنهاية الربع الأول من عام 2024م، نموًا بنسبة 10.7 في المئة على أساس سنوي ليصل إلى 2,668.1 مليار ريال. إذ ارتفع الائتمان المقدم للقطاع الخاص بنسبة 10.1 في المئة ليصل إلى 2,510.6 مليار ريال. كذلك ارتفع الائتمان المقدم للقطاع العام بنسبة 21.2 في المئة ليصل إلى 157.5 مليار ريال.

كما سجلت القروض الاستهلاكية وقروض بطاقات الائتمان بنهاية الربع الأول من عام 2024م نموًا سنويًا بنسبة 0.7 و 15.7 في المئة على التوالي، مقارنةً بنمو بنسبة 2.6 و 20.1 في المئة في الربع الأول من العام السابق، ليصل إجمالي القروض الاستهلاكية وقروض بطاقات الائتمان إلى 450.9 و27.2 مليار ريال على التوالي. كذلك سجلت القروض العقارية بنهاية الربع الأول من عام 2024م ارتفاعًا سنويًا بنسبة 13.4 في المئة، لتبلغ نحو 800.5 مليار ريال، وبذلك شكلت مانسبته 30.0 في المئة من إجمالي الائتمان المصرفي (جدول 1-6).

جدول رقم 1-6: الائتمان المصرفي

	الربع الأول 2023		الربع الأول 2024	
	القيمة (مليون ريال)	معدل النمو (سنوي)	القيمة (مليون ريال)	معدل النمو (سنوي)
أولًا: حسب القطاع				
الائتمان المقدم للقطاع الخاص	2,281,038	10.7	2,510,610	10.1
الائتمان المقدم للقطاع العام	129,972	35.1	157,469	21.2
إجمالي الائتمان	2,411,010	11.8	2,668,079	10.7
ثانيًا: حسب الآجال				
قصير الأجل	889,911	9.6	960,052	7.9
متوسط الأجل	330,956	18.8	410,727	24.1
طويل الأجل	1,190,143	11.7	1,297,301	9.0
ثالثًا: مؤشرات مختارة				
القروض الاستهلاكية	447,954	2.6	450,887	0.7
قروض بطاقات الائتمان	23,549	20.1	27,248	15.7
القروض العقارية	705,953	16.6	800,464	13.4
الأفراد	566,904	19.1	625,240	10.3
الشركات	139,049	7.5	175,225	26.0

المصدر: البنك المركزي السعودي، قُربت الأرقام التي تظهر في الجدول لأقرب فاصلة عشرية.

2 القطاع الحقيقي والأرقام القياسية

القطاع الحقيقي

الحسابات القومية

الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لعام 2023م

سجّل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وفقًا لتقديرات الهيئة العامة للإحصاء انخفاضًا نسبته 0.8 في المئة ليبلغ حوالي 3,468.7 مليار ريال، مقارنةً بارتفاع قدره 7.5 في المئة في عام 2022م. وتجدر الإشارة إلى أن تقديرات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي قد تمت وفقًا لمنهجية السلاسل المتحركة لأول مرة، بناءً على توصيات نظام الحسابات القومية 2008م. ويُعزى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بشكل رئيس إلى انخفاض الأنشطة النفطية بنسبة 9.0 في المئة، مقابل ارتفاع بنسبة 15.0 في المئة في عام 2022م. ومن جانب آخر، سجّلت الأنشطة غير النفطية ارتفاعًا نسبته 4.4 في المئة، مقارنةً بنمو قدره 5.6 في المئة في العام السابق. وشهدت الأنشطة الحكومية نموًا نسبته 2.1 في المئة، مقارنةً بنمو قدره 4.6 في المئة في عام 2022م (جدول 2-1).

الناتج المحلي الإجمالي حسب الأنشطة الاقتصادية الرئيسة

تشير البيانات الأولية إلى تسجيل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية انخفاضًا بنسبة 3.7 في المئة لعام 2023م ليبلغ نحو 4,003.4 مليار ريال، مقابل ارتفاع نسبته 26.8 في المئة في العام السابق. ويعزى هذا الانخفاض إلى تراجع الأنشطة النفطية بنسبة 22.0 في المئة، مقابل ارتفاع نسبته 74.8 في المئة في العام السابق. وكذلك ارتفعت الأنشطة غير النفطية بنسبة 8.4 في المئة، مقابل ارتفاع نسبته 10.9 في المئة في العام السابق، وسجّلت الأنشطة الحكومية ارتفاعًا نسبته 4.2 في المئة، مقابل ارتفاع نسبته 4.4 في المئة في العام السابق. في المقابل، سجّل معامل الانكماش الضمني للأنشطة غير النفطية ارتفاعًا قدره 3.8 في المئة في عام 2023م، مقابل ارتفاع قدره 5.0 في المئة في العام السابق (جدول 2-1).

جدول رقم 2-1: الناتج المحلي الإجمالي حسب الأنشطة الاقتصادية الرئيسة

(مليون ريال)

	2022*		2023*	
	القيمة	نسبة النمو	القيمة	نسبة النمو
بالأسعار الجارية				
الأنشطة النفطية	1,608,429	74.8	1,255,240	-22.0
الأنشطة غير النفطية	1,754,492	10.9	1,901,910	8.4
الأنشطة الحكومية	603,159	4.4	628,533	4.2
القيمة المضافة الإجمالية	**3,966,079**	**28.8**	**3,785,684**	**-4.5**
صافي الضرائب على المنتجات	191,064	-3.4	217,752	14.0
الناتج المحلي الإجمالي	**4,157,143**	**26.8**	**4,003,436**	**-3.7**
بالأسعار الحقيقية (السلاسل المتحركة 100=2018)**				
الأنشطة النفطية	1,129,663	15.0	1,027,440	-9.0
الأنشطة غير النفطية	1,658,717	5.6	1,731,997	4.4
الأنشطة الحكومية	598,699	4.6	611,257	2.1
القيمة المضافة الإجمالية	**3,399,115**	**8.2**	**3,351,648**	**-1.4**
صافي الضرائب على المنتجات	102,013	-3.9	114,827	12.6
الناتج المحلي الإجمالي	**3,495,059**	**7.5**	**3,468,675**	**-0.8**
معامل الانكماش الضمني (100=2018)				
الناتج المحلي الإجمالي	118.9	18.0	115.4	-3.0
الأنشطة النفطية	142.4	52.1	122.2	-14.2
الأنشطة غير النفطية	105.8	5.0	109.8	3.8

*بيانات أولية. **تعتبر منهجية السلاسل المتحركة نموذج غير جمعي، لذا لا تتطابق المكونات الفرعية مع المجاميع.

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء، قُربت الأرقام التي تظهر في الجدول لأقرب فاصلة عشرية.

مساهمة الأنشطة الاقتصادية الرئيسة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لعام 2023م

ارتفعت نسبة مساهمة الأنشطة غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وفقًا لمنهجية السلاسل المتحركة 100=2018 لتبلغ 49.9 في المئة في عام 2023م، مقابل 47.5 في المئة في العام السابق. وارتفعت نسبة مساهمة الأنشطة الحكومية في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لتبلغ 17.6 في المئة في عام 2023م، مقابل 17.1 في المئة في العام السابق. فيما انخفضت نسبة مساهمة الأنشطة النفطية في الناتج المحلي الحقيقي لتبلغ 29.6 في المئة في عام 2023م، مقابل نسبة مساهمة بلغت 32.3 في المئة في العام السابق (جدول 2-2، ورسم بياني 2-1).

جدول رقم 2-2: مساهمة الأنشطة النفطية والأنشطة غير النفطية والأنشطة الحكومية في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
(السلاسل المتحركة 100=2018)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي	الأنشطة غير النفطية			الأنشطة الحكومية			الأنشطة النفطية		
	(مليون ريال)	(مليون ريال)	النصيب المئوي	التغير (%)	(مليون ريال)	النصيب المئوي	التغير (%)	(مليون ريال)	النصيب المئوي	التغير (%)
2018	3,174,689	1,452,436	45.8	-2.6	559,358	17.6	3.9	1,078,159	34.0	2.2
2019	3,209,539	1,506,256	46.9	3.7	569,053	17.7	1.7	1,042,600	32.5	-3.3
2020	3,094,588	1,462,676	47.3	-2.9	565,678	18.3	-0.6	970,773	31.4	-6.9
2021	3,251,642	1,570,840	48.3	7.4	572,112	17.6	1.1	982,643	30.2	1.2
*2022	3,495,059	1,658,717	47.5	5.6	598,699	17.1	4.6	1,129,663	32.3	15.0
*2023	3,468,675	1,731,997	49.9	4.4	611,257	17.6	2.1	1,027,440	29.6	-9.0

*بيانات أولية.
ملاحظة: تعتبر منهجية السلاسل المتحركة نموذج غير جمعي، لذا لا تتطابق المكونات الفرعية مع المجاميع.
المصدر: الهيئة العامة للإحصاء، قُربت الأرقام التي تظهر في الجدول لأقرب فاصلة عشرية.

مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

ارتفعت نسبة مساهمة نشاط الخدمات (يشمل تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق، والنقل والتخزين والاتصالات، وخدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال، والخدمات الجماعية والاجتماعية والشخصية، بالإضافة إلى الخدمات الحكومية) في الناتج المحلي الإجمالي (السلاسل المتحركة 100=2018) لتبلغ 49.6 في المئة في عام 2023م، مقابل 47.0 في المئة في العام السابق. وبلغت نسبة نمو نشاط الخدمات لعام 2023م نحو 4.7 في المئة، مقابل نمو قدره 4.8 في المئة في العام السابق (جدول 2-3، ورسم بياني 2-2).

وتراجعت نسبة مساهمة نشاط التعدين والتحجير (يشمل الزيت الخام والغاز الطبيعي) في الناتج المحلي الإجمالي (السلاسل المتحركة 100=2018) لتبلغ نسبة مساهمته 26.5 في المئة في عام 2023م، مقابل 28.9 في المئة في العام السابق. كذلك سجّل نشاط التعدين والتحجير لعام 2023م انخفاضًا بلغت نسبته 9.2 في المئة، مقابل ارتفاع نسبته 15.7 في المئة في العام السابق كما تراجعت نسبة مساهمة النشاط الصناعي (يشمل تكرير النفط) في الناتج المحلي الإجمالي (السلاسل المتحركة 100=2018) لتبلغ 11.9 في المئة في عام 2023م، مقابل 12.3 في المئة في العام السابق. وسجّل النشاط الصناعي لعام 2023م انخفاضًا بلغت نسبته 3.5 في المئة، مقابل ارتفاع نسبته 7.8 في المئة في العام السابق (جدول 2-3، ورسم بياني 2-2).

رسم بياني رقم 2-1: نسبة مساهمة الأنشطة الاقتصادية الرئيسة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لعام 2023م
(السلاسل المتحركة 100=2018)

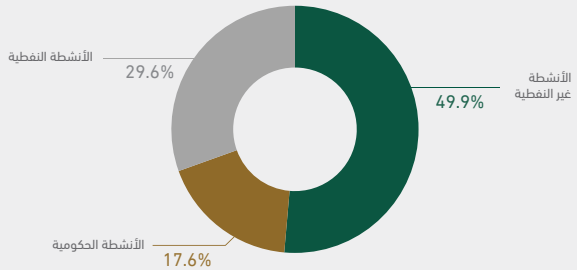

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

رسم بياني رقم 2-2: نسبة مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لعام 2023م
(السلاسل المتحركة 100=2018)

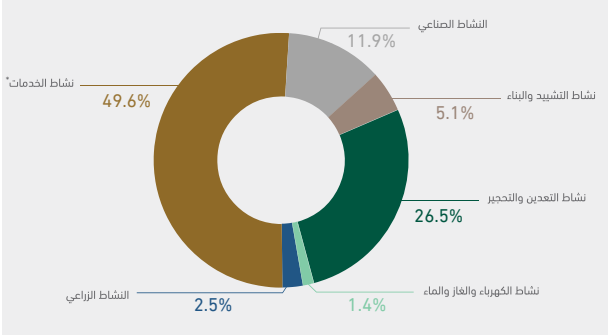

*نشاط الخدمات يشمل: تجارة الجملة والمطاعم والفنادق، والنقل والاتصالات والتخزين، وخدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال، وخدمات جماعية واجتماعية وشخصية، والخدمات الحكومية
المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

جدول رقم 2-3: مساهمة نشاط الخدمات ونشاط التعدين والتحجير والنشاط الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
(السلاسل المتحركة 100=2018)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي	نشاط الخدمات**			نشاط التعدين والتحجير***			النشاط الصناعي ****		
	(مليون ريال)	(مليون ريال)	النصيب المئوي	التغير (%)	(مليون ريال)	النصيب المئوي	التغير (%)	(مليون ريال)	النصيب المئوي	التغير (%)
2018	3,174,689	1,451,317	45.7	0.5	972,050	30.6	2.8	399,044	12.6	-2.7
2019	3,209,539	1,503,072	46.8	3.6	940,582	29.3	-3.2	399,606	12.5	0.1
2020	3,094,588	1,474,429	47.6	-1.9	884,438	28.6	-6.0	365,934	11.8	-8.4
2021	3,251,642	1,568,452	48.2	6.4	873,697	26.9	-1.2	397,648	12.2	8.7
*2022	3,495,059	1,643,961	47.0	4.8	1,010,862	28.9	15.7	428,689	12.3	7.8
*2023	3,468,675	1,721,226	49.6	4.7	917,828	26.5	-9.2	413,867	11.9	-3.5

*بيانات أولية. **نشاط الخدمات يشمل: تجارة الجملة والمطاعم والفنادق، والنقل والاتصالات والتخزين، وخدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال، وخدمات جماعية واجتماعية وشخصية، والخدمات الحكومية. ***يشمل الزيت الخام والغاز الطبيعي. ****يشمل تكرير النفط.
ملاحظة: تعتبر منهجية السلاسل المتحركة نموذج غير جمعي، لذا لا تتطابق المكونات الفرعية مع المجاميع.
المصدر: الهيئة العامة للإحصاء، قُربت الأرقام التي تظهر في الجدول لأقرب فاصلة عشرية.

بلغت نسبة مساهمة النشاط الزراعي (يشمل الزراعة، والغابات، وصيد الأسماك) في الناتج المحلي الإجمالي (السلاسل المتحركة 100=2018) نحو 2.5 في المئة في عام 2023م، مقابل 2.4 في المئة في العام السابق. وبلغت نسبة النمو في النشاط الزراعي في عام 2023م نحو 4.1 في المئة، مقابل ارتفاع نسبته 4.0 في المئة في العام السابق. وبلغت نسبة مساهمة نشاط التشييد والبناء في الناتج المحلي الإجمالي (السلاسل المتحركة 100=2018) نحو 5.1 في المئة في عام 2023م، مقابل 4.8 في المئة في العام السابق. وسجّل نشاط التشييد والبناء نموًا نسبته 4.3 في المئة في عام 2023م، مقابل نمو نسبته 8.9 في المئة في العام السابق. كما بلغت نسبة مساهمة نشاط الكهرباء والغاز والماء في الناتج المحلي الإجمالي (السلاسل المتحركة 100=2018) نحو 1.4 في المئة في عام 2023م، مقابل 1.3 في المئة في العام السابق. وسجّل هذا النشاط نموًا بنسبة 2.6 في المئة في عام 2023م، مقابل نمو نسبته 1.3 في المئة في العام السابق (جدول 2-4، ورسم بياني 2-2).

جدول رقم 2-4: مساهمة بعض الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي (السلاسل المتحركة 100=2018)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي	النشاط الزراعي**			نشاط التشييد والبناء			نشاط الكهرباء والغاز والماء		
	(مليون ريال)	(مليون ريال)	النصيب المئوي	التغير (%)	(مليون ريال)	النصيب المئوي	التغير (%)	(مليون ريال)	النصيب المئوي	التغير (%)
2018	3,174,689	78,784	2.5	2.1	144,792	4.6	-8.8	43,965	1.4	-11.8
2019	3,209,539	80,467	2.5	2.1	149,072	4.6	3.0	45,108	1.4	2.6
2020	3,094,588	79,175	2.6	-1.6	152,160	4.9	2.1	43,713	1.4	-3.1
2021	3,251,642	80,899	2.5	2.2	154,205	4.7	1.3	45,663	1.4	4.5
*2022	3,495,059	84,153	2.4	4.0	167,922	4.8	8.9	46,248	1.3	1.3
*2023	3,468,675	87,631	2.5	4.1	175,187	5.1	4.3	47,466	1.4	2.6

*بيانات أولية. **يشمل الزراعة، والغابات، وصيد الأسماك.
ملاحظة: تعتبر منهجية السلاسل المتحركة نموذج غير جمعي، لذا لا تتطابق المكونات الفرعية مع المجاميع.
المصدر: الهيئة العامة للإحصاء، قُربت الأرقام التي تظهر في الجدول لأقرب فاصلة عشرية.

تطورات الناتج المحلي الإجمالي الاسمي حسب نوع النشاط الاقتصادي

حسب البيانات الأولية، حققت معظم الأنشطة للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لعام 2023م نموًا بنسب متفاوتة، إذ حقق نشاط خدمات جماعية واجتماعية وشخصية أعلى نسبة نمو، تُقدّر بنحو 11.2 في المئة، تلاه نشاط تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق بنسبة نمو تُقدّر بنحو 11.0 في المئة، مقابل ارتفاع بنسبة 9.2 في المئة في العام السابق. ثم تلى ذلك نشاط خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال بنسبة نمو وصلت إلى 10.8 في المئة، مقابل ارتفاع بنسبة 9.6 في المئة في العام السابق، ثم نشاط النقل والتخزين والاتصالات بنسبة نمو 10.3 في المئة، مقابل ارتفاع بنسبة 6.0 في المئة في العام السابق، ثم نشاط التشييد والبناء بنسبة نمو 9.3 في المئة مقارنة بارتفاع قدره 13.1 في المئة، تلاه نشاط الزراعة والغابات والأسماك بنسبة نمو 8.7 في المئة مقابل ارتفاع بنسبة 14.0 في المئة في العام السابق. ثم نشاط الخدمات الحكومية بنسبة نمو بلغت 4.2 في المئة، مقابل ارتفاع بنسبة 4.4 في المئة في العام السابق، فنشاط الكهرباء والغاز والماء بنسبة نمو بلغت 4.0 في المئة، مقابل ارتفاع بنسبة 2.0 في المئة في العام السابق. بينما حققت أنشطة التعدين والتحجير انخفاضًا نسبته 24.8 في المئة، مقابل ارتفاع بنسبة 71.2 في المئة في العام السابق، تليها أنشطة الصناعات التحويلية (تشمل تكرير النفط) بنسبة انخفاض بلغت 1.3 في المئة، مقابل ارتفاع بنسبة 38.6 في المئة في العام السابق (جدول 2-5).

جدول رقم 2-5: الناتج المحلي الإجمالي حسب نوع النشاط الاقتصادي (بالأسعار الجارية)

(مليون ريال)

	2020	2021	2022*			2023*		
			القيمة	النصيب المئوي	التغير (%)	القيمة	النصيب المئوي	التغير (%)
1- الزراعة و الغابات والأسماك	81,511	87,694	99,976	2.4	14.0	108,691	2.7	8.7
2- التعدين والتحجير	535,614	801,275	1,371,837	33.0	71.2	1,031,778	25.8	-24.8
3- الصناعات التحويلية **	347,986	432,943	600,120	14.4	38.6	592,033	14.8	-1.3
4- الكهرباء والغاز والماء	42,779	43,933	44,806	1.1	2.0	46,614	1.2	4.0
5- لتشييد والبناء	160,449	169,898	192,201	4.6	13.1	210,135	5.2	9.3
6- تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق	277,761	319,015	348,345	8.4	9.2	386,497	9.7	11.0
7- النقل والتخزين والإتصالات	164,223	170,493	180,693	4.3	6.0	199,257	5.0	10.3
8- خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال	362,224	379,982	416,562	10.0	9.6	461,657	11.5	10.8
9- خدمات جماعية واجتماعية وشخصية	86,728	97,366	108,380	2.6	11.3	120,488	3.0	11.2
10- الخدمات الحكومية	576,972	577,633	603,159	14.5	4.4	628,533	15.7	4.2
القيمة المضافة الإجمالية	**2,636,247**	**3,080,231**	**3,966,079**	**95.4**	**28.8**	**3,785,684**	**94.6**	**-4.5**
صافي الضرائب على المنتجات	117,270	197,855	191,064	4.6	-3.4	217,752	5.4	14.0
الناتج المحلي الإجمالي	**2,753,517**	**3,278,085**	**4,157,143**	**100.0**	**26.8**	**4,003,436**	**100.0**	**-3.7**

*بيانات أولية. **تشمل تكرير النفط.

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء، قُربت الأرقام التي تظهر في الجدول لأقرب فاصلة عشرية.

الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في 2023م

تشير البيانات الأولية إلى انخفاض الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لعام 2023م بنسبة 3.7 في المئة ليبلغ نحو 4,003.4 مليار ريال، مقابل ارتفاع نسبته 26.8 في المئة في العام السابق. ويرجع ذلك إلى الانخفاض في صافي صادرات السلع والخدمات، إذ حقق فائضًا بنحو 295.1 مليار ريال في عام 2023م مقابل 703.8 مليار ريال في العام السابق، مسجلًا بذلك انخفاضًا قدره 58.1 في المئة. من ناحية أخرى، ارتفع الاستهلاك الحكومي بنسبة 7.9 في المئة ليبلغ نحو 934.0 مليار ريال، مقابل ارتفاع بنحو 11.0 في المئة في العام السابق.

وارتفع الاستهلاك الخاص بنسبة 7.4 في المئة ليصل إلى 1,599.6 مليار ريال، مقابل ارتفاع بنسبة 7.3 في المئة في العام السابق. وبذلك ارتفع إجمالي الاستهلاك النهائي بنسبة 7.6 في المئة ليصل إلى 2,533.6 مليار ريال، مقابل ارتفاع بنسبة 8.6 في المئة في العام السابق. وحقق إجمالي تكوين رأس المال ارتفاعًا بنسبة 6.9 في المئة ليبلغ 1,174.7 مليار ريال، مقابل ارتفاع بنسبة 31.7 في المئة في العام السابق (جدول 2-6، ورسم بياني 2-3).

جدول رقم 2-6: الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي حسب مكونات الإنفاق (بالأسعار الجارية)

(مليون ريال)

	2020			2021			2022*			2023*		
	القيمة	النصيب المئوي	التغير (%)	القيمة	النصيب المئوي	التغير (%)	القيمة	النصيب المئوي	التغير (%)	القيمة	النصيب المئوي	التغير (%)
إجمالي الإنفاق الاستهلاكي النهائي	1,988,536	72.2	-0.8	2,168,303	66.1	9.0	2,354,760	56.6	8.6	2,533,634	63.3	7.6
الإنفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي	769,834	28.0	4.6	780,328	23.8	1.4	865,917	20.8	11.0	934,041	23.3	7.9
الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص	1,218,702	44.3	-3.9	1,387,975	42.3	13.9	1,488,844	35.8	7.3	1,599,593	40.0	7.4
إجمالي تكوين رأس المال**	762,490	27.7	-14.3	834,211	25.4	9.4	1,098,625	26.4	31.7	1,174,693	29.3	6.9
صافي صادرات السلع والخدمات***	2,491	0.1	-99.0	275,572	8.4	10962.5	703,758	16.9	155.4	295,109	7.4	-58.1
الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي	**2,753,517**	**100.0**	**-12.4**	**3,278,085**	**100.0**	**19.1**	**4,157,143**	**100.0**	**26.8**	**4,003,436**	**100.0**	**-3.7**

*بيانات أولية. **يشمل التغير في المخزون.

***صافي صادرات السلع والخدمات = إجمالي صادرات السلع والخدمات - إجمالي واردات السلع والخدمات.

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء، قُربت الأرقام التي تظهر في الجدول لأقرب فاصلة عشرية.

رسم بياني رقم 2-3: الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي حسب مكونات الإنفاق (بالأسعار الجارية)

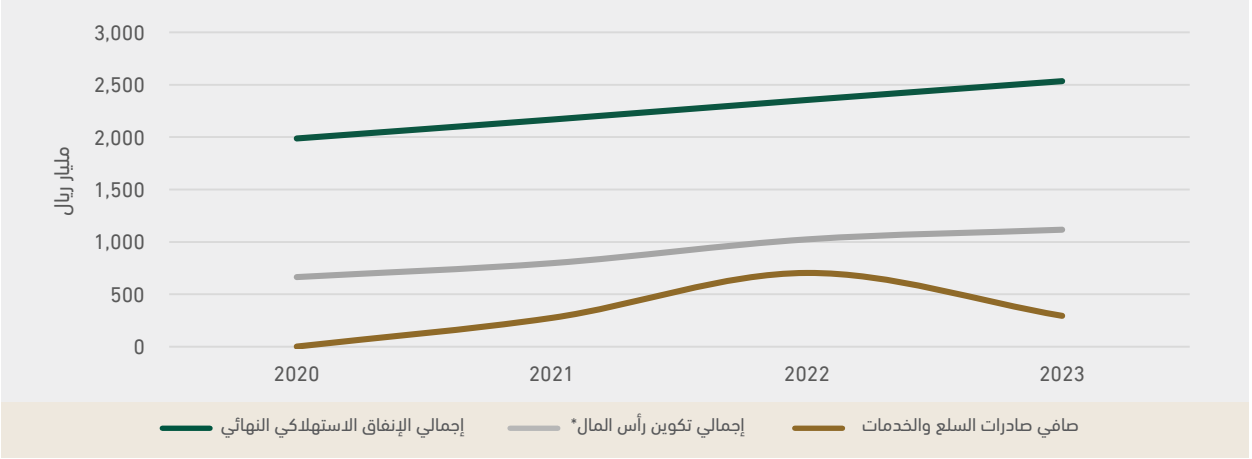

*لا يشمل التغير في المخزون.
المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

الطاقة والصناعة والثروة المعدنية

استمرت أسعار النفط في التذبذب بشكل كبير في عام 2023م وذلك بسبب التوترات الجيوسياسية المستمرة وتقلبات مخزونات النفط العالمية. حيث انخفض متوسط سعر النفط العربي الخفيف بنسبة 16.4 في المئة خلال العام ليصل إلى حوالي 84.94 دولارًا للبرميل، مقارنةً بحوالي 101.64 دولارًا للبرميل في عام 2022م. كما شهد المتوسط اليومي لإنتاج المملكة من النفط الخام انخفاضًا بنسبة 9.2 في المئة، ليصل إلى متوسط يومي مقداره 9.61 مليون برميل.

الطلب العالمي على النفط

وفقًا لأحدث التقديرات الصادرة عن وكالة الطاقة الدولية في شهر مارس 2024م، شهد متوسط إجمالي الطلب العالمي على النفط ارتفاعًا بنسبة 2.3 في المئة ليبلغ 101.8 مليون برميل يوميًا في عام 2023م، مقارنة بنحو 99.5 مليون برميل يوميًا في عام 2022م (جدول 2-7، ورسم بياني 2-4). ويُعزى هذا النمو إلى تحسن الطلب العالمي بوجه عام، إذ ارتفع الطلب من خارج دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بنسبة 4.1 في المئة ليبلغ 56.0 مليون برميل يوميًا في عام 2023م، مقارنة بنحو 53.8 مليون برميل يوميًا في عام 2022م. أما في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، فقد سجّل متوسط الطلب ارتفاعًا طفيفًا بنسبة 0.2 في المئة ليبلغ 45.8 مليون برميل يوميًا في عام 2023م، مقارنة بنحو 45.7 مليون برميل يوميًا في عام 2022م (جدول 2-7).

وبالنظر إلى الطلب على النفط من الدول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في عام 2023م، فقد شهد نموًا بنسب متفاوتة، إذ بلغ في الصين 16.4 مليون برميل يوميًا بزيادة قدرها 11.6 في المئة مقارنة بالعام السابق، وفي دول أمريكا الجنوبية 6.4 ملايين برميل يوميًا بزيادة 3.2 في المئة، وفي دول آسيا الأخرى 14.4 مليون برميل يوميًا بارتفاع قدره 2.1 في المئة. من ناحية أخرى، ظلّ الطلب على النفط في عام 2023م عند نفس مستوياته في كل من دول الشرق الأوسط ودول أفريقيا ودول أوروبا الشرقية ودول الاتحاد السوفيتي (سابقًا)، دون تسجيل أي تغير يُذكر مقارنة بالعام السابق (جدول 2-7).

رسم بياني رقم 2-4: متوسط الطلب العالمي على النفط

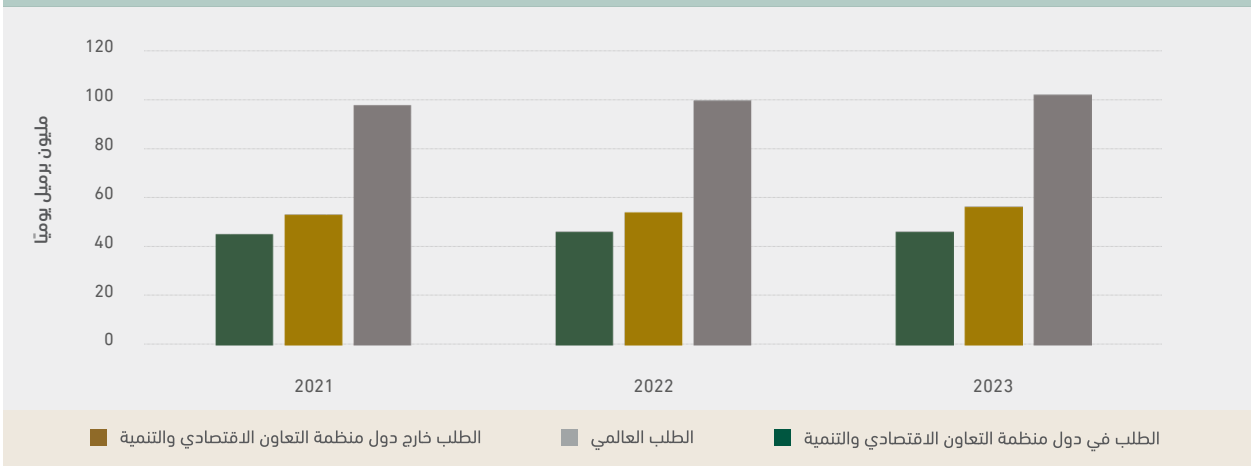

المصدر: نشرة وكالة الطاقة الدولية، مارس 2024م.

جدول رقم 2-7: متوسط الطلب العالمي على النفط*

(مليون برميل يوميًا)

	2021	2022	2023	التغير (%)	
				2022	2023
دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	**44.8**	**45.7**	**45.8**	**2.0**	**0.2**
دول أمريكا الشمالية	24.3	24.8	25.1	2.1	1.2
دول أوروبا الغربية	13.2	13.5	13.4	2.3	-0.7
دول منطقة المحيط الهادي	7.3	7.4	7.3	1.4	-1.4
دول خارج المنظمة					
دول الاتحاد السوفيتي (سابقًا)	4.9	4.9	4.9	0.0	0.0
الصين	15.1	14.7	16.4	-2.6	11.6
دول أوروبا الشرقية	0.8	0.8	0.8	0.0	0.0
دول أمريكا الجنوبية	6.0	6.2	6.4	3.3	3.2
دول آسيا الأخرى	13.5	14.1	14.4	4.4	2.1
دول الشرق الأوسط	8.4	8.8	8.8	4.8	0.0
دول أفريقيا	4.1	4.3	4.3	4.9	0.0
إجمالي الطلب خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	**52.8**	**53.8**	**56.0**	**1.9**	**4.1**
إجمالي الطلب العالمي	**97.6**	**99.5**	**101.8**	**1.9**	**2.3**

*يشمل المخزون الرئيس، وزيت وقود السفن إضافة إلى زيوت التكرير.

المصدر: نشرة وكالة الطاقة الدولية، مارس 2024م، قُربت الأرقام التي تظهر في الجدول لأقرب فاصلة عشرية.

الإنتاج العالمي من النفط

تُشير تقديرات وكالة الطاقة الدولية الصادرة في شهر مارس 2024م إلى ارتفاع متوسط الإنتاج العالمي من النفط (يشمل المكثفات وسوائل الغاز الطبيعي) بنسبة 2.0 في المئة، إذ بلغ ما يقارب 102.1 مليون برميل يوميًا في عام 2023م، مقارنة بنحو 100.1 مليون برميل يوميًا في عام 2022م (جدول 2-8). من جانبه، شهد متوسط إنتاج دول منظمة أوبك تراجعًا بنسبة 1.2 في المئة، مقارنة بارتفاع نسبته 5.6 في المئة في عام 2022م. في المقابل، سجّل متوسط إنتاج دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ارتفاعًا نسبته 5.8 في المئة، مقارنة بارتفاع نسبته 3.8 في المئة في عام 2022م. بالإضافة إلى ذلك، شهد متوسط إنتاج الدول من خارج منظمة أوبك ارتفاعًا بنسبة 3.6 في المئة، مقارنة بارتفاع نسبته 4.5 في المئة في عام 2022م، إذ ارتفع متوسط إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 8.5 في المئة مقابل

ارتفاع نسبته 6.5 في المئة في عام 2022م، وسجّل متوسط إنتاج المكسيك ارتفاعًا بنسبة 4.5 في المئة مقارنة بارتفاع نسبته 3.1 في المئة في عام 2022م، وفي الصين، شهد متوسط إنتاج النفط ارتفاعًا بنسبة 2.4 في المئة، مقارنة بارتفاع نسبته 3.0 في المئة في عام 2022م. علاوة على ذلك، سجّل متوسط إنتاج كندا ارتفاعًا نسبته 1.2 في المئة مقارنة بارتفاع نسبته 3.0 في المئة في عام 2022م. وسجّل متوسط إنتاج النرويج ارتفاعًا نسبته 6.3 في المئة مقارنة بانخفاض نسبته 7.3 في المئة في عام 2022م. من ناحية أخرى، سجّل متوسط إنتاج المملكة المتحدة انخفاضًا بنسبة 12.0 في المئة مقارنة بانخفاض نسبته 5.7 في المئة في العام السابق، وسجّل متوسط إنتاج دول الاتحاد السوفيتي (سابقًا) انخفاضًا بنسبة 0.5 في المئة مقارنة بارتفاع نسبته 0.9 في المئة في العام السابق (جدول 2-8، ورسم بياني 2-5).

رسم بياني رقم 2-5: متوسط إنتاج العالم من النفط الخام

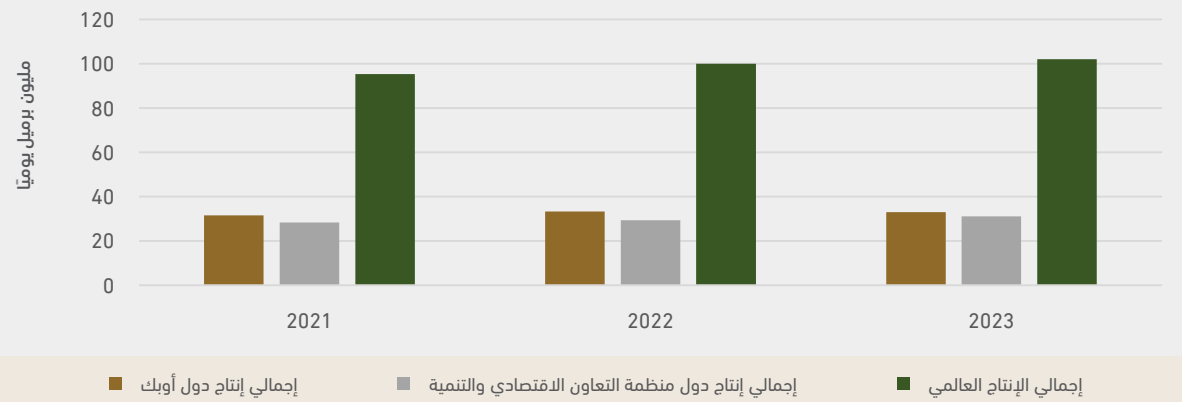

المصدر: نشرة وكالة الطاقة الدولية، مارس 2024م.

جدول رقم 2-8: متوسط إنتاج العالم من النفط*

(مليون برميل يوميًا)

	2021	2022	2023	التغير (%)	
				2022	2023
دول منظمة أوبك	**31.6**	**33.3**	**32.9**	**5.6**	**-1.2**
دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	28.3	29.4	31.1	3.8	5.8
المنتجون من خارج أوبك	**63.8**	**66.7**	**69.1**	**4.5**	**3.6**
دول الاتحاد السوفيتي (سابقًا)	13.8	13.9	13.8	0.9	-0.5
الولايات المتحدة الأمريكية	16.8	17.9	19.5	6.5	8.5
الصين	4.1	4.2	4.3	3.0	2.4
كندا	5.6	5.8	5.8	3.0	1.2
المكسيك	2.0	2.0	2.1	3.1	4.5
المملكة المتحدة	0.9	0.8	0.7	-5.7	-12.0
النرويج	2.1	1.9	2.0	-7.3	6.3
مجموع الإنتاج العالمي	**95.4**	**100.1**	**102.1**	**4.9**	**2.0**

*يشمل المكثفات وسوائل الغاز الطبيعي.

المصدر: نشرة وكالة الطاقة الدولية، مارس 2024م، قُربت الأرقام التي تظهر في الجدول لأقرب فاصلة عشرية.

الأسعار العالمية للنفط

شهد متوسط أسعار النفط العالمية انخفاضًا في عام 2023م، إذ بلغ متوسط سعر النفط العربي الخفيف نحو 84.94 دولارًا للبرميل، مقارنة بمتوسط سعر 101.64 دولارًا للبرميل في عام 2022م، بانخفاض مقداره 16.70 دولارًا للبرميل أو ما نسبته 16.4 في المئة. كما انخفض متوسط سعر نفط بحر الشمال (برنت) بنسبة 18.3 في المئة ليبلغ 82.57 دولارًا للبرميل. كذلك بلغ متوسط سعر نفط سلة أوبك في عام 2023م نحو 82.95 دولارًا للبرميل، مقارنة بنحو 100.08 دولارًا للبرميل في عام 2022م، أي بانخفاض نسبته 17.1 في المئة.

وسجّل أيضًا متوسط سعر نفط غرب تكساس انخفاضًا نسبته 17.9 في المئة، ليبلغ 77.58 دولارًا للبرميل في عام 2023م، مقارنة بنحو 94.55 دولارًا للبرميل في عام 2022م (جدول 2-9 وجدول 2-10، ورسم بياني 2-6).

رسم بياني رقم 2-6: متوسط الأسعار الفورية للنفط

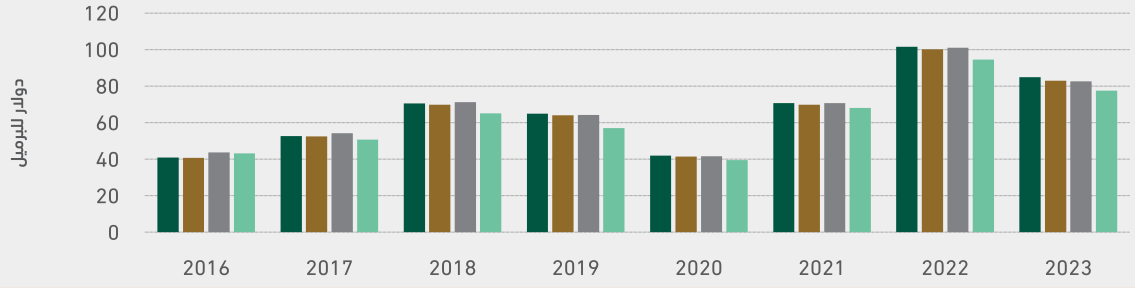

المصدر: منظمة أوبك.

الأسعار الحقيقية للنفط

شهد عام 2023م انخفاضًا في الأسعار الحقيقية للنفط (سنة الأساس=2005م)، إذ انخفض متوسط السعر الحقيقي للنفط العربي الخفيف بنسبة 14.6 في المئة، ليبلغ 76.63 دولارًا للبرميل، مقارنة بنحو 89.74 دولارًا للبرميل في عام 2022م (جدول 2-9). كذلك انخفض متوسط السعر الحقيقي لنفط بحر الشمال (برنت) بنسبة 16.6 في المئة ليبلغ 74.49 دولارًا للبرميل في عام 2023م، مقارنة بنحو 89.26 دولارًا للبرميل في العام السابق. وانخفض متوسط السعر الحقيقي لنفط سلة أوبك بنسبة 15.3 في المئة، ليبلغ 74.83 دولارًا للبرميل، مقارنة بنحو 88.36 دولارًا للبرميل في العام السابق (جدول 2-9، ورسم بياني 2-7).

رسم بياني رقم 2-7: الأسعار الحقيقية للنفط (سنة الأساس = 2005م)

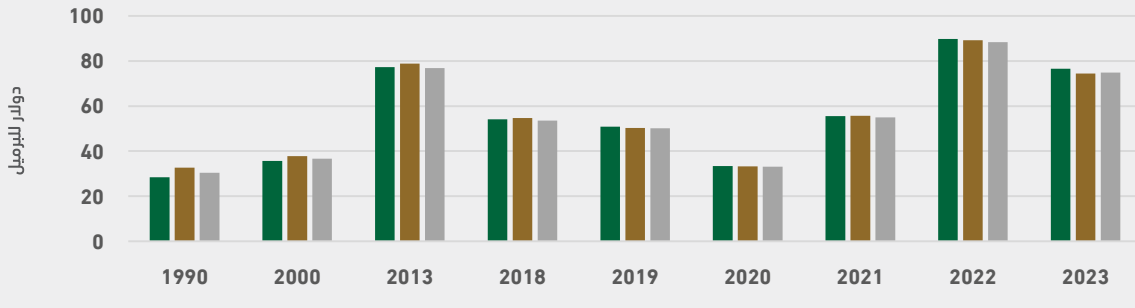

المصدر: منظمة أوبك.

جدول رقم 2-9: الأسعار الاسمية والحقيقية للنفط (سنة الأساس = 2005م)

(دولار أمريكي/ برميل)

العام	الأسعار الاسمية للنفط			الأسعار الحقيقية للنفط*		
	العربي الخفيف	بحر الشمال (برنت)	سلة أوبك	العربي الخفيف	بحر الشمال (برنت)	سلة أوبك
1980	28.67	37.89	28.64	62.85	83.07	62.79
1990	20.82	23.99	22.26	28.40	32.73	30.36
2000	26.81	28.44	27.60	35.64	37.81	36.69
2013	106.53	108.62	105.87	77.29	78.81	76.81
2014	97.18	99.08	96.29	69.68	71.05	69.05
2015	49.85	52.41	49.49	38.49	40.47	38.21
2016	40.96	43.76	40.76	31.91	34.09	31.76
2017	52.59	54.17	52.43	40.69	41.91	40.57
2018	70.59	71.22	69.78	54.13	54.61	53.51
2019	64.96	64.19	64.04	50.85	50.24	50.13
2020	41.91	41.67	41.47	33.40	33.21	33.05
2021	70.65	70.80	69.89	55.56	55.68	54.96
2022	101.64	101.10	100.08	89.74	89.26	88.36
2023	84.94	82.57	82.95	76.63	74.49	74.83

*حُسبت الأسعار الحقيقية باستخدام معامل تخفيض سلة أوبك لسنة أساس عام 2005م.

المصدر: منظمة أوبك.

جدول رقم 2-10: الأسعار الفورية لبعض أنواع النفط (متوسط الفترة)

(دولار أمريكي/ برميل)

العام	النفط العربي الخفيف	سلة أوبك	نفط بحر الشمال (برنت)	نفط غرب تكساس
2007	68.75	69.08	72.55	72.29
2008	95.16	94.45	97.37	100.00
2009	61.38	61.06	61.68	61.88
2010	77.82	77.45	79.60	79.42
2011	107.82	107.46	111.36	94.99
2012	110.22	109.45	111.62	94.10
2013	106.53	105.87	108.62	97.96
2014	97.18	96.29	99.08	93.26
2015	49.85	49.49	52.41	48.73
2016	40.96	40.76	43.76	43.27
2017	52.59	52.43	54.17	50.82
2018	70.59	69.78	71.22	65.16
2019	64.96	64.04	64.19	57.02
2020	41.91	41.47	41.67	39.43
2021	70.65	69.89	70.80	68.17
2022	101.64	100.08	101.10	94.55
2023	84.94	82.95	82.57	77.58

المصدر: منظمة أوبك.

إنتاج المملكة من النفط الخام

شهد إنتاج المملكة من النفط الخام في عام 2023م انخفاضًا ملحوظًا بحوالي 9.3 في المئة، حيث بلغ متوسط الإنتاج اليومي حوالي 9.61 ملايين برميل يوميًا، مقارنةً بحوالي 10.59 ملايين برميل يوميًا في عام 2022م. ويعزى هذا الانخفاض إلى التخفيضات الطوعية التي قامت بها المملكة في إطار جهود منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) لدعم استقرار الأسعار في السوق العالمية، خاصةً في ظل التحديات الاقتصادية العالمية (جدول 2-11).

جدول رقم 2-11: إنتاج المملكة من النفط الخام

(مليون برميل)

	2020	2021	2022	2023	التغير (%)	
					2022	2023
إجمالي الإنتاج	3,372.0	3,330.5	3,865.7	3,507.7	16.1	-9.3
متوسط الإنتاج اليومي	9.21	9.12	10.59	9.61	16.1	-9.3

المصدر: منظمة الأوبك، قُربت الأرقام التي تظهر في الجدول لأقرب فاصلة عشرية.

الثروة المعدنية

أصدرت وزارة الصناعة والثروة المعدنية في عام 2023م تراخيص لإنشاء 1,379 مصنعًا جديدًا، بحجم استثمارات يُقدر بحوالي 82 مليار ريال، ووفرت هذه المصانع أكثر من 40 ألف فرصة عمل. وبلغ عدد المصانع التي بدأت بالإنتاج في عام 2023م حوالي ألف مصنع مما يعكس نموًا قويًا في القطاع الصناعي. كما بلغ العدد الإجمالي التراكمي للمصانع القائمة بنهاية عام 2023م والتي تشمل المصانع المنتجة والمصانع تحت الإنشاء، حوالي 12 ألف مصنع، وفّرت هذه المصانع ما يقارب 771 ألف فرصة عمل، مما يؤكد على الدور الحيوي الذي تلعبه الصناعة في تعزيز الاقتصاد وتوفير فرص العمل في المملكة.

التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية

التعليم العام

بلغ إجمالي عدد طلبة التعليم العام (يشمل مراحل الابتدائي، والمتوسط، والثانوي) في العام الدراسي 2023/2022م نحو 6.1 مليون طالب وطالبة. من جانب آخر، بلغ عدد المعلمين في مراحل التعليم العام نحو 478.4 ألف معلم ومعلمة، وبلغ عدد المدارس نحو 26.1 ألف مدرسة، منها قرابة 14.1 ألف مدرسة للبنات تشكل نحو 53.3 في المئة من إجمالي عدد المدارس. وبلغ عدد طلبة التعليم الأهلي (يشمل مراحل الابتدائي، والمتوسط، والثانوي) في العام الدراسي 2023/2022م نحو 858.4 ألف طالب وطالبة. وبلغ عدد المعلمين في مراحل التعليم العام الأهلي والعالمي والأجنبي نحو 64.0 ألف معلم ومعلمة، فيما بلغ عدد المدارس نحو 5.2 آلاف مدرسة، منها قرابة 2.7 ألف مدرسة للبنات تشكل نحو 51.4 في المئة من إجمالي عدد المدارس. وبلغ إجمالي عدد المبتعثين في الخارج في عام 2023م حوالي 51.7 ألف مبتعث، شكل منهم الذكور 58.1 في المئة والإناث 41.9 في المئة.

التدريب التقني المهني والإداري

بلغ إجمالي عدد المتدربين في كليات المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني ومعاهدها في العام الدراسي 2023م نحو 304 ألف متدرب ومتدربة، منهم نحو 276.9 ألفًا في التدريب التقني و27.2 ألفًا في التدريب المهني، يتلقون تعليمهم وتدريبهم التقني والمهني في 290 وحدة تدريبية في مختلف مناطق المملكة. وبلغ إجمالي عدد أعضاء هيئة التدريب في المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني نحو 11.6 ألف عضو، وبلغ عدد الخريجين في العام الدراسي 2023/2022م نحو 82.7 ألف خريج وخريجة. من ناحية أخرى، استمر معهد الإدارة العامة في تقديم برامجه التدريبية الهادفة لتحقيق التنمية الإدارية. فقد تم تدريب أكثر من 270 ألف متدرب ومتدربة في عام 2023م، أي بزيادة نسبتها 44.0 في المئة مقارنة بعام 2022م. كما تم تطوير واستحداث 213 برنامجًا تدريبيًا، وذلك تلبية لاحتياجات موظفي القطاعين العام والخاص، والقطاع غير الربحي، بالإضافة إلى الأفراد.

الشؤون الصحية

تشير البيانات الصادرة عن وزارة الصحة لعام 2023م إلى ارتفاع عدد المستشفيات العاملة في المملكة إلى 499 مستشفى، بارتفاع قدره ستة مستشفيات عن عام 2022م، يتبع 290 مستشفى من هذه المستشفيات لوزارة الصحة، و 59 مستشفى للجهات الحكومية الأخرى، و 150 مستشفى للقطاع الخاص. وبلغ إجمالي عدد المراكز الصحية في وزارة الصحة 2,126 مركزًا صحيًا، فيما بلغ عدد المجمعات الطبية الخاصة 3,827 مجمعًا طبيًا، وارتفع عدد الأطباء العاملين في المملكة ومنهم أطباء الأسنان إلى نحو 139 ألف طبيب وطبيبة، أي بمعدل 4.1 طبيب لكل ألف نسمة. وكذلك ارتفع عدد الممرضين العاملين ليبلغ نحو 218 ألف ممرض وممرضة، وارتفع عدد الفئات الطبية المساعدة (تشمل الصيادلة والمهن الطبية المساعدة الأخرى) ليبلغ نحو 154 ألفًا. وارتفع إجمالي عدد الأسرّة في مستشفيات المملكة بما مقداره 1.7 ألف سرير ليبلغ نحو 80.1 ألف سرير، أي بمعدل 2.4 سرير لكل ألف نسمة.

حساب المواطن

أقرت الحكومة برنامج حساب المواطن في الربع الأخير من عام 2017م لإعادة توجيه الدعم الحكومي وتلبية احتياجات المواطنين من المنافع الحكومية بأسلوب يضمن رفع كفاءة الإنفاق، وتخفيف آثار الإصلاحات الاقتصادية، بالإضافة إلى تشجيع ترشيد الاستهلاك وتوفير الحماية اللازمة للأسر المستحقة، وتقديم الدعم بشكل نقدي ومتغير حسب حجم الأسرة. وتشير نتائج الأهلية والاستحقاق الصادرة عن وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية بنهاية العام 2023م إلى أن إجمالي المستحقين بلغ نحو 11 مليون مستحق كامل وجزئي، وبإجمالي دعم بلغ نحو 38.0 مليار ريال مقارنة بنحو 32.2 مليار ريال للعام السابق. وحصل 38.0 في المئة من المستحقين على الاستحقاق الكامل، و 62.0 في المئة على استحقاق جزئي من دعم حساب المواطن.

الإسكان

استمرارًا لدور وزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان في تحقيق أهدافها الإستراتيجية من دعم العرض وتمكين الطلب على الوحدات السكنية للمواطنين، وللمساهمة في رفع نسبة الأسر السعودية التي تمتلك وحدة سكنية للوصول إلى 70.0 في المئة بنهاية عام 2030م، عملت الوزارة مع شركائها في القطاعين الحكومي والخاص على بناء منظومة سكنية تتكامل فيها جميع المرافق والموارد والخدمات، ورفع قدرات المطورين العقاريين، وإعداد المطورين الأكفاء. وأفضت جهود الوزارة إلى تمكين 96.6 ألف أسرة سعودية من امتلاك مسكنها الأول، وبلغ عدد عقود المنتجات السكنية لعام 2023م حوالي 10.9 ألف عقد بيع على الخارطة، وحوالي 42.6 ألف عقد للوحدات الجاهزة، و16.2 ألف عقد بناء ذاتي، وحوالي 26.8 ألف عقد للأراضي. وبلغ إجمالي عدد المشاريع المستلمة خلال

عام 2023م حوالي 39 مشروعًا بقيمة إجمالية تتجاوز 38 مليار ريال. وقد بلغ إجمالي عدد المشاريع على أراضي الوزارة 12 مشروعًا أُنجز ستة مشاريع منها خلال العام 2023م. وما زالت الوزارة تعمل من خلال الشركة الوطنية للإسكان على تحفيز المعروض من الوحدات السكنية عبر تقديم أكثر من 36.1 ألف وحدة سكنية مطروحة للبيع في مختلف مناطق المملكة خلال عام 2023م، ومن المخطط الانتهاء من تنفيذها خلال 42 شهرًا، أي في عام 2027م. أما فيما يخص عدد الوحدات المكتملة وتاريخ تسليمها للمستفيدين، فقد بلغ إجمالي الوحدات المنفذة وحتى نهاية شهر يناير عام 2023م أكثر من 35 ألف وحدة، ويجري العمل على تسليم أكثر من 22 ألف وحدة بنهاية عام 2023م. أما الوحدات التي تحت الإنشاء سواءً على أراضي الوزارة أو أراضي القطاع الخاص، فقد بدأ تنفيذ أكثر من 123 ألف وحدة سكنية. وفي إطار أتمتة إجراءات التوثيق لتسهيل العملية التعاقدية، وُثق أكثر من ثمانية ملايين عقد إيجار إلكتروني منذ إطلاق منصة إيجار حتى نهاية عام 2023م، منها ما يزيد عن 2.8 مليون عقد سكني وتجاري خلال العام 2023م بنمو بلغت نسبته 17.0 في المئة عن العام السابق. وفي مجال التطوير العقاري، بلغ عدد الوحدات المتاحة للمستفيدين 36.1 ألف وحدة سكنية، وبلغ عدد الوحدات التي اكتمل تنفيذها 19.3 ألف وحدة سكنية. أما فيما يخص رسوم الأراضي البيضاء، فقد تم تطوير ما يزيد على 63 مليون مترًا مربعًا واعتماد تخطيطها بشكل نهائي منذ بداية تطبيق رسوم الأراضي البيضاء وحتى نهاية عام 2023م، منها ما يزيد عن 18 مليون مترًا مربعًا خلال عام 2023م.

التأمينات الاجتماعية والتقاعد

بلغ عدد المشتركين المدنيين في نظام التقاعد المدني للمؤسسة العامة للتقاعد في نهاية عام 2023م حوالي 1.2 مليون مشترك، وارتفعت المبالغ المحصلة (الحسميات والحصص المناظرة) من المشتركين على رأس العمل بنسبة 1.2 في المئة لتبلغ 50.8 مليار ريال، مقابل 50.2 مليار ريال في العام السابق. وفي المقابل، بلغ إجمالي المبالغ المصروفة على المستفيدين نحو 100.1 مليار ريال، بارتفاع نسبته 6.2 في المئة عن العام السابق، وارتفع عدد المتقاعدين الأحياء بنسبة 4.4 في المئة ليبلغ نحو 835.1 ألف متقاعد. وارتفع عدد المتقاعدين المتوفين بنسبة 5.8 في المئة ليبلغ نحو 311.1 ألف متقاعد، وارتفع كذلك عدد المستفيدين عن المتقاعدين المتوفين بنسبة 4.0 في المئة ليبلغ نحو 605.7 ألف مستفيد. وارتفع عدد المنشآت الخاصة المشتركة في نظام التأمينات الاجتماعية بنسبة 18.2 في المئة ليبلغ حوالي 1.3 مليون منشأة، وارتفع عدد المنشآت الحكومية بنسبة 1.3 في المئة ليبلغ 1.6 ألف منشأة. إلى جانب ذلك، ارتفع عدد المشتركين على رأس العمل بنسبة 8.0 في المئة ليبلغ حوالي 10.8 ملايين مشترك مقارنة بحوالي 10.0 ملايين مشترك في نهاية العام السابق.

سوق العمل

العاملون في القطاع الحكومي

تشير أحدث الإحصاءات الصادرة عن وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية إلى بلوغ عدد العاملين السعوديين وغير السعوديين في القطاع الحكومي بنهاية عام 2023م نحو 1.2 مليون عامل، وبلغت نسبة السعوديين العاملين في القطاع الحكومي إلى إجمالي العاملين في القطاع حوالي 96.6 في المئة. وبلغ عدد الذكور العاملين في القطاع الحكومي بنهاية عام 2023م حوالي 671.4 ألف عامل، وبلغ عدد الإناث حوالي 505.4 ألف عاملة. أما العاملين غير السعوديين في القطاع الحكومي، فقد بلغ عدد الذكور منهم نحو 21.8 ألف عامل، وبلغ عدد الإناث نحو 19.7 ألف عاملة (جدول 2-12).

العاملون في القطاع الخاص

تشير الأرقام الصادرة عن وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية إلى بلوغ عدد العاملين السعوديين وغير السعوديين في القطاع الخاص بنهاية عام 2023م نحو 10.3 ملايين عامل، بارتفاع نسبته 7.1 في المئة عن العام السابق. وبلغت نسبة السعوديين العاملين في القطاع الخاص إلى إجمالي العاملين في القطاع حوالي 22.4 في المئة. بلغ عدد الذكور نحو 1.4 مليون عامل، بارتفاع نسبته 3.2 في المئة عن العام السابق، في حين بلغ عدد الإناث السعوديات قرابة 941.0 ألف عاملة، بارتفاع نسبته 10.3 في المئة عن العام السابق. أما العاملين غير السعوديين، فقد بلغ عدد الذكور منهم نحو 7.7 ملايين عامل، بارتفاع عن العام السابق نسبته 7.3 في المئة، وبلغ عدد الإناث غير السعوديات نحو 322.0 ألف عاملة، بارتفاع نسبته 11.9 في المئة عن العام السابق (جدول 2-12).

البطالة

تشير أحدث البيانات الصادرة عن الهيئة العامة للإحصاء إلى انخفاض معدل البطالة الإجمالي في المملكة إلى 4.0 في المئة من إجمالي القوى العاملة في عام 2023م، وهو أقل معدل سُجل تاريخيًا للبطالة. وبلغت نسبة السعوديين العاطلين عن العمل 8.4 في المئة من إجمالي القوى العاملة السعودية. حيث سجّل معدل بطالة السعوديين الذكور 4.7 في المئة، في حين بلغت نسبة السعوديات العاطلات عن العمل قرابة 15.7 في المئة. أما نسبة العاطلين غير السعوديين، فقد بلغت نحو 1.4 في المئة (جدول 2-12).

جدول رقم 2-12: مؤشرات مختارة عن القوى العاملة في المملكة

		2022			2023		
		ذكور	إناث	الإجمالي	ذكور	إناث	الإجمالي
معدلات البطالة (%)	سعوديون	4.7	19.0	9.6	4.7	15.7	8.4
	غير سعوديين	1.4	6.3	1.8	1.0	5.8	1.4
	الإجمالي	**2.4**	**15.5**	**4.9**	**2.1**	**12.8**	**4.0**
موظفو القطاع الحكومي	سعوديون	691,897	504,865	1,196,762	671,420	505,355	1,176,775
	غير سعوديين	22,817	20,620	43,437	21,782	19,653	41,435
	الإجمالي	**714,714**	**525,485**	**1,240,199**	**693,202**	**525,008**	**1,218,210**
موظفو القطاع الخاص	سعوديون	1,317,128	853,202	2,170,330	1,359,560	941,031	2,300,591
	غير سعوديين	7,148,697	287,785	7,436,482	7,669,713	321,966	7,991,679
	الإجمالي	**8,465,825**	**1,140,987**	**9,606,812**	**9,029,273**	**1,262,997**	**10,292,270**
موظفو القطاع المصرفي	**الإجمالي**	**36,545**	**8,216**	**44,761**	**35,414**	**9,007**	**44,421**

ملاحظة: معدلات البطالة حسب نتائج مسح القوى العاملة. قُربت الأرقام التي تظهر في الجدول لأقرب فاصلة عشرية.
المصدر: الهيئة العامة للإحصاء، وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، التأمينات الاجتماعية والبنك المركزي السعودي.

التجارة والاستثمار

بحسب بيانات وزارة التجارة عن تراخيص الشركات، بلغ عدد السجلات التجارية القائمة للشركات حتى نهاية عام 2023م نحو 269.5 ألف سجل تجاري، وبإجمالي رأس مال بلغ 7،589.1 مليار ريال، مقارنة بنحو 226.9 ألف سجل تجاري في العام الماضي وإجمالي رأس مال 8،310.3 مليار ريال. ومقارنة بالعام السابق، ارتفع عدد السجلات القائمة للشركات في عام 2022م بنسبة 18.7 في المئة، في حين انخفض رأس المال بنسبة 8.7 في المئة. أما فيما يتعلق بتراخيص المؤسسات، فقد أصدرت وزارة التجارة في عام 2023م حوالي 277.5 ألف سجلًا تجاريًا لمؤسسات جديدة برأس مال يزيد عن 82.8 مليار ريال خلال عام 2023م، مقابل 282،320 سجلًا تجاريًا أصدر في عام 2022م برأس مال يقارب 19.8 مليار ريال، أي بانخفاض في عدد السجلات الجديدة للمؤسسات نسبته 1.7 في المئة، وارتفاع في رأس المال بلغ ما نسبته 318.3 في المئة. ومن حيث توزيع عدد السجلات التجارية الجديدة للمؤسسات في مختلف مناطق المملكة، تصدرت منطقة الرياض بنسبة 28.9 في المئة من إجمالي عدد السجلات التجارية الجديدة للمؤسسات حتى نهاية عام 2023م، تلتها منطقة مكة المكرمة بنسبة 22.7 في المئة، ثم المنطقة الشرقية بنسبة 14.5 في المئة. وأما فيما يخص الاستثمار الجريء في المملكة، فقد تجاوز حاجز المليار دولار للعام الثاني على التوالي إذ زاد حجم المبالغ المستثمرة في الشركات الناشئة في عام 2023م بنسبة 33 في المئة مقارنة بالعام الماضي ليصل إلى حوالي 5،183 مليار ريال سعودي حسب تقرير «ماجنيت»، حيث تصدّرت المملكة دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في قيمة الاستثمار الجريء في عام 2023م.

صندوق الاستثمارات العامة

قام صندوق الاستثمارات العامة خلال عام 2023م بتعزيز إستراتيجيته الممتدة لخمس سنوات، والتي تهدف إلى تحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030 من خلال تعظيم أصول الصندوق وإطلاق قطاعات جديدة. وقد شمل ذلك بناء شراكات اقتصادية إستراتيجية وتوطين التقنيات والمعرفة لدعم جهود التنمية والتنويع الاقتصادي في المملكة. وقد تضمنت الإستراتيجية إطلاق عدة مشاريع كبرى وشركات جديدة، بما في ذلك الشركة السعودية للذكاء الاصطناعي، وتأسيس خمس شركات إقليمية تستهدف الاستثمار في كل من المملكة الأردنية الهاشمية، ومملكة البحرين، وجمهورية السودان، وجمهورية العراق، وسلطنة عمان. بالإضافة إلى ذلك، تشمل المشاريع الكبرى القائمة مشروعات نيوم، القدية، روشن، البحر الأحمر، والدرعية.

ويبلغ عدد الشركات التابعة للصندوق 93 شركة في 13 قطاعًا إستراتيجيًا وقد أسهمت في خلق حوالي 690 ألف وظيفة مباشرة وغير مباشرة خلال عام 2023م. كما يدير الصندوق أصولًا تقدر بحوالي 700 مليار دولار أمريكي، ويستهدف الوصول إلى 2 تريليون دولار بحلول عام 2030م. ويحتل الصندوق المرتبة الخامسة عالميًا بين صناديق الثروة السيادية من حيث الأصول تحت الإدارة، ويعمل فيه أكثر من 2،000 موظف يمثلون 44 جنسية. ويستثمر الصندوق في أكثر من 200 شركة واستثمارات دولية، وللصندوق ثلاثة مكاتب عالمية. وتبلغ الاستثمارات المباشرة المحلية والأجنبية عبر الشركات التابعة له حوالي 59.9 مليار ريال سعودي، ويخطط الصندوق لضخ ما يصل إلى تريليون ريال سعودي في الاقتصاد السعودي بحلول نهاية عام 2025م. وتعكس هذه الإستراتيجية التزام الصندوق بتحقيق تنمية شاملة ومستدامة تتماشى مع رؤية السعودية 2030، وتهدف إلى تعزيز مكانة المملكة كقوة اقتصادية رائدة عالميًا. علاوة على ذلك، قامت وكالة "موديز" للتصنيف الائتماني بتحسين توقعاتها المستقبلية لصندوق الاستثمارات العامة، من مستقرة إلى إيجابية، وقد أكدت على استقرار التصنيف الائتماني للصندوق عند مستوى A1. ويُعد هذا التصنيف دلالة قوية على القدرة الائتمانية للصندوق. وفي شهر فبراير من عام 2023م، أعلن الصندوق عن نجاح

الإصدار الثاني لسنداته الخضراء الدولية، حيث تُستخدم عوائد هذه السندات في تمويل وإعادة تمويل المشاريع البيئية ضمن إطار عمل التمويل الأخضر الذي يتبعه الصندوق.

السياحة والترفيه

شهد قطاع السياحة والترفيه نموًا ملحوظًا في عام 2023م، حيث بلغ عدد السياح الوافدين نحو 27.4 مليون سائح، مقارنة بنحو 16.6 مليون في العام السابق، مما يعكس نموًا نسبته 64.8 في المئة. وقد ساهم هذا النمو في زيادة الإنفاق السياحي، الذي ارتفع من 98.3 مليار ريال في عام 2022م إلى 141.2 مليار ريال في عام 2023م، بزيادة قدرها 43.7 في المئة. ويعزز هذا النمو من مكانة المملكة كوجهة سياحية عالمية، خاصة مع جهود تنويع مصادر الإيرادات الوطنية والتركيز على تطوير قطاعات السياحة والثقافة والترفيه ضمن رؤية السعودية 2030. وفي ضوء هذه التطورات، تواصل المملكة جهودها لتعزيز البنية التحتية السياحية وتقديم تجارب ثقافية وترفيهية فريدة تعكس الثقافة السعودية. وتستهدف هذه الجهود رفع مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي وزيادة فرص العمل المباشرة وغير المباشرة في القطاع.

المياه

واصل قطاع المياه في عام 2023م تنفيذ مبادرات الإستراتيجية الوطنية للمياه 2030 والمشاريع التابعة لها بما يحقق مستهدفات الإستراتيجية، من أمن الإمداد وتحقيق الجودة والتميز في خدمة العملاء والاستدامة البيئية والاقتصادية. فقد تم رفع القدرة الإنتاجية في مجال إنتاج المياه من خلال تحلية المياه المالحة من 8.4 إلى 10.9 مليون متر مكعب في اليوم، أي ما يعادل ارتفاعًا في الطاقة الإنتاجية قدره 2.4 مليون متر مكعب يوميًا. وتشير البيانات الأولية للمؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة إلى بلوغ إجمالي الاستهلاك السكني من المياه للعام 2023م حوالي 1,534.9 مليون متر مكعب. كما تشير البيانات إلى بلوغ سعة النقل التصميمية اليومية لأنظمة النقل في المؤسسة نحو 15.5 مليون متر مكعب يوميًا، بزيادة بلغت 1.4 مليون متر مكعب يوميًا مقارنة بعام 2022م. وفي مجال التوزيع، بلغت تغطية شبكات المياه نحو 78.0 في المئة وتم رفع نسبة تغطية شبكات الصرف الصحي من 59.5 في المئة إلى 64.0 في المئة. علاوة على ذلك، تم رفع مستوى أمن الإمداد من خلال رفع قدرة الخزن الإستراتيجي من 21.9 إلى 24.9 مليون متر مكعب.

الأرقام القياسية

شهد متوسط الرقم القياسي لأسعار المستهلك في المملكة في عام 2023م ارتفاعًا بنسبة 2.3 في المئة على أساس سنوي، مقابل ارتفاع بلغت نسبته 2.5 في المئة في عام 2022م. أتى هذا الارتفاع في سياق عالمي شهد استمرار الضغوط التضخمية وذلك نتيجة لعدة عوامل منها التوترات الجيوسياسية، وتأثر سلاسل الإمداد، وتقلبات أسعار الطاقة. من جهة أخرى، كشفت بيانات أكبر الشركاء التجاريين للمملكة ارتفاعًا في أسعار المستهلك لعام 2023م، إذ بلغ الارتفاع نسبة 4.1 في المئة في الولايات المتحدة، و5.4 في المئة في الهند، و0.2 في المئة في الصين، مما يجعل معدل التضخم في المملكة بين أدنى المعدلات عالميًا. ووفقًا لتقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي في شهر أبريل من عام 2024م، سجلت الدول المتقدمة متوسط ارتفاع في أسعار المستهلك بنسبة 4.6 في المئة خلال عام 2023م، في حين بلغ الارتفاع في الدول النامية والناشئة نسبة 8.3 في المئة.

الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك في عام 2023م

شهدت المملكة في عام 2023م ارتفاعًا في متوسط الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك بنسبة 2.3 في المئة، مقارنة بارتفاع نسبته 2.5 في المئة في عام 2022م. أمّا بالنسبة لمعامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي للأنشطة غير النفطية الذي يعبّر عن متوسط أسعار كافة السلع والخدمات التي تنتجها الأنشطة غير النفطية خلال العام، فقد سجل ارتفاعًا سنويًا بنسبة 3.8 في المئة في عام 2023م، مقارنة بارتفاع بلغت نسبته 5.0 في المئة في عام 2022م (جدول 2-13).

جدول رقم 2-13: معدلات النمو السنوية لمؤشرات مختارة

(نسبة مئوية)

	2019	2020	2021	2022	2023
معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للأنشطة غير النفطية (السلاسل المتحركة 100=2018)*	0.9	-1.4	1.3	5.0	3.8
الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك (100=2018)*	-2.1	3.4	3.1	2.5	2.3
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للأنشطة غير النفطية (السلاسل المتحركة 100=2018)*	3.7	-2.9	7.4	5.6	4.4
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (السلاسل المتحركة 100=2018)*	1.1	-3.6	5.1	7.5	-0.8
معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (السلاسل المتحركة 100=2018)*	-2.0	-9.2	13.3	18.0	-3.0
الإنفاق الحكومي	-1.9	1.5	-3.4	12.1	11.1
عرض النقود (ن3)	7.1	8.3	7.4	8.1	7.6

*بيانات أولية للناتج المحلي الإجمالي في عاميّ 2022م و 2023م.

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء، ووزارة المالية، والبنك المركزي السعودي، قُربت الأرقام التي تظهر في الجدول لأقرب فاصلة عشرية.

أظهرت معظم الأقسام الرئيسة المكونة للرقم القياسي العام لأسعار المستهلك في عام 2023م معدلات تضخم تقل عن متوسط التغير السنوي المُسجل خلال الفترة من 2020م إلى 2022م، باستثناء قسمين شهدا معدلات تضخم أعلى من المتوسط السنوي للثلاث سنوات الماضية، وهما: قسم السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى، بالإضافة إلى قسم التعليم (جدول 2-14).

جدول رقم 2-14: الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك (2018=100)

	2019	2020	2021	2022	2023	متوسط التغير السنوي للفترة (2020-2022) (%)	التغير 2023 (%)
الرقم القياسي العام	97.9	101.3	104.4	107.0	109.5	3.0	2.3
الأغذية والمشروبات	102.1	111.3	117.3	121.6	123.4	6.0	1.4
التبغ	101.0	108.1	114.9	114.8	115.0	4.4	0.1
الملابس والأحذية	98.6	101.5	103.7	102.4	99.3	1.3	-3.1
السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى	91.4	90.8	88.6	90.2	97.4	-0.4	7.9
تأثيث وتجهيزات المنزل	99.4	104.0	108.2	109.6	107.2	3.3	-2.1
الصحة	100.1	101.3	102.9	103.4	103.8	1.1	0.4
النقل	98.6	102.4	112.9	117.5	118.7	6.1	1.0
الاتصالات	98.7	103.5	111.2	111.6	110.3	4.2	-1.2
الترفيه والثقافة	98.3	100.1	103.2	106.0	107.5	2.5	1.5
التعليم	102.5	100.5	95.5	100.7	102.8	-0.5	2.2
المطاعم والفنادق	103.2	107.7	112.5	118.2	123.1	4.6	4.1
السلع والخدمات الشخصية المتنوعة	99.6	103.5	106.4	108.2	107.6	2.8	-0.5

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء، قُربت الأرقام التي تظهر في الجدول لأقرب فاصلة عشرية.

وبالنظر إلى الأقسام الرئيسة المكونة للرقم القياسي العام لأسعار المستهلك في عام 2023م، فقد شهدت معظم الأقسام ارتفاعًا سنويًا في أرقامها القياسية بدرجات متفاوتة، وتضمّنت: قسم السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى بنسبة 7.9 في المئة، وقسم المطاعم والفنادق بنسبة 4.1 المئة، وقسم التعليم بنسبة 2.2 في المئة، وقسم الترفيه والثقافة بنسبة 1.5 في المئة، وقسم الأغذية والمشروبات بنسبة 1.4 في المئة، وقسم النقل بنسبة 1.0 في المئة، وقسم الصحة بنسبة 0.4 في المئة، وقسم التبغ بنسبة 0.1 في المئة. من ناحية أخرى، سجلت بعض الأقسام انخفاضًا في أرقامها القياسية، وهي: قسم الملابس والأحذية بنسبة 3.1 في المئة، وقسم تأثيث وتجهيزات المنزل بنسبة 2.1 في المئة، وقسم الاتصالات بنسبة 1.2 في المئة، وقسم السلع والخدمات الشخصية المتنوعة بنسبة 0.5 في المئة (جدول 2-14).

تأثير الأقسام الرئيسة في الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك

كان للأقسام الرئيسة تأثيرات مختلفة على الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك خلال عام 2023م، إذ تصدر قسم السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى بأعلى نسبة تأثير، مساهمًا بنسبة 64.0 في المئة، يليه قسم الأغذية والمشروبات بنسبة تأثير قدرها 8.5 في المئة، ثم قسم المطاعم والفنادق بنسبة 7.2 في المئة، جاء بعدها قسم تأثيث وتجهيزات المنزل بنسبة 4.6 في المئة، ثم قسم الملابس والأحذية بنسبة 4.1 في المئة، ثم قسم النقل بنسبة 4.0 في المئة، تلاه قسم الاتصالات 2.1 في المئة، بينما أثّر كلٌ من قسم التعليم وقسم السلع والخدمات الشخصية المتنوعة بنسبة 1.9في المئة، فيما ساهم قسم الترفيه والثقافة بنسبة 1.4 في المئة، وكان لقسم الصحة أقل تأثير، مساهمًا بنسبة 0.2 في المئة، بينما لم يكن لقسم التبغ أي تأثير يُذكر (جدول 2-15، ورسم بياني 2-8).

جدول رقم 2-15: تأثير الأقسام الرئيسة في الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك (2018=100)

	التغير 2023 (%)	الأوزان النسبية (%)	مقدار تأثير الأقسام الرئيسة على الرقم القياسي 2023*
الرقم القياسي العام	2.3	100.0	100.0
الأغذية والمشروبات	1.4	18.8	8.5
التبغ	0.1	0.6	0.0
الملابس والأحذية	-3.1	4.2	4.1
السكن والمياه والكهرباء والغاز و أنواع الوقود الأخرى	7.9	25.5	64.0
تأثيث وتجهيزات المنزل	-2.1	6.7	4.6
الصحة	0.4	1.4	0.2
النقل	1.0	13.0	4.0
الاتصالات	-1.2	5.6	2.1
الترفيه والثقافة	1.5	3.1	1.4
التعليم	2.2	2.9	1.9
المطاعم والفنادق	4.1	5.6	7.2
السلع والخدمات الشخصية المتنوعة	-0.5	12.6	1.9

*البنك المركزي السعودي.

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء ، قُربت الأرقام التي تظهر في الجدول لأقرب فاصلة عشرية.

رسم بياني رقم 2-8: نسبة تأثير الأقسام الرئيسة في الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك لعام 2023م

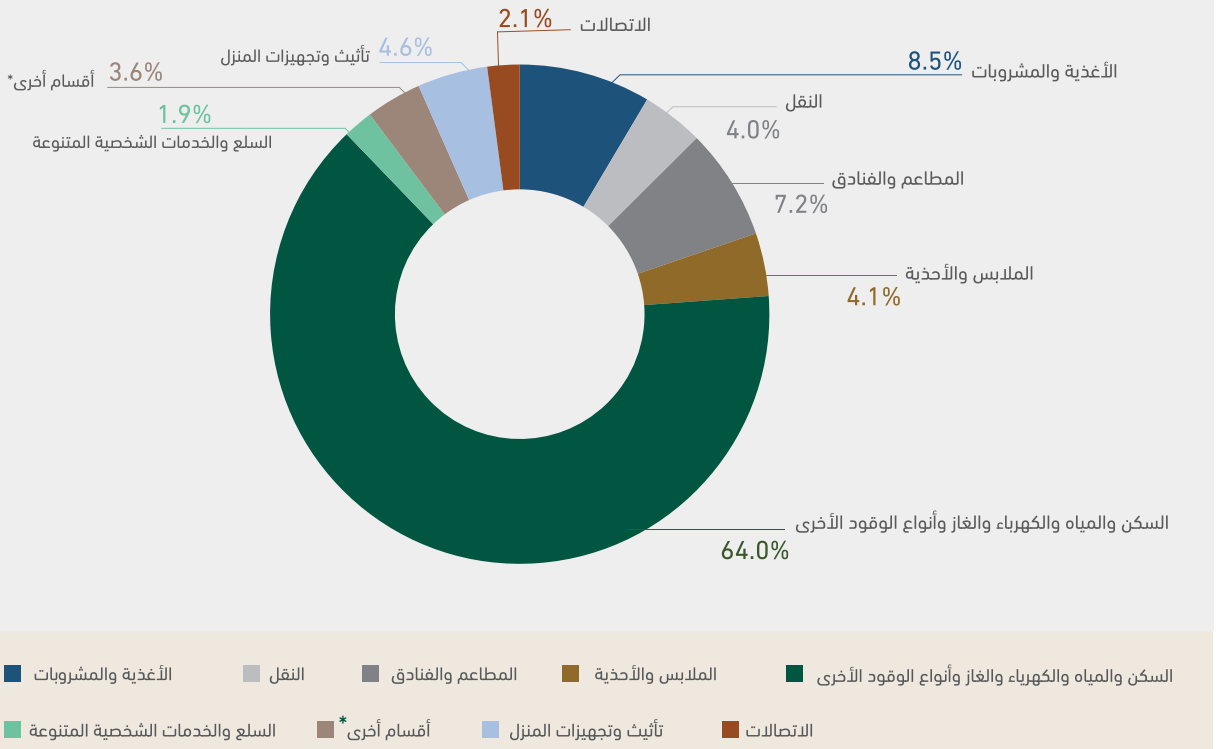

*الأقسام الأخرى تشمل قسم الصحة، وقسم الترفيه والثقافة، وقسم السلع والخدمات الشخصية المتنوعة، وقسم التعليم.

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

الرقم القياسي العام لأسعار الجملة في عام 2023م

يقيس الرقم القياسي العام لأسعار الجملة نسبة التغير في أسعار السلع المحلية والمستوردة في الأسواق الأولية (أسواق الجملة) بين فترتين مختلفتين، وذلك عبر تتبع عينة تضم 343 بندًا مصنفة تحت خمسة أبواب رئيسة وفقًا للتصنيف المركزي للمنتجات (CPC2[1]). وشهد الرقم القياسي لأسعار الجملة في عام 2023م ارتفاعًا نسبته 0.9 في المئة، وهو ما يقل بشكل ملحوظ عن الارتفاع الذي شهده في عام 2022م الذي بلغ 7.8 في المئة. وسجّلت معظم الأبواب الرئيسة المكونة للرقم القياسي العام لأسعار الجملة ارتفاعًا في عام 2023م، إذ تصدر باب المنتجات الغذائية والمشروبات والتبغ والمنسوجات بأعلى نسبة ارتفاع قدرها 3.7 في المئة، تلاه باب سلع أخرى قابلة للنقل فيما عدا المنتجات المعدنية والآلات والمعدات بنسبة 1.5 في المئة (جدول 2-16).

جدول رقم 2-16: المتوسط السنوي للرقم القياسي العام لأسعار الجملة (2014م = 100)

(مليار ريال)

	الأوزان النسبية	2021	2022	2023	التغير (%)	
					2022	2023
الرقم القياسي العام	100.0	138.2	148.7	150.1	7.8	0.9
منتجات الزراعة وصيد الأسماك	8.7	122.3	139.0	139.1	13.7	0.0
الخامات والمعادن	0.6	109.7	116.1	116.0	5.8	0.0
المنتجات الغذائية والمشروبات والتبغ والمنسوجات	17.3	121.5	130.4	135.2	7.4	3.7
سلع أخرى*	33.7	160.3	174.9	177.5	9.1	1.5
المنتجات المعدنية والآلات والمعدات	39.7	130.5	137.2	136.1	5.1	-0.8

*تشمل السلع الأخرى: المنتجات الخشبية، والعجائن الورقية، والمنتجات النفطية المكررة، والمواد الكيمائية الأساس، والمنتجات الكيمائية الأخرى والألياف الاصطناعية، والمطاط ومنتجات اللدائن، والمنتجات الزجاجية وغير الفلزية، والأثاث والسلع الأخرى القابلة للنقل وغير المصنفة في موضع آخر.
المصدر: الهيئة العامة للإحصاء ، قُربت الأرقام التي تظهر في الجدول لأقرب فاصلة عشرية.

تطورات الأسعار العالمية

تشير بيانات تقرير آفاق السلع الصادر عن صندوق النقد الدولي في شهر أبريل من العام 2024م إلى انخفاض الرقم القياسي لمنتجات الطاقة خلال عام 2023م بنسبة 29.9 في المئة. وسجل الرقم القياسي للمنتجات الغذائية انخفاضًا نسبته 9.2 في المئة، في حين انخفض الرقم القياسي للمواد الأولية بنسبة 4.0 في المئة، بينما سجّل الرقم القياسي للمعادن الثمينة ارتفاعًا نسبته 7.7 في المئة (جدول 2-17).

وتشير معدلات التغير السنوي في أسعار المستهلك لدى أكبر الشركاء التجاريين الرئيسين للمملكة في عام 2023م حسب بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي في أبريل 2024م، إلى ارتفاع متوسط أسعار المستهلك في المملكة المتحدة في عام 2023م بنسبة 7.3 في المئة، وفي ألمانيا بنسبة 6.0 في المئة، وفي إيطاليا بنسبة 5.9 في المئة، وفي فرنسا بنسبة 5.7 في المئة، وفي الهند بنسبة 5.4 في المئة، وفي الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 4.1 في المئة، وفي جمهورية كوريا بنسبة 3.6 في المئة، وفي اليابان بنسبة 3.3 في المئة، وفي الصين فقد ارتفع بنسبة 0.2 في المئة (جدول 2-18).

[1] التصنيف المركزي للمنتجات (CPC2): معيار دولي، لتجميع وتبويب جميع أنواع البيانات التي تتطلب تفاصيل عن المنتج.

وأما في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، فقد ارتفع متوسط أسعار المستهلك في عام 2023م في دولة الكويت بنسبة 3.6 في المئة، وفي دولة قطر بنسبة 3.1 في المئة، وفي دولة الإمارات بنسبة 1.6 في المئة، وفي سلطنة عمان بنسبة 0.9 في المئة، وأخيرًا في مملكة البحرين بنسبة 0.1 في المئة (جدول 2-19).

جدول رقم 2-17: أرقام قياسية مختارة لأهم السلع الرئيسة

	2021	2022	2023	التغير (%)	
				2022	2023
الواردات السلعية للمملكة					
الواردات السلعية (مليون ريال)	573,185	712,038	776,024	24.2	9.0
الأرقام القياسية لأهم السلع الرئيسة (2010م=100)					
منتجات الطاقة	95.4	152.6	106.9	60.0	-29.9
المنتجات الغذائية	120.9	138.1	125.4	14.2	-9.2
المواد الأولية	82.9	80.3	77.1	-3.1	-4.0
المعادن الثمينة	140.2	136.8	147.3	-2.4	7.7
أسعار صرف الريال الفعلية الاسمية والحقيقية					
سعر صرف الريال الفعلي الاسمي*	116.2	126.9	131.4	9.2	3.6
سعر صرف الريال الفعلي الحقيقي**	113.0	117.8	118.8	4.2	0.9

*يمثل متوسط الفترة لسعر صرف الريال السعودي منسوبًا إلى متوسط هندسي لأسعار الصرف لعملات الشركاء التجاريين الرئيسين للمملكة.
**يمثل سعر الصرف الفعلي الاسمي بعد تعديله وفقاً للتغير في المستوى العام للأسعار.
المصدر: الهيئة العامة للإحصاء، تقرير آفاق أسواق السلع - مجموعة البنك الدولي - أبريل 2024م، نشرة الإحصاءات المالية الدولية (IFS) - صندوق النقد الدولي، قُربت الأرقام التي تظهر في الجدول لأقرب فاصلة عشرية.

جدول رقم 2-18: معدلات التغير السنوية لأسعار المستهلك لدى أكبر الشركاء التجاريين الرئيسين

(نسبة مئوية)

	2019	2020	2021	2022	2023
الدول المتقدمة	1.4	0.7	3.1	7.3	4.6
الدول الناشئة والنامية	5.1	5.2	5.9	9.8	8.3
أهم الشركاء التجاريين					
الولايات المتحدة الأمريكية	1.8	1.2	4.7	8.0	4.1
اليابان	0.5	0.0	-0.2	2.5	3.3
المملكة المتحدة	1.8	0.9	2.6	9.1	7.3
الصين	2.9	2.5	0.9	2.0	0.2
ألمانيا	1.4	0.4	3.2	8.7	6.0
الهند	4.8	6.2	5.5	6.7	5.4
فرنسا	1.3	0.5	2.1	5.9	5.7
إيطاليا	0.6	-0.1	1.9	8.7	5.9
الإمارات العربية المتحدة	-1.9	-2.1	-0.1	4.8	1.6
جمهورية كوريا	0.4	0.5	2.5	5.1	3.6

المصدر: تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي- أبريل 2024م، قُربت الأرقام التي تظهر في الجدول لأقرب فاصلة عشرية.

جدول رقم 2-19: معدلات التغير السنوية لأسعار المستهلك في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

(نسبة مئوية)

	2019	2020	2021	2022	2023*
الإمارات العربية المتحدة	1.9-	2.1-	0.2	4.8	1.6
مملكة البحرين	1.0	2.3-	0.6-	3.6	0.1
قطر	0.7-	2.6-	2.3	5.0	3.1
الكويت	1.1	2.1	3.4	4.0	3.6
سلطنة عُمان	0.5	0.4-	1.7	2.5	0.9

*بيانات أولية.
المصدر: تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي-أبريل 2024م، قُربت الأرقام التي تظهر في الجدول لأقرب فاصلة عشرية.

الوضع الاقتصادي العالمي

شهد الوضع الاقتصادي العالمي تباطؤًا في عام 2023م، حيث تراجع معدل النمو العالمي إلى 3.3 في المئة من 3.5 في المئة في عام 2022م. وأدى التضخم الناتج عن زيادة أسعار السلع الأساسية، بالإضافة إلى تشديد السياسات النقدية من قبل البنوك المركزية الكبرى إلى التأثير سلبًا على الطلب العالمي بسبب زيادة تكاليف الاقتراض. وفي عام 2023م، سجّلت الاقتصادات المتقدمة نموًا متواضعًا في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 1.7 في المئة، ما يعكس تباطؤًا كبيرًا مقارنة بالعام السابق. حيث نما الاقتصاد الأمريكي بنسبة 2.5 في المئة، مقارنة بنمو قدره 1.9 في المئة في عام 2022م. كما نمت اقتصادات منطقة اليورو بمعدل أبطأ بلغ 0.5 في المئة، مقارنة بنمو قدره 3.4 في المئة في عام 2022م، حيث شهدت ألمانيا وفرنسا وإيطاليا معدلات نمو أقل بكثير من العام السابق. بينما أظهرت الاقتصادات الناشئة والنامية مزيدًا من الصمود بمعدل نمو بلغ 4.4 في المئة، حيث انتعش اقتصاد الصين بمعدل نمو بلغ 5.2 في المئة، مما يعكس تعافيًا من معدل النمو الذي بلغ 3.0 في المئة في عام 2022م. فيما حافظ الاقتصاد الهندي على النمو بمعدل 8.2 في المئة مقارنة بالعام السابق. كما شهدت اقتصادات أمريكا اللاتينية والكاريبي تباطؤًا بمعدل 2.3 في المئة، مما يعكس التحديات الاقتصادية العالمية الأوسع. تشير هذه التغيرات إلى تعافي تدريجي من آثار الأزمة الأوكرانية وارتفاع معدلات التضخم، وذلك وفقًا لتقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي (يوليو 2024م).

3 المالية العامة

المالية العامة

أقر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة يوم الأربعاء 22 جمادى الأولى 1445هـ الموافق 06 ديسمبر 2023م الميزانية العامة للدولة للعام المالي 1445/1446هـ (2024م). وتؤكد الميزانية العامة للدولة استمرار حكومة المملكة في دعم مسيرة الإصلاحات الهيكلية على الصعيدين الاقتصادي والمالي، وذلك في إطار رؤية السعودية 2030، بهدف تحقيق الاستدامة المالية على المدى المتوسط والطويل، مع تعزيز قوة اقتصاد المملكة وصلابته لمواجهة التحديات والتطورات الاقتصادية العالمية.

استهدفت هذه الميزانية الاستمرار في توسيع مستويات الإنفاق، وتوجيهها بشكل أساسي نحو البرامج والمشاريع التنموية والإستراتيجيات المناطقية والقطاعية التي تعزز النمو الاقتصادي المستدام، وأن تعمل على تحسين جودة الخدمات العامة وتطوير البنية التحتية في مختلف مناطق المملكة بهدف رفع جودة الحياة وتحقيق رؤية السعودية 2030. بالإضافة إلى ذلك، ستواصل الحكومة تمكين القطاع الخاص وتعزيز البيئة الاستثمارية، وتطوير منظومة الدعم والإعانات الاجتماعية، وتعزيز كفاءة الإنفاق والتخطيط المالي من خلال مراجعات دورية لسياستها المالية بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي وبناء هيكلة اقتصادية مستدامة. وتهدف الميزانية أيضًا إلى الحفاظ على مستويات آمنة من الاحتياطيات الحكومية لتعزيز قدرة المملكة على التعامل مع الصدمات الخارجية.

بناءً على بيان الميزانية العامة للدولة، فقد قُدّرت الإيرادات في الميزانية العامة للدولة للعام المالي 2024م بنحو 1,172.0 مليار ريال، بارتفاع نسبته 3.7 في المئة عن الميزانية المقدّرة للعام المالي السابق، وبلغ إجمالي النفقات المُقدّرة في الميزانية نحو 1,251.0 مليار ريال، بارتفاع نسبته 12.3 في المئة عن تقديرات العام المالي السابق. وعليه قُدّر العجز بنحو 79.0 مليار ريال، مقارنة بالفائض المقدّر للعام المالي السابق عند 16.0 مليار ريال.

لمحة عامة على إجمالي الإيرادات والنفقات للفترة (2012-2023م)

شهد الاقتصاد السعودي تطوراً ملحوظًا على مدى السنوات الأخيرة نتج عنه تغير جوهري لعدد من المؤشرات الاقتصادية والمالية، ومنها المؤشرات المتعلقة بقطاع المالية العامة. ولأخذ نظرة عامة على التغيرات التي طرأت على إجمالي الإيرادات والنفقات العامة خلال الفترة 2012-2023م، تم أخذ فترتي مقارنة حيث تمتد الفترة الأولى من عام 2012م حتى عام 2017م، والفترة الثانية تبدأ من عام 2018م حتى عام 2023م.

إجمالي الإيرادات

بأخذ بيانات إجمالي الإيرادات المتمثلة في الإيرادات النفطية والإيرادات غير النفطية، من الملاحظ التحسن في هيكل الإيرادات، وذلك بإنخفاض اعتمادية إجمالي الإيرادات على المتحصل من الإيرادات النفطية. حيث تراجع متوسط نصيب الإيرادات النفطية من إجمالي الإيرادات خلال الفترة الممتدة من عام 2018م حتى عام 2023م ليشكل 62.1 في المئة مقارنة بمتوسط قدره 78.3 في المئة للفترة المتمثلة بالأعوام 2012-2017م، ويُعزى ذلك إلى مستهدفات رؤية السعودية 2030 الرامية إلى تقليل الاعتماد على النفط كمصدر رئيس لإيرادات المملكة. في المقابل، ارتفع متوسط نصيب الإيرادات غير النفطية إلى إجمالي الإيرادات خلال الأعوام 2018-2023م ليُسجل متوسطًا قدره 37.9 في المئة مقارنةً بمتوسط قدره 21.7 في المئة خلال الفترة 2012-2017م. ويعود هذا الارتفاع المشهود إلى الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية التي استهدفت تنويع مصادر الدخل في المملكة من خلال تنمية مصادر الإيرادات غير النفطية.

إجمالي النفقات

بأخذ بيانات إجمالي النفقات المتمثلة في الإنفاق التشغيلي والإنفاق الرأسمالي، يُلاحظ أن هناك ارتفاع في متوسط نصيب الإنفاق التشغيلي إلى إجمالي النفقات، إذ سجل خلال الفترة 2018-2023م متوسطًا قدره 85.7 في المئة مقارنة بمتوسط قدره 77.3 في المئة خلال الأعوام الممتدة من عام 2012م حتى عام 2017م. وفي المقابل، تراجع متوسط نصيب الإنفاق الرأسمالي إلى إجمالي النفقات، إذ سجل متوسطًا قدره 14.3 في المئة للفترة 2018-2023م مقارنة بمتوسط قدره 22.7 في المئة للأعوام الممتدة من عام 2012م حتى عام 2017م، وقد يعود هذا إلى وجود أذرع استثمارية من خارج الميزانية كصندوق الاستثمارات العامة الذي يُعد من أهم المحركات الرئيسية في المنظومة الاقتصادية لتحقيق برامج رؤية السعودية 2030.

الميزانية الفعلية للعام المالي 1445/1444هـ (2023م)

شهد النمو الاقتصادي في المملكة لعام 2023م تراجعًا طفيفًا، ويعود ذلك إلى تراجع الأنشطة النفطية. وعلى الرغم من ذلك، ارتفعت الإيرادات والنفقات عما كان مُقدّرًا لها في الميزانية.

إجمالي الإيرادات

بلغ إجمالي الإيرادات الفعلية للعام المالي 2023م نحو 1,212.3 مليار ريال، مسجلًا ارتفاعًا نسبته 7.3 في المئة مقارنة بالإيرادات المُقدّرة، حيث بلغت إيرادات الضرائب نحو 356.6 مليار ريال مشكلةً بذلك نسبة 29.4 في المئة من إجمالي الإيرادات، ويعود هذا الارتفاع إلى الإصلاحات الهيكلية التي تهدف إلى تنويع مصادر الدخل للاقتصاد في المملكة وذلك من خلال تعزيز الإيرادات غير النفطية وتطوير الإدارة الضريبية. في المقابل، بلغت الإيرادات الأخرى التي تشمل الإيرادات النفطية، والأرباح من استثمارات الحكومة، ومبيعات السلع والخدمات، إضافة إلى الجزاءات والغرامات نحو 855.7 مليار ريال مشكلةً بذلك نسبة 70.6 في المئة من إجمالي الإيرادات (جدول 3-1).

إجمالي النفقات

بلغ إجمالي النفقات الفعلية للعام المالي 2023م نحو 1,293.2 مليار ريال، مسجلًا ارتفاعًا نسبته 16.1 في المئة مقارنةً بالنفقات المُقدّرة، إذ بلغت النفقات التشغيلية نحو 1,106.7 مليار ريال مشكلةً بذلك نسبة 85.6 في المئة من إجمالي النفقات؛ وقد حاز بند تعويضات العاملين على النصيب الأكبر بنحو 537.3 مليار ريال ليشكل بذلك نسبة 48.5 في المئة من إجمالي النفقات التشغيلية. وفي المقابل، بلغت النفقات الرأسمالية نحو 186.5 مليار ريال ليبلغ نصيبها من إجمالي النفقات نحو 14.4 في المئة (جدول 3-1).

جدول رقم 3-1: إجمالي الإيرادات والنفقات الفعلية والتقديرية للميزانية العامة للدولة للعام المالي 1445/1444هـ (2023م)

(مليون ريال)

	الميزانية التقديرية	الميزانية الفعلية	الفرق	نسبة الفرق إلى المقدر (%)
إجمالي الإيرادات	**1,130,000**	**1,212,290**	**82,290**	**7.3**
الضرائب	**321,993**	**356,637**	**34,644**	**10.8**
الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية	21,500	38,638	17,138	79.7
الضرائب على السلع والخدمات	254,251	262,476	8,225	3.2
الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية	18,168	22,149	3,981	21.9
ضرائب أخرى	28,074	33,374	5,300	18.9
الإيرادات الأخرى*	**808,006**	**855,652**	**47,646**	**5.9**
إجمالي النفقات	**1,114,000**	**1,293,236**	**179,236**	**16.1**
النفقات التشغيلية	**957,299**	**1,106,740**	**149,441**	**15.6**
تعويضات العاملين	514,348	537,318	22,970	4.5
استخدام السلع والخدمات	217,565	303,390	85,825	39.4
نفقات التمويل	39,219	37,789	-1,430	-3.6
الإعانات	21,875	20,905	-970	-4.4
المنح	2,204	6,791	4,587	208.1
المنافع الاجتماعية	66,548	97,007	30,459	45.8
مصروفات أخرى	95,540	103,538	7,998	8.4
الأصول غير المالية (النفقات الرأسمالية)	**156,702**	**186,496**	**29,794**	**19.0**

*تشمل الإيرادات النفطية والأرباح من استثمارات الحكومة، ومبيعات السلع والخدمات، إضافة إلى الجزاءات والغرامات.

المصدر: وزارة المالية، قُربت الأرقام التي تظهر في الجدول لأقرب فاصلة عشرية.

عجز/فائض الميزانية

انخفض إجمالي الإيرادات في عام 2023م بنسبة 4.4 في المئة مقارنةً بالعام السابق، ويعود ذلك إلى تأثر الإيرادات النفطية بتراجع الأنشطة النفطية، في حين ارتفع إجمالي النفقات بنسبة 11.1 في المئة مقارنةً بالعام السابق. وسجلت بذلك الميزانية العامة للدولة عجزًا بلغ 80.9 مليار ريال أي ما نسبته 2.0 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي للعام المالي 2023م، مقارنةً بفائض العام المالي السابق الذي بلغ ما مقداره 103.9 مليار ريال أي ما نسبته 2.5 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي (جدول 3-2، ورسم بياني 3-1).

جدول رقم 3-2: الإيرادات والنفقات الفعلية

(مليون ريال)

	1443/1442هـ (2021م)			1444/1443هـ (2022م)			1445/1444هـ (2023م)		
	القيمة	التغير (%)	النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي*	القيمة	التغير (%)	النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي*	القيمة	التغير (%)	النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي*
إجمالي الإيرادات	965,486	23.5	29.5	1,268,164	31.3	30.5	1,212,290	-4.4	30.3
إجمالي النفقات	1,038,933	-3.4	31.7	1,164,309	12.1	28.0	1,293,236	11.1	32.3
الفائض/العجز	-73,447	--	-2.2	103,855	--	2.5	-80,946	--	-2.0

*يشمل صافي الضرائب على المنتجات (بالأسعار الجارية).

المصدر: وزارة المالية، قُربت الأرقام التي تظهر في الجدول لأقرب فاصلة عشرية.

رسم بياني رقم 3-1: الميزانية التقديرية والفعلية للعام المالي 1445/1444هـ (2023م)

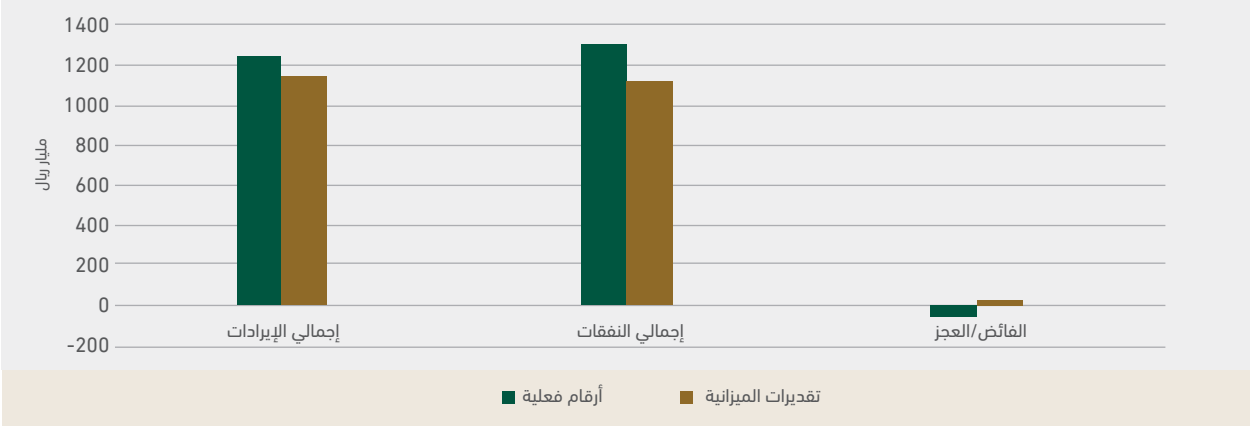

المصدر: وزارة المالية.

الدين العام

تشير بيانات العام المالي 2023م إلى ارتفاع إجمالي الدين العام القائم بنسبة 6.1 في المئة، حيث بلغ بنهاية العام قرابة 1,050.3 مليار ريال، أي ما نسبته 26.2 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة بما كان عليه بنهاية العام المالي السابق 2022م إذ بلغ حوالي 990.1 مليار ريال أو ما نسبته 23.8 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي. وشكّل الدين الداخلي حوالي 61.4 في المئة من إجمالي الدين العام القائم في نهاية عام 2023م ليبلغ نحو 644.4 مليار ريال، في حين شكّل الدين الخارجي حوالي 38.6 في المئة من إجمالي الدين العام القائم ليبلغ نحو 405.9 مليار ريال (جدول 3-3).

جدول رقم 3-3 الدين العام

(مليون ريال)

العام المالي	المقترض		المسدد		حجم الدين العام القائم في نهاية العام			التغير (%)	الناتج المحلي الإجمالي	نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي %
	الدين الداخلي	الدين الخارجي	الدين الداخلي	الدين الخارجي	الدين الداخلي	الدين الخارجي	إجمالي الدين			
1440/1439هـ (2018م)	48,750	71,250	3,272	--	304,980	255,000	559,980	26.3	3,174,689	17.6
1441/1440هـ (2019م)	69,839	50,161	2,055	--	372,764	305,161	677,925	21.1	3,144,618	21.6
1442/1441هـ (2020م)	174,253	45,747	44,360	49.8	502,656	350,859	853,515	25.9	2,753,517	31.0
1443/1442هـ (2021م)	108,754	49,144	52,663	20,739	558,747	379,264	938,011	9.9	3,278,085	28.6
1444/1443هـ (2022م)	106,649	18,750	50,441	22,886	614,955	375,128	990,083	5.6	4,157,143	23.8
1445/1444هـ (2023م)	87,983	101,250	58,533	70,132	644,405	405,877	1,050,282	6.1	4,003,436	26.2

بيانات الناتج المحلي الإجمالي لعام 2022م و 2023م أولية.
المصدر: وزارة المالية والهيئة العامة للإحصاء، قُربت الأرقام التي تظهر في الجدول لأقرب فاصلة عشرية.

الإعانات المحلية

للحفاظ على استقرار الوضع المالي للأسر في ظل الإصلاحات الهيكلية المالية والاقتصادية، ما يزال الدعم المالي الموجه مستمرًا من خلال تخصيص مبالغ مالية للإعانات المحلية. وبلغ إجمالي الإعانات المصروفة خلال العام المالي 1445/1444هـ (2023م) نحو 3.7 مليار ريال بنمو نسبته 63.0 في المئة مقارنة بعام 2022م موزعة على النحو الآتي: إعانة الأعلاف المستوردة بنحو 219.2 مليون ريال، وإعانة حليب الأطفال بمقدار 142.8 مليون ريال واستمرت الإعانات الأخرى المخصصة لبعض الجهات والمراكز على النحو الآتي: إعانة مركز الملك سلمان للإغاثة

والأعمال الإنسانية بحوالي 2.4 مليار ريال، وإعانة نادي سباقات الخيل بمبلغ 442.0 مليون ريال، وإعانة أمانة اللجنة المالية بنحو 131.2 مليون ريال، وإعانة نادي الصقور السعودي بنحو 120.0 مليون ريال، وإعانة مكتبة الملك عبد العزيز العامة بحوالي 72.8 مليون ريال، وإعانة مركز الملك عبدالله بن عبد العزيز للحوار بين أتباع الأديان والثقافات بمبلغ 71.3 مليون ريال، وإعانة مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني بحوالي 29.0 مليون ريال، وإعانة مشروع سلام للتواصل الحضاري بنحو 13.0 مليون ريال، وإعانة اللجنة الوطنية لمتابعة مبادرة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود للحوار بين أتباع الأديان والثقافات بنحو 9.0 مليون ريال، وإعانة المدارس الأهلية بمقدار 1.9 مليون ريال.

ميزانية العام المالي 1446/1445هـ (2024م)

الإيرادات والنفقات

انطلاقًا من الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية التي تهدف إلى أن يكون اقتصاد المملكة أكثر تنوعًا واستدامةً في سبيل تحقيق رؤية السعودية 2030، شهد الاقتصاد السعودي خلال السنوات الماضية القريبة عددًا من السياسات المالية التي تحد من المخاطر المحتملة الناشئة عن الاعتماد على مورد النفط كمصدر أساسي للإيرادات، وتعزز التحول نحو اقتصادٍ أكثر صلابة ومرونة على المدى الطويل. ويعد برنامج الاستدامة المالية (التوازن المالي سابقًا) المعلن عنه في عام 2016م من البرامج الأساسية نظرًا لاحتوائه على عدد من المبادرات الفعّالة التي تهدف إلى تحقيق الاستدامة في المالية العامة من خلال تنويع مصادر الإيرادات غير النفطية، بالإضافة إلى ترشيد الإنفاق الحكومي وتعظيم منفعته على الاقتصاد، علاوةً على دور السياسة المالية في تحفيز القطاع الخاص ليكون المحرك الرئيس للنمو الاقتصادي في المملكة خلال السنوات القادمة.

تظهر بيانات الميزانية العامة للعام 2024م ارتفاعًا في إجمالي الإيرادات بنسبة 3.7 في المئة عن الميزانية العامة للعام المالي السابق لتبلغ 1,172.0 مليار ريال. فمن المتوقع أن تصل إيرادات الضرائب إلى حوالي 361.0 مليار ريال، ومن المتوقع أن تبلغ الإيرادات الأخرى التي تشمل الإيرادات النفطية، والأرباح من استثمارات الحكومة، ومبيعات السلع والخدمات، إضافة إلى الجزاءات والغرامات نحو 812.0 مليار ريال.

إلى جانب ذلك، تشير الميزانية إلى ارتفاع إجمالي النفقات بنسبة 12.3 في المئة عن الميزانية العامة للعام المالي السابق لتبلغ 1,251.0 مليار ريال. وبلغت تقديرات النفقات التشغيلية نحو 1,062.0 مليار ريال، إذ استحوذ بند تعويضات العاملين على النصيب الأكبر بنحو 51.2 في المئة من إجمالي النفقات التشغيلية لتبلغ 544.0 مليار ريال. ومن المتوقع أن تبلغ النفقات الرأسمالية نحو 189.0 مليار ريال.

وبذلك، من المتوقع أن يبلغ العجز في نهاية عام 2024م نحو 79.0 مليار ريال، مقارنةً بفائض متوقع بلغ نحو 16.0 مليار ريال في الميزانية العامة للعام المالي السابق (جدول 3-4).

جدول رقم 3-4: تقديرات الميزانية العامة للدولة

(مليار ريال)

	العام المالي 1445/1444هـ (2023م)	العام المالي 1446/1445هـ (2024م)	التغير (%)
إجمالي الإيرادات	1,130.0	1,172.0	3.7
إجمالي النفقات	1,114.0	1,251.0	12.3
الفائض/العجز	16.0	-79.0	--

المصدر: وزارة المالية.

توزيع النفقات حسب القطاعات الرئيسة

يُشار إلى الإنفاق الحكومي في المملكة على أنه المحرك الرئيس لدفع عجلة النمو الاقتصادي، لذا يعد رفع كفاءة الإنفاق الحكومي وتخفيف عبء الميزانية، بالإضافة إلى تنويع مصادر الدخل وخلق مصادر دخل مستدامة تضمن مستويات إنفاق محددة ومستقرة، ضمن أولويات الأهداف المستقبلية للاستدامة المالية في المملكة. وبناءً على ذلك تم تخصيص إجمالي النفقات المتوقعة للعام 2024م لعدة قطاعات، سواءً لاستكمال تنفيذ مشاريع قائمة أو لبدء برامج ومشاريع جديدة.

وبالنظر إلى أعلى ثلاثة قطاعات من حيث المبالغ المخصصة، نجد أن القطاع العسكري حاز على النصيب الأكبر من إجمالي النفقات بنسبة بلغت 21.5 في المئة ليبلغ إجمالي ما خصص له نحو 269.0 مليار ريال، يليه قطاع البنود العامة بنصيب نسبته 17.3 في المئة ليبلغ إجمالي ما خصص له نحو 216.0 مليار ريال. ثم قطاع الصحة والتنمية الاجتماعية بنصيب نسبته 17.1 في المئة ليبلغ إجمالي ما خصص له نحو 214.0 مليار ريال (جدول 3-5، ورسم بياني 3-2).

جدول رقم 3-5 : توزيع اعتمادات الميزانية العامة التقديرية للدولة (حسب القطاعات الرئيسة)

(مليون ريال)

القطاع	1445/1444هـ (2023م)			1446/1445هـ (2024م)		
	المبلغ	النصيب المئوي	التغير (%)	المبلغ	النصيب المئوي	التغير (%)
الإدارة العامة	36,947	3.3	14.5	43,000	3.4	16.4
القطاع العسكري	259,249	23.3	51.7	269,000	21.5	3.8
قطاع الأمن والمناطق الإدارية	105,400	9.5	4.1	112,000	8.9	6.3
الخدمات البلدية	63,118	5.7	27.3	81,000	6.5	28.3
التعليم	189,011	17.0	2.1	195,000	15.6	3.2
الصحة والتنمية الاجتماعية	189,343	17.0	37.0	214,000	17.1	13.0
الموارد الاقتصادية	71,771	6.4	33.9	84,000	6.7	17.0
التجهيزات الأساسية والنقل	34,027	3.1	-19.1	38,000	3.0	11.7
البنود العامة	165,135	14.8	-9.3	216,000	17.3	30.8
المجموع	**1,114,000**	**100.0**	**16.6**	**1,251,000**	**100.0**	**12.4**

المصدر: وزارة المالية، قُربت الأرقام التي تظهر في الجدول لأقرب فاصلة عشرية.

رسم بياني رقم 3-2: توزيع اعتمادات الميزانية العامة التقديرية للدولة للعام المالي 1446/1445هـ (2024م) حسب القطاعات الرئيسة

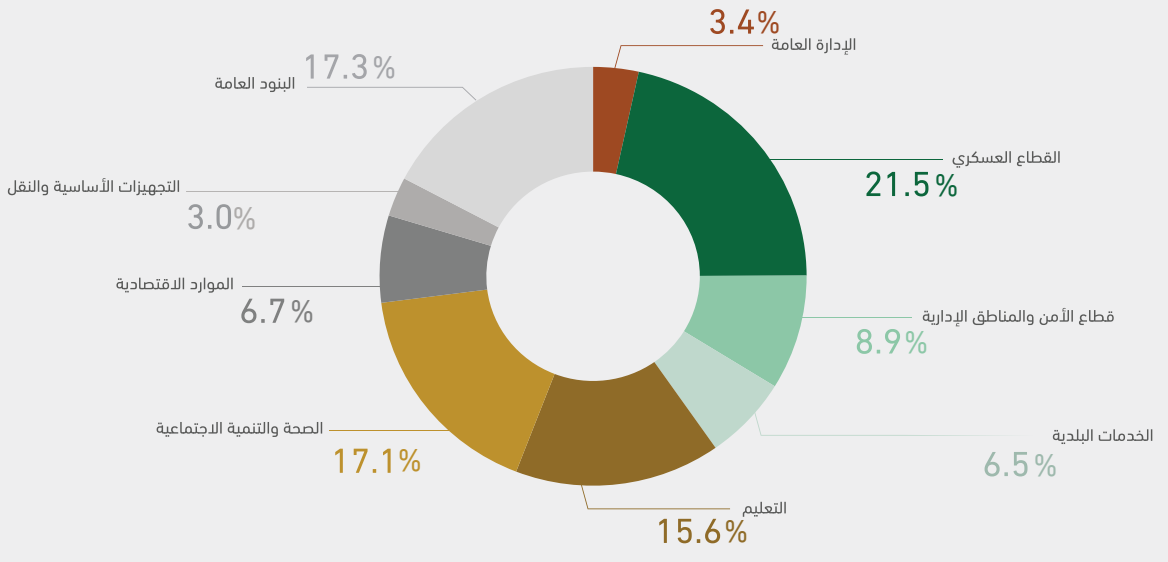

المصدر: وزارة المالية.

4 القطاع الخارجي

القطاع الخارجي

وفقًا للبيانات الصادرة عن الهيئة العامة للإحصاء، مثّلت الصادرات النفطية ما نسبته 77.3 في المئة من إجمالي صادرات المملكة، حيث بلغت حوالي 927.7 مليار ريال في عام 2023م، مقابل حوالي 1,226.3 مليار ريال في عام 2022م. وشكّلت الصادرات النفطية ما نسبته 23.2 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي. وبلغت الصادرات غير النفطية (ومنها إعادة التصدير) حوالي 272.4 مليار ريال، ممثلة ما نسبته 22.7 في المئة من إجمالي صادرات المملكة لعام 2023م. وبلغت قيمة إجمالي الواردات (سيف)[2] حوالي 776.0 مليار ريال، وشكّلت ما نسبته 19.4 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي. وتشير تقديرات ميزان المدفوعات إلى تحقيق فائض في الحساب الجاري بلغ نحو 127.8 مليار ريال في عام 2023م، يمثل ما نسبته 3.2 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي.

التجارة الخارجية

تُظهر أرقام التجارة الخارجية في عام 2023م انخفاض حجم التجارة السلعية للمملكة (الصادرات والواردات) بنحو 12.3 في المئة وحوالي 1,976.1 مليار ريال، مقابل حوالي 2,254.0 مليار ريال في العام السابق، وبلغت نسبة حجم التجارة الخارجية السلعية إلى الناتج المحلي الإجمالي للمملكة حوالي 49.4 في المئة في عام 2023م، مقارنة بنسبة 54.2 في المئة في العام السابق.

الصادرات

حسب البيانات الصادرة عن الهيئة العامة للإحصاء، بلغ إجمالي قيمة الصادرات السلعية حوالي 1,200.1 مليار ريال في عام 2023م، مقابل حوالي 1,541.9 مليار ريال في عام 2022م، مسجلًا انخفاضًا نسبته 22.2 في المئة، مقارنة بارتفاع نسبته 48.9 في المئة في العام السابق (جدول 4-1).

الصادرات النفطية

بلغت قيمة صادرات المملكة النفطية في عام 2023م حوالي 927.7 مليار ريال، بانخفاض نسبته 24.3 في المئة مقارنة بارتفاع نسبته 61.8 في المئة في العام السابق، وبلغ نصيبها 77.3 في المئة من إجمالي الصادرات (جدول 4-1). ويعزى الانخفاض في قيمة الصادرات النفطية إلى انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية، حيث بلغ متوسط سعر النفط العربي الخفيف في عام 2023م حوالي 84.9 دولارًا للبرميل، مقابل 101.6 دولارًا للبرميل في عام 2022م، وذلك حسب بيانات منظمة أوبك. وانخفض أيضًا متوسط إنتاج المملكة من النفط الخام من 10.6 مليون برميل يوميًا في عام 2022م إلى حوالي 9.6 مليون برميل يوميًا في عام 2023م.

وتُشير بيانات الصادرات النفطية حسب النوع إلى انخفاض قيمة صادرات النفط الخام بنسبة 22.7 في المئة، من حوالي 969.5 مليار ريال في عام 2022م إلى حوالي 749.8 مليار ريال في عام 2023م، وبنصيب مقداره 62.5 في المئة من إجمالي الصادرات. كذلك انخفضت قيمة صادرات المنتجات المكررة بنسبة 30.7 في المئة، من حوالي 256.7 مليار ريال إلى حوالي 177.9 مليار ريال، وبنصيب مقداره 14.8 في المئة من إجمالي الصادرات. ويوضح (الرسم البياني 4-1) تطور قيمة صادرات المملكة النفطية.

[2] سيف: قيمة الواردات السلعية تشمل على قيمة الشحن والتأمين.

CIF: Cost, Insurance, and Freight.

الصادرات غير النفطية

أظهرت بيانات الهيئة العامة للإحصاء انخفاضًا في قيمة صادرات المملكة غير النفطية، فقد سجلت انخفاضًا نسبته 13.7 في المئة في عام 2023م لتصل إلى نحو 272.4 مليار ريال، وبنصيب مقداره 22.7 في المئة من إجمالي الصادرات (جدول 4-1). ويأتي هذا الانخفاض مدفوعًا بانخفاض قيمة صادرات المملكة من البتروكيماويات، إذ سجلت انخفاضًا نسبته 26.4 في المئة لتبلغ حوالي 146.2 مليار ريال، وبنصيب مقداره 12.2 في المئة من إجمالي الصادرات. وكذلك انخفضت قيمة صادرات مواد البناء بنسبة 12.8 في المئة لتبلغ نحو 18.8 مليار ريال، وبنصيب مقداره 1.6 في المئة من إجمالي الصادرات. في المقابل، ارتفعت قيمة صادرات المنتجات الزراعية والحيوانية والغذائية بنسبة 5.5 في المئة لتبلغ حوالي 17.9 مليار ريال، وبنصيب مقداره 1.5 في المئة من إجمالي الصادرات. وارتفعت أيضًا صادرات السلع الأخرى (ومنها إعادة التصدير) بنسبة 13.9 في المئة لتبلغ حوالي 89.4 مليار ريال، وبنصيب مقداره 7.5 في المئة من إجمالي الصادرات. ويوضح (الرسم البياني 4-2) قيمة مكونات الصادرات غير النفطية وتطورها خلال الفترة من 2019-2023م.

جدول رقم 4-1: صادرات المملكة السلعية

	مليون ريال				النصيب المئوي			التغير (%)	
	2020	2021	2022	2023	2021	2022	2023	2022	2023
الصادرات النفطية	**447,600**	**758,124**	**1,226,277**	**927,697**	**73.2**	**79.5**	**77.3**	**61.8**	**-24.3**
النفط الخام	376,434	603,826	969,542	749,844	58.3	62.9	62.5	60.6	-22.7
المنتجات المكررة	71,166	154,298	256,735	177,853	14.9	16.7	14.8	66.4	-30.7
الصادرات غير النفطية	**204,352**	**277,548**	**315,664**	**272,372**	**26.8**	**20.5**	**22.7**	**13.7**	**-13.7**
بتروكيماويات	118,953	173,653	198,531	146,150	16.8	12.9	12.2	14.3	-26.4
مواد البناء	15,225	19,795	21,618	18,845	1.9	1.4	1.6	9.2	-12.8
منتجات زراعية وحيوانية وغذائية	12,753	14,547	16,997	17,929	1.4	1.1	1.5	16.8	5.5
سلع أخرى*	57,421	69,553	78,517	89,448	6.7	5.1	7.5	12.9	13.9
المجموع	**651,952**	**1,035,672**	**1,541,941**	**1,200,069**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**48.9**	**-22.2**

*تشمل إعادة التصدير.
المصدر: الهيئة العامة للإحصاء، قُربت الأرقام التي تظهر في الجدول لأقرب فاصلة عشرية.

رسم بياني رقم 4-1: قيمة صادرات المملكة النفطية

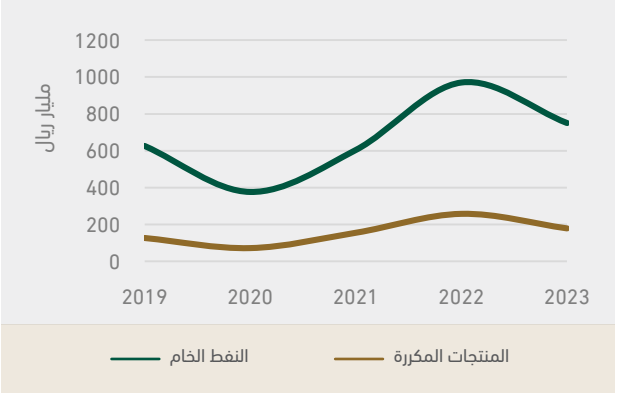

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

رسم بياني رقم 4-2: قيمة مكونات صادرات المملكة غير النفطية

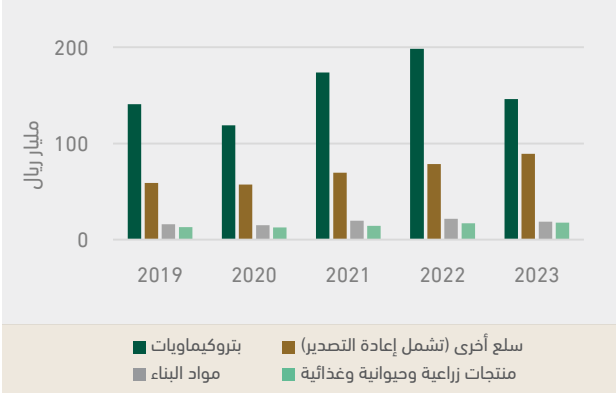

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

الواردات

تُظهر بيانات الهيئة العامة للإحصاء ارتفاعًا في قيمة واردات المملكة السلعية (سيف) في عام 2023م بنسبة 9.0 في المئة لتبلغ نحو 776.0 مليار ريال، مقابل حوالي 712.0 مليار ريال في العام السابق (جدول 4-2). وتشير البيانات التفصيلية لواردات المملكة حسب مكوناتها الرئيسة في عام 2023م (الرسم البياني 4-3) إلى استحواذ الواردات من الآلات والأجهزة والمعدات الكهربائية وأجزائها على المرتبة الأولى لتبلغ نحو 171.9 مليار ريال بنصيب نسبته 22.2 في المئة من إجمالي الواردات، وبارتفاع نسبته 24.3 في المئة عن العام السابق. وحلّت في المرتبة الثانية الواردات من المنتجات الكيماوية وما يتصل بها بحوالي 132.6 مليار ريال بنصيب نسبته 17.1 في المئة، وبارتفاع نسبته 4.6 في المئة عن العام السابق. وجاءت الواردات من معدات النقل وأجزائها في المرتبة الثالثة بحوالي 118.7 مليار ريال بنصيب بلغ 15.3 في المئة وبارتفاع نسبته 15.2 في المئة. وجاءت الواردات من السلع الأخرى في المرتبة الرابعة لتبلغ نحو 113.9 مليار ريال بنصيب بلغ 14.7 في المئة، وبارتفاع نسبته 8.0 في المئة عن العام السابق. أما الواردات من المواد الغذائية بلغت حوالي 105.7 مليار ريال، واحتلّت المرتبة الخامسة مُشَكّلةً ما نسبته 13.6 في المئة من إجمالي الواردات، وبانخفاض نسبته 5.7 في المئة عن العام السابق. وفي المرتبة السادسة جاءت الواردات من المعادن العادية ومصنوعاتها بحوالي 69.0 مليار ريال بنصيب نسبته 8.9 في المئة، وبارتفاع نسبته 3.0 في المئة عن العام السابق. واحتلّت الواردات من الأخشاب والمجوهرات المرتبة السابعة لتبلغ حوالي 40.2 مليار ريال بنصيب بلغ 5.2 في المئة، وبارتفاع نسبته 13.4 في المئة عن العام السابق. أما الواردات من المنسوجات والملبوسات، فقد احتلّت المرتبة الأخيرة لتبلغ نحو 24.0 مليار ريال بنصيب بلغ 3.1 في المئة، وبارتفاع نسبته 0.2 في المئة عن العام السابق.

جدول رقم 4-2: واردات المملكة (سيف) حسب مكوناتها الرئيسة

	مليون ريال			النصيب المئوي			التغير (%)
	2021	2022	2023	2021	2022	2023	2023
آلات وأجهزة ومعدات كهربائية وأجزاؤها	114,500	138,267	171,923	20.0	19.4	22.2	24.3
المواد الغذائية	87,529	112,048	105,681	15.3	15.7	13.6	-5.7
المنتجات الكيماوية وما يتصل بها	89,891	126,859	132,632	15.7	17.8	17.1	4.6
منسوجات وملبوسات	21,060	23,942	24,001	3.7	3.4	3.1	0.2
معادن عادية ومصنوعاتها	53,735	67,029	69,027	9.4	9.4	8.9	3.0
أخشاب ومجوهرات	26,199	35,442	40,201	4.6	5.0	5.2	13.4
معدات نقل وأجزاؤها	86,201	102,996	118,665	15.0	14.5	15.3	15.2
سلع أخرى	94,070	105,455	113,894	16.4	14.8	14.7	8.0
المجموع	**573,185**	**712,038**	**776,024**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**9.0**

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء، قُربت الأرقام التي تظهر في الجدول لأقرب فاصلة عشرية.

رسم بياني رقم 4-3: نصيب واردات المملكة (سيف) حسب مكوناتها الرئيسة من الإجمالي

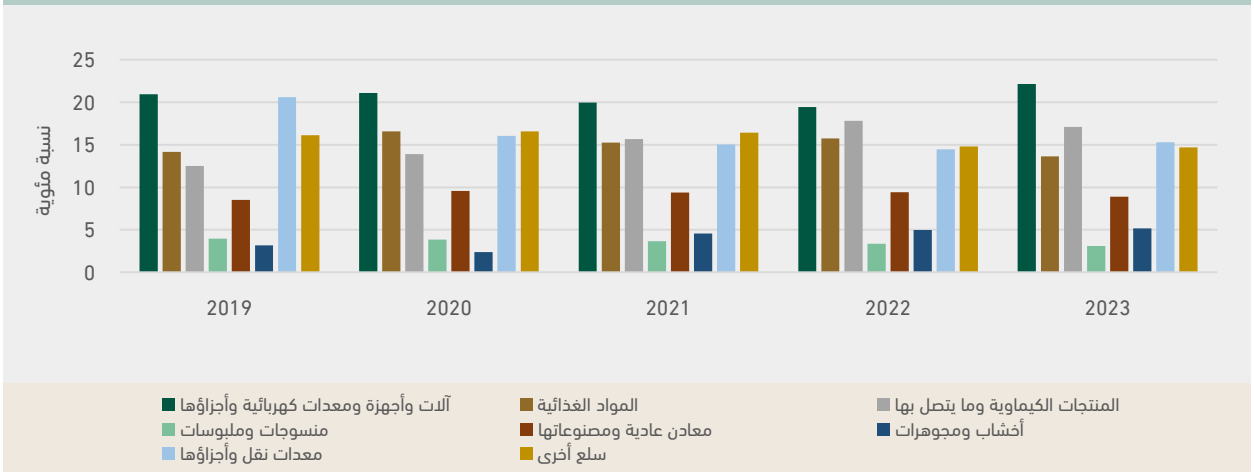

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

وجهة صادرات المملكة ومنشأ وارداتها

تُصنف وجهة الصادرات ومنشأ الواردات إلى أربع مجموعات، حيث تضم المجموعة الأولى أعلى خمس دول من غير الدول العربية. وتضم المجموعة الثانية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، في حين تضم المجموعة الثالثة الدول العربية باستثناء دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وتأتي بقية دول العالم في المجموعة الرابعة (جدول 4-3).

وجهة صادرات المملكة

توضح بيانات الصادرات لأعلى خمس دول مستوردة من المملكة في عام 2023م إلى انخفاض الصادرات إلى دول هذه المجموعة بنسبة 24.0 في المئة لتبلغ نحو 600.2 مليار ريال، وقد بلغ نصيبها من إجمالي صادرات المملكة حوالي 50.0 في المئة. وقد احتلّت الصين المرتبة الأولى (199.3 مليار ريال) بنصيب بلغ 16.6 في المئة من إجمالي صادرات المملكة، وبانخفاض نسبته 20.2 في المئة عن العام السابق. وجاءت اليابان في المرتبة الثانية (121.8 مليار ريال) بنصيب بلغ 10.2 في المئة وبانخفاض نسبته 20.3 في المئة عن العام السابق، تلتها في المرتبة الثالثة الهند (113.4 مليار ريال) بنصيب بلغ 9.4 في المئة وبانخفاض نسبته 27.9 في المئة. وحلّت جمهورية كوريا في المرتبة الرابعة (107.2 مليار ريال) بنصيب بلغ 8.9 في المئة، وبانخفاض نسبته 24.6 في المئة عن العام السابق. وجاءت الولايات المتحدة الأمريكية في المرتبة الخامسة (58.5 مليار ريال) بنصيب بلغ 4.9 في المئة من إجمالي صادرات المملكة، وبانخفاض نسبته 32.9 في المئة عن العام السابق. ويوضح (الرسم البياني 4 - 4 - أ) وجهة صادرات المملكة في عام 2023م.

كذلك سجلت صادرات المملكة إلى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية انخفاضًا نسبته 3.7 في المئة لتبلغ حوالي 130.3 مليار ريال في عام 2023م، وبنصيب بلغ 10.9 في المئة من إجمالي الصادرات. وقد انخفضت صادرات المملكة إلى مجموعة الدول العربية الأخرى بنسبة 38.2 في المئة لتبلغ نحو 71.1 مليار ريال، وبنصيب بلغ 5.9 في المئة من إجمالي الصادرات. وسجلت صادرات المملكة إلى بقية دول العالم انخفاضًا نسبته 20.7 في المئة لتبلغ حوالي 398.5 مليار ريال، وبنصيب بلغ 33.2 في المئة.

الواردات حسب المنشأ

تُظهر البيانات التفصيلية لإجمالي الواردات من أعلى خمس دول مُصدِّرة إلى المملكة في عام 2023م ارتفاعًا نسبته 10.6 في المئة ليبلغ نحو 341.6 مليار ريال، تمثل حوالي 44.0 في المئة من إجمالي واردات المملكة. واحتلّت الصين المرتبة الأولى (162.6 مليار ريال) بنصيب بلغ 20.9 في المئة من إجمالي واردات المملكة، وبارتفاع نسبته 8.9 في المئة عن العام السابق، تلتها الولايات المتحدة الأمريكية في المرتبة الثانية (70.6 مليار ريال) بنصيب بلغ 9.1 في المئة، وبارتفاع نسبته 8.6 في المئة عن العام السابق. وجاءت الهند في المرتبة الثالثة (43.6 مليار ريال) بنصيب بلغ 5.6 في المئة، وبارتفاع نسبته 10.3 في المئة عن العام السابق. وحلّت ألمانيا في المرتبة الرابعة (34.2 مليار ريال) بنصيب بلغ 4.4 في المئة من إجمالي واردات المملكة، وبارتفاع نسبته 14.1 في المئة عن العام السابق. وجاءت اليابان في المرتبة الخامسة (30.7 مليار ريال) بنصيب بلغ 4.0 في المئة، وبارتفاع نسبته 21.8 في المئة عن العام السابق.

وأظهرت أرقام واردات المملكة من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ارتفاعًا طفيفًا نسبته 0.6 في المئة لتبلغ 78.2 مليار ريال في عام 2023م، وبنصيب بلغ 10.1 في المئة من إجمالي واردات المملكة. وسجلت الواردات من مجموعة الدول العربية الأخرى انخفاضًا نسبته 15.8 في المئة لتبلغ نحو 32.1 مليار ريال، وبنصيب بلغ 4.1 في المئة من إجمالي واردات المملكة. إلى جانب ذلك، سجلت واردات المملكة من بقية دول العالم ارتفاعًا نسبته 12.9 في المئة لتبلغ 324.1 مليار ريال، وبنصيب بلغ 41.8 في المئة. ويوضح (الرسم البياني 4-4-ب) واردات المملكة حسب المنشأ في عام 2023م.

جدول رقم 4-3: وجهة صادرات المملكة ومنشأ وارداتها (سيف)*

	مليون ريال		النصيب المئوي		التغير (%)
	2022	2023	2022	2023	2023
الصادرات					
الصين	249,926	199,331	16.2	16.6	-20.2
اليابان	152,890	121,831	9.9	10.2	-20.3
الهند	157,187	113,354	10.2	9.4	-27.9
جمهورية كوريا	142,159	107,208	9.2	8.9	-24.6
الولايات المتحدة الأمريكية	87,117	58,495	5.6	4.9	-32.9
مجموع أعلى خمس دول	**789,280**	**600,220**	**51.2**	**50.0**	**-24.0**
مجموعة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية	**135,341**	**130,281**	**8.8**	**10.9**	**-3.7**
مجموعة الدول العربية الأخرى	**114,925**	**71,061**	**7.5**	**5.9**	**-38.2**
بقية دول العالم	**502,395**	**398,507**	**32.6**	**33.2**	**-20.7**
إجمالي صادرات المملكة إلى جميع الدول	**1,541,941**	**1,200,069**	**100.0**	**100.0**	**-22.2**
الواردات					
الصين	149,252	162,550	21.0	20.9	8.9
الولايات المتحدة الأمريكية	65,002	70,584	9.1	9.1	8.6
الهند	39,509	43,570	5.5	5.6	10.3
ألمانيا	30,000	34,219	4.2	4.4	14.1
اليابان	25,195	30,693	3.5	4.0	21.8
مجموع أعلى خمس دول	**308,959**	**341,617**	**43.4**	**44.0**	**10.6**
مجموعة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية	**77,704**	**78,158**	**10.9**	**10.1**	**0.6**
مجموعة الدول العربية الأخرى	**38,165**	**32,122**	**5.4**	**4.1**	**-15.8**
بقية دول العالم	**287,210**	**324,128**	**40.3**	**41.8**	**12.9**
إجمالي واردات المملكة من جميع الدول	**712,038**	**776,024**	**100.0**	**100.0**	**9.0**

*تشمل إعادة التصدير.
المصدر: الهيئة العامة للإحصاء، قُربت الأرقام التي تظهر في الجدول لأقرب فاصلة عشرية.

رسم بياني رقم 4 - 4 - أ: وجهة صادرات المملكة لعام 2023م

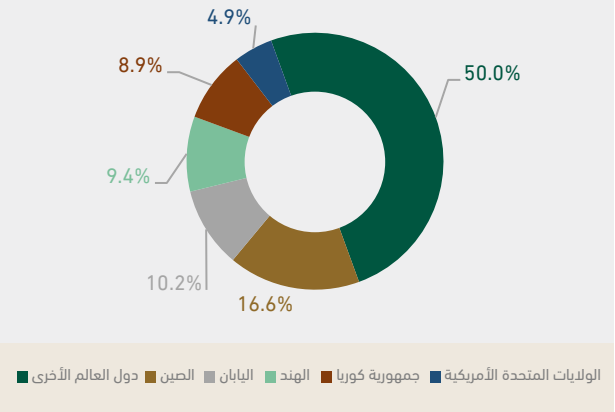

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

رسم بياني رقم 4 - 4 - ب: واردات المملكة حسب المنشأ لعام 2023م

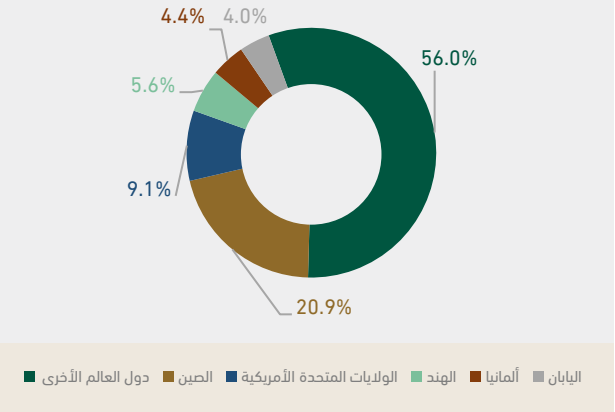

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

ميزان المدفوعات

أولًا: الحساب الجاري

تشير التقديرات الأولية لميزان المدفوعات لعام 2023م إلى تسجيل فائض في الحساب الجاري بلغ حوالي 127.8 مليار ريال، أي ما يعادل 3.2 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنةً بفائض بلغ حوالي 568.2 مليار ريال في عام 2022م. ويعزى ذلك إلى انخفاض فائض حساب السلع والخدمات بنسبة 57.7 في المئة، وانخفاض فائض صافي حساب الدخل الأولي بنسبة 39.3 في المئة، وارتفاع عجز صافي حساب الدخل الثانوي بنسبة 11.8 في المئة (جدول 4–4). ويوضح (الرسم البياني 4-5) تطورات ميزان الحساب الجاري وبنوده الرئيسة في الفترة من 2020م إلى 2023م.

أ-السلع والخدمات

1- السلع

انخفض فائض حساب السلع في عام 2023م بنسبة 46.1 في المئة ليبلغ نحو 475.9 مليار ريال، مقارنةً بفائض بلغ حوالي 882.3 مليار ريال في عام 2022م. ويعود ذلك الانخفاض في الفائض إلى انخفاض إجمالي الصادرات السلعية (تشمل الصادرات النفطية والصادرات الأخرى) بنسبة 21.6 في المئة ليبلغ نحو 1,209.2 مليار ريال، مقارنةً بحوالي 1,542.1 مليار ريال في العام الماضي، وارتفاع الواردات (فوب)[3] بنسبة 11.2 في المئة لتبلغ نحو 733.3 مليار ريال، مقارنةً بحوالي 659.7 مليار ريال خلال عام 2022م.

2- الخدمات

انخفض العجز في حساب الخدمات بشكل طفيف في عام 2023م بنسبة 0.3 في المئة ليبلغ نحو 178.1 مليار ريال، مقارنةً بعجز بلغ حوالي 178.6 مليار ريال في عام 2022م. ويعود ذلك إلى الاستمرار في تسجيل فائض في صافي بند السفر البالغ حوالي 48.0 مليار ريال في عام 2023م، مقارنةً بحوالي 34.8 مليار ريال في عام 2022م. وكذلك انخفض العجز في صافي بند السلع والخدمات الحكومية (غير المدرجة في موضع آخر) بنسبة 32.5 في المئة ليبلغ نحو 27.4 مليار ريال، مقابل عجز بحوالي 40.5 مليار ريال في العام السابق. وانخفض أيضًا العجز في صافي بند الخدمات المالية بنسبة 66.5 في المئة ليبلغ نحو 1.7 مليار ريال في عام 2023م، مقابل عجز بحوالي 5.1 مليار ريال في عام 2022م. إضافة إلى ذلك، انخفض عجز صافي بند خدمات الاتصالات بنسبة 4.5 في المئة ليبلغ نحو 2.8 مليار ريال، مقابل عجز بحوالي 2.9 مليار ريال في العام السابق. من جانب آخر، ارتفع عجز صافي بند خدمات النقل بنسبة 10.1 في المئة ليبلغ نحو 75.4 مليار ريال، مقابل عجز بحوالي 68.5 مليار ريال في العام السابق. وكذلك ارتفع العجز في صافي بند الخدمات الأخرى بنسبة 22.6 في المئة ليبلغ نحو 67.8 مليار ريال، مقارنةً بنحو 55.3 مليار ريال خلال 2022م. وارتفع عجز صافي بند خدمات التشييد بنسبة 17.2 في المئة ليبلغ حوالي 36.0 مليار ريال، مقابل حوالي 30.7 مليار ريال في العام السابق. وأخيرًا، ارتفع العجز في صافي بند التأمين ومعاشات التقاعد بنسبة 44.7 في المئة ليبلغ نحو 15.0 مليار ريال، مقابل حوالي 10.4 مليار ريال في العام السابق.

ب- الدخل الأولي

تشير تقديرات ميزان المدفوعات إلى انخفاض فائض صافي حساب الدخل الأولي لعام 2023م بنسبة 39.3 في المئة ليبلغ نحو 21.9 مليار ريال، مقابل حوالي 36.0 مليار ريال في العام السابق، وذلك نتيجة لانخفاض فائض صافي بند دخل الاستثمار بنسبة 38.2 في المئة. ويعزى ذلك إلى الانخفاض في صافي بند الاستثمار المباشر بنسبة 52.8 في المئة ليبلغ نحو 9.5 مليار ريال، مقارنةً بحوالي 20.1 مليار ريال في العام السابق، وكذلك الانخفاض في صافي بند استثمارات الحافظة بنسبة 15.3 في المئة ليبلغ حوالي 10.0 مليار ريال، مقابل حوالي 11.8 مليار ريال في العام السابق.

[3] فوب: قيمة الواردات السلعية لا تشمل على قيمة الشحن والتأمين.

FOB: Free on Board.

كما انخفض الفائض في صافي بند دخل الاستثمارات الأخرى الذي بلغ حوالي 3.4 مليار ريال مقابل حوالي 5.1 مليار ريال للعام السابق. من جهة أخرى، ارتفع العجز في صافي بند تعويضات العاملين بنسبة 2.7 في المئة ليبلغ حوالي 946 مليون ريال، مقابل حوالي 921 مليون ريال في العام السابق.

ج- الدخل الثانوي

ارتفع العجز في حساب الدخل الثانوي في عام 2023م بنسبة 11.8 في المئة، ليصل إلى حوالي 191.9 مليار ريال مقابل عجز بلغ حوالي 171.6 مليار ريال في العام السابق؛ حيث ارتفعت تحويلات الحكومة العامة لتبلغ حوالي 36.5 مليار ريال مقابل حوالي 9.5 مليار ريال في العام السابق. وفي المقابل، انخفضت تحويلات العاملين بنسبة 2.5 في المئة إلى نحو 141.9 مليار ريال. ويوضح (جدول 4-5) تطور تحويلات العاملين الأجانب في المملكة ونسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي للأنشطة غير النفطية منذ عام 2014م.

جدول رقم 4-4: ميـزان المدفوعات

	مليون ريال				التغير (%)
	2020	2021	*2022	**2023	2023
أولًا: ميزان الحساب الجاري	**-95,802**	**156,443**	**568,195**	**127,764**	**-77.5**
أ- السلع والخدمات	2,491	273,698	703,756	297,785	-57.7
1- السلع	179,791	511,738	882,346	475,904	-46.1
صادرات	651,990	1,035,744	1,542,051	1,209,232	-21.6
واردات	472,199	524,006	659,705	733,328	11.2
2- الخدمات	-177,300	-238,041	-178,590	-178,119	-0.3
دائن	33,690	38,637	130,003	181,920	39.9
مدين	210,990	276,678	308,593	360,040	16.7
ب- الدخل الأولي	42,058	48,358	36,032	21,883	-39.3
دائن	81,470	99,347	97,348	108,613	11.6
مدين	39,412	50,989	61,316	86,730	41.4
ج- الدخل الثانوي	-140,351	-165,612	-171,593	-191,904	11.8
دائن	0	0	0	0	--
مدين	140,351	165,612	171,593	191,904	11.8
ثانيًا: الحساب الرأسمالي	**-6,917**	**-14,408**	**-14,691**	**-24,798**	**68.8**
ثالثًا: الحساب المالي	**-90,887**	**134,862**	**477,589**	**75,556**	**-84.2**
1- الاستثمار المباشر	14,211	5,857	-4,100	14,071	--
صافي حيازة الأصول المالية	20,291	92,527	101,107	60,267	-40.4
صافي تحمل الخصوم	6,080	86,670	105,207	46,196	-56.1
2- استثمارات الحافظة	88,838	139,209	133,200	158,810	19.2
صافي حيازة الأصول المالية	200,820	199,673	180,832	257,716	42.5
صافي تحمل الخصوم	111,982	60,464	47,631	98,906	107.6
3- استثمارات أخرى	-21,735	-16,634	331,687	-11,290	--
صافي حيازة الأصول المالية	1,795	80,926	293,744	50,206	-82.9
صافي تحمل الخصوم	23,530	97,560	-37,943	61,496	--
4- الأصول الاحتياطية	-172,202	6,430	16,801	-86,035	--
السهو والخطأ	11,832	-7,173	-75,915	-27,411	-63.9

*بيانات أولية. **بيانات تقديرية.

المصدر: البنك المركزي السعودي، قُربت الأرقام التي تظهر في الجدول لأقرب فاصلة عشرية.

رسم بياني رقم 4-5: ميزان الحساب الجاري

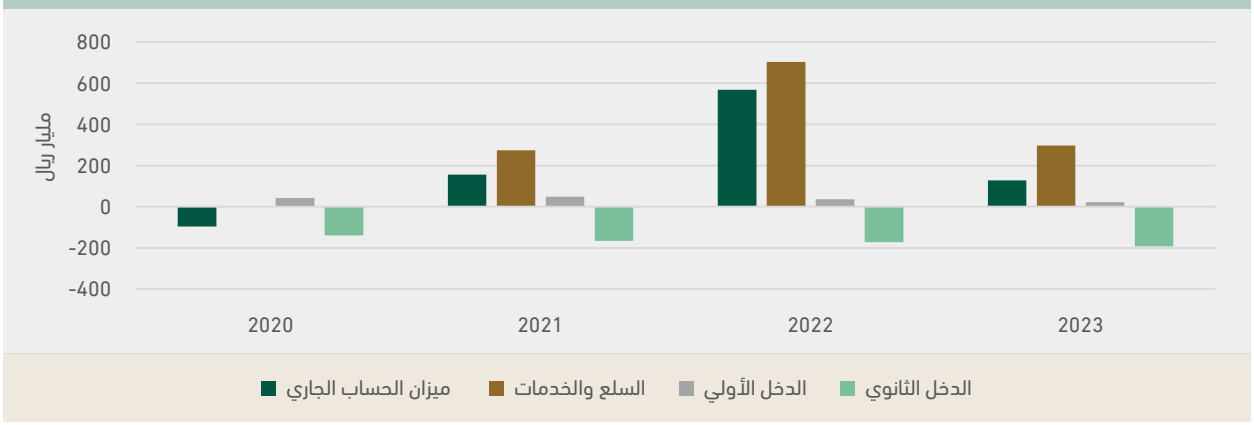

المصدر: بيانات ميزان المدفوعات من البنك المركزي السعودي.

جدول رقم 4-5 : تحويلات العاملين الأجانب المقيمين في المملكة

العام	القيمة (مليون ريال)	التغير (%)	نسبة التحويلات للناتج المحلي الإجمالي للأنشطة غير النفطية
2014	134,995	5.7	10.6
2015	141,785	5.0	10.4
2016	138,746	-2.1	9.9
2017	132,518	-4.5	9.2
2018	123,637	-6.7	8.5
2019	113,573	-8.1	7.5
2020	128,768	13.4	8.8
2021	149,300	15.9	9.4
*2022	145,563	-2.5	8.3
**2023	141,862	-2.5	7.5

*بيانات أولية. **بيانات تقديرية.

المصدر: البنك المركزي السعودي، وبيانات الناتج المحلي الإجمالي للأنشطة غير النفطية من الهيئة العامة للإحصاء، قُربت الأرقام التي تظهر في الجدول لأقرب فاصلة عشرية.

ثانيًا: الحساب الرأسمالي

سجل الحساب الرأسمالي تدفقًا للخارج بحوالي 24.8 مليار ريال في عام 2023م، مقابل تدفق إلى الخارج بحوالي 14.7 مليار ريال في العام السابق.

ثالثًا: الحساب المالي

سجل صافي الحساب المالي تدفقًا للخارج بحوالي 75.6 مليار ريال في عام 2023م، مقابل تدفق للخارج بحوالي 477.6 مليار ريال خلال العام السابق. وقد جاء ذلك مُحصِّلةً لتسجيل صافي بند الاستثمار المباشر تدفقاً للخارج في عام 2023م بحوالي 14.1 مليار ريال، وتسجيل صافي بند استثمارات الحافظة تدفقاً للخارج بحوالي 158.8 مليار ريال. بالمقابل، سجل صافي بند الاستثمارات الأخرى تدفقًا للداخل بنحو 11.3 مليار ريال، كذلك سجلت الأصول الاحتياطية انخفاضًا بنحو 86.0 مليار ريال.

وضع الاستثمار الدولي

بلغ صافي وضع الاستثمار الدولي في نهاية عام 2023م حوالي 2.94 تريليون ريال، بانخفاض نسبته 0.1 في المئة عن مستواه في نهاية عام 2022م والبالغ 2.95 تريليون ريال (جدول 4-6). وقد جاء ذلك مُحصِّلةً للتطورات في المكونات الآتية:

رصيد الاستثمار المباشر

ارتفع رصيد الاستثمار المباشر في الخارج في نهاية عام 2023م بنسبة 8.9 في المئة ليبلغ حوالي 764.1 مليار ريال. وارتفع أيضًا رصيد الاستثمار المباشر في داخل الاقتصاد بنسبة 6.1 في المئة مقارنة برصيده في نهاية العام السابق، ليبلغ حوالي 808.2 مليار ريال.

رصيد استثمارات الحافظة

ارتفع رصيد استثمارات الحافظة في الخارج في نهاية عام 2023م بنسبة 16.4 في المئة ليبلغ حوالي 1.70 تريليون ريال. وكذلك ارتفع رصيد استثمارات الحافظة في الداخل بنسبة 19.0 في المئة مقارنة برصيده في نهاية العام السابق، ليبلغ حوالي 974.5 مليار ريال.

رصيد الاستثمارات الأخرى

ارتفع رصيد الاستثمارات الأخرى في الخارج في نهاية عام 2023م بنسبة 3.8 في المئة ليبلغ حوالي 1.25 تريليون ريال. وارتفع أيضًا رصيد الاستثمارات الأخرى في الداخل بنسبة 11.6 في المئة، مقارنة برصيده في نهاية العام السابق، ليبلغ حوالي 625.3 مليار ريال.

الأصول الاحتياطية

انخفض رصيد الأصول الاحتياطية بنسبة 5.0 في المئة في نهاية عام 2023م مقارنة بالعام السابق ليبلغ نحو 1.64 تريليون ريال.

جدول رقم 4-6: وضع الاستثمار الدولي

	مليون ريال			التغير (%)
	2021	*2022	**2023	2023
أولًا: الأصول	4,680,980	5,089,341	5,352,002	5.2
1- الاستثمار المباشر في الخارج	580,024	701,505	764,131	8.9
2- استثمارات الحافظة	1,451,540	1,462,220	1,702,106	16.4
3- استثمارات أخرى	941,777	1,201,176	1,247,360	3.8
4- الأصول الاحتياطية	1,707,639	1,724,440	1,638,405	-5.0
ثانيًا: الخصوم	2,020,579	2,141,622	2,407,972	12.4
1- الاستثمار المباشر في داخل الاقتصاد	658,932	762,017	808,214	6.1
2- استثمارات الحافظة	773,946	819,233	974,483	19.0
3- استثمارات أخرى	587,701	560,372	625,275	11.6
ثالثًا: صافي وضع الاستثمار الدولي	2,660,401	2,947,719	2,944,030	-0.1

*بيانات أولية. **بيانات تقديرية.

المصدر: البنك المركزي السعودي، قُربت الأرقام التي تظهر في الجدول لأقرب فاصلة عشرية.

إجمالي الدين الخارجي

بلغ إجمالي الدين الخارجي للمملكة[4] في نهاية عام 2023م نحو 1,124.1 مليار ريال، مقارنة بحوالي 989.8 مليار ريال في نهاية عام 2022م.

المساعدات والقروض الإنمائية الخارجية للمملكة

بلغ إجمالي المساعدات والقروض والمساهمات الخارجية التي قدمتها المملكة في الفترة 2018-2023م نحو 267.9 مليار ريال. وتشكل المساعدات والقروض نسبة 93.8 في المئة من الإجمالي، أي حوالي 251.2 مليار ريال، فيما بلغ إجمالي المساهمات في الجمعيات والمنظمات نحو 16.6 مليار ريال وبنسبة 6.2 في المئة من الإجمالي. وشكلت مساهمات ومساعدات المملكة المقدمة في عام 2023م الجزء الأكبر من إجمالي ما قدمته المملكة خلال نفس الفترة، بقيمة 72.3مليار ريال، وبارتفاع نسبته 30.3 في المئة مقارنة بالعام السابق.

أبرز الاتفاقيات الدولية في التجارة الخارجية

أ- اتفاقية التجارة الحرة بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وجمهورية باكستان الإسلامية

تم توقيع البيان المشترك حول التوقيع بالأحرف الأولى على اتفاقية التجارة الحرة بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وجمهورية باكستان الإسلامية بتاريخ 28 سبتمبر 2023م، حيث تهدف هذه الاتفاقية إلى تعزيز التجارة الثنائية بين دول مجلس التعاون وجمهورية باكستان الإسلامية من خلال إزالة أو تخفيض الرسوم الجمركية على السلع، وتحرير وتسهيل نفاذ الخدمات البينية. وتُعد هذه الاتفاقية الثالثة من نوعها لدول مجلس التعاون بعد الاتفاقية مع سنغافورة عام 2008م، ومع رابطة دول «إفتا» عام 2009م، كما أنها الأولى التي تتضمن فصلًا خاصًا بالاستثمار في اتفاقيات التجارة الحرة لدول المجلس. ومن أبرز فوائد الاتفاقية دخول أغلب السلع الوطنية لدول المجلس إلى باكستان دون رسوم جمركية، بالإضافة إلى حماية الاستثمارات الخليجية في باكستان.

ب- اتفاقية التجارة الحرة بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وجمهورية كوريا

تم توقيع البيان المشترك لختام المفاوضات والتوصل إلى اتفاقية التجارة الحرة بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وجمهورية كوريا في 28 ديسمبر 2023م، بالعاصمة الكورية سيئول، إذ تهدف هذه الاتفاقية إلى تعزيز التجارة البينية بين دول مجلس التعاون وجمهورية كوريا من خلال إزالة وتخفيض الرسوم الجمركية على السلع، وتحرير وتسهيل نفاذ الخدمات البينية. فقد تضمنت الاتفاقية 18 فصلًا، منها التجارة في السلع والخدمات، والتجارة الرقمية، وتسوية المنازعات، والملكية الفكرية، والمنافسة، والمنشآت الصغيرة والمتوسطة، والمعالجات التجارية، وقواعد المنشأ، والإجراءات الجمركية، والتعاون العام، بالإضافة إلى التفاوض المستقبلي بشأن فصل الاستثمار. وبموجب الاتفاقية، ستقوم جمهورية كوريا بإلغاء التعريفات الجمركية عن حوالي 89.9 في المئة من جميع عناصر السلع المستوردة من دول مجلس التعاون. ومن أبرز القطاعات السعودية المستفيدة من هذه الاتفاقية هو قطاع الكيماويات، يليه قطاع المعادن الصلبة.

[4] يتضمن دين الحكومة الخارجي وديون القطاعات الأخرى.

5 القطاع النقدي والمصرفـــي

القطاع النقدي والمصرفي

التطورات النقدية

استمر البنك المركزي السعودي في اتباع سياسة نقدية تهدف إلى المحافظة على الاستقرار النقدي ودعم استقرار القطاع المالي والمساهمة في دعم النمو الاقتصادي بما يتلاءم مع التطورات الاقتصادية المحلية والعالمية. كذلك استمر البنك المركزي السعودي في تطبيق سياسة سعر الصرف الثابت للريال السعودي مقابل الدولار الأمريكي البالغ 3.75 ريال كونها ركيزة مهمة للاستقرار النقدي والمالي في ظل متانة احتياطيات النقد الأجنبي وقدرتها على تلبية كافة الالتزامات الخارجية للمملكة.

أدوات السياسة النقدية

انطلاقًا من دور البنك المركزي السعودي في الحفاظ على الاستقرار النقدي في ظل التطورات المحلية والعالمية، اتخذ البنك المركزي السعودي عدة قرارات لرفع معدلات الفائدة الأساسية بمعدل 25 نقطة أساس لأربع مرات خلال عام 2023م، حيث بلغ معدل عائد اتفاقيات إعادة الشراء 6.0 في المئة، ومعدل عائد اتفاقيات إعادة الشراء المعاكس 5.5 في المئة في نهاية عام 2023م. وانخفض المتوسط اليومي لصافي عمليات اتفاقيات إعادة الشراء المعاكس من 43 مليار ريال في عام 2022م إلى 27.1 مليار ريال في عام 2023م.

نمو عرض النقود

استمر عرض النقود بتعريفه الواسع (ن3)، والمكون من النقد المتداول خارج المصارف وإجمالي الودائع لدى المصارف، بالارتفاع في عام 2023م، حيث سجل عرض النقود (ن3) نموًا بنحو 7.6 في المئة (190.0 مليار ريال) ليبلغ 2,685.3 مليار ريال في عام 2023م، مقارنةً بارتفاع بنحو 8.1 في المئة (186.6 مليار ريال) في عام 2022م. كذلك سجلت الودائع المصرفية نموًا بلغ 7.8 في المئة (178.1 مليار ريال)، مقارنةً بمعدل نمو بلغ 9.1 في المئة (191.0 مليار ريال) في عام 2022م، وشكلت الودائع المصرفية ما نسبته 92.1 في المئة من عرض النقود بتعريفه الواسع (ن3) نهاية عام 2023م. وارتفع معدل نمو النقد المتداول خارج المصارف بنحو 6.0 في المئة (11.9 مليار ريال) في عام 2023م، مقارنةً بانخفاض بلغ 2.2 في المئة (4.4 مليار ريال) في عام 2022م.

ويُظهر تحليل الودائع المصرفية استحواذ الودائع تحت الطلب على النصيب الأكبر من إجمالي عرض النقود (ن3) حيث شكلت 48.9 في المئة في عام 2023م، مقابل 53.2 في المئة في عام 2022م. وفي المقابل ارتفع نصيب الودائع الزمنية والادخارية من إجمالي عرض النقود (ن3) ليبلغ 32.2 في المئة في عام 2023م، مقارنةً بنحو 26.2 في المئة في عام 2022م. وانخفض نصيب الودائع الأخرى شبه النقدية، والمكونة من ودائع المقيمين بالعملات الأجنبية والودائع مقابل اعتمادات مستندية وضمانات وتحويلات قائمة واتفاقيات إعادة الشراء التي نفذتها المصارف مع القطاع الخاص، ليبلغ 11.1 في المئة في عام 2023م، مقابل 12.5 في المئة في عام 2022م (جداول 5-1 و 5-2 و5-3، ورسمان بيانيان 5-1 و5-2).

جدول رقم 5-1: عرض النقود

(مليون ريال)

نهاية السنة	النقد المتداول خارج المصارف	الودائع تحت الطلب	(ن1)	الودائع الزمنية والادخارية	(ن2)	الودائع الأخرى شبه النقدية*	(ن3)
	(1)	(2)	(1+2) (3)	(4)	(3+4) (5)	(6)	(5+6) (7)
2018	180,132	1,040,665	1,220,797	443,022	1,663,820	189,826	1,853,645
2019	189,160	1,099,151	1,288,311	501,667	1,789,978	195,161	1,985,139
2020	206,284	1,282,591	1,488,875	473,967	1,962,842	186,425	2,149,267
2021	204,366	1,360,108	1,564,474	495,334	2,059,809	249,011	2,308,820
2022	199,966	1,328,160	1,528,126	654,764	2,182,890	312,482	2,495,372
2023	211,885	1,312,330	1,524,215	864,069	2,388,285	297,059	2,685,343

*تتكون من ودائع المقيمين بالعملات الأجنبية، والودائع مقابل اعتمادات مستندية، والتحويلات القائمة، وعمليات إعادة الشراء (الريبو) التي نفذتها المصارف مع القطاع الخاص.

المصدر: البنك المركزي السعودي، قُربت الأرقام التي تظهر في الجدول لأقرب فاصلة عشرية.

جدول رقم 5-2: معدلات نمو عرض النقود ومكوناته

(نسبة مئوية)

نهاية السنة	النقد المتداول خارج المصارف	الودائع تحت الطلب	(ن1)	الودائع الزمنية والادخارية	(ن2)	الودائع الأخرى شبه النقدية*	(ن3)
2018	4.70	3.81	3.94	-2.45	2.16	7.55	2.69
2019	5.01	5.62	5.53	13.24	7.58	2.81	7.09
2020	9.05	16.69	15.57	-5.52	9.66	-4.48	8.27
2021	-0.93	6.04	5.08	4.51	4.94	33.57	7.42
2022	-2.15	-2.35	-2.32	32.19	5.98	25.49	8.08
2023	5.96	-1.19	-0.26	31.97	9.41	-4.94	7.61

المصدر: البنك المركزي السعودي، قُربت الأرقام التي تظهر في الجدول لأقرب فاصلة عشرية.

جدول رقم 5-3: مكونات عرض النقود

(الأنصبة المئوية في ن3: بنهاية الفترة)

	2019	2020	2021	2022	2023
النقد المتداول خارج المصارف	9.5	9.6	8.9	8.0	7.9
مجموع الودائع	90.5	90.4	91.1	92.0	92.1
الودائع تحت الطلب	55.4	59.7	58.9	53.2	48.9
الودائع الزمنية والادخارية	25.3	22.1	21.5	26.2	32.2
الودائع الأخرى شبه النقدية	9.8	8.7	10.8	12.5	11.1
عرض النقود (ن3)	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**

المصدر: البنك المركزي السعودي، قُربت الأرقام التي تظهر في الجدول لأقرب فاصلة عشرية.

رسم بياني رقم 5-1: معدلات نمو عرض النقود (ن3)

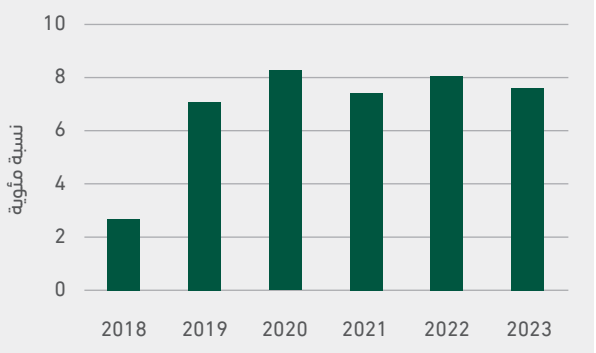

المصدر: البنك المركزي السعودي.

رسم بياني رقم 5-2: مكونات عرض النقود

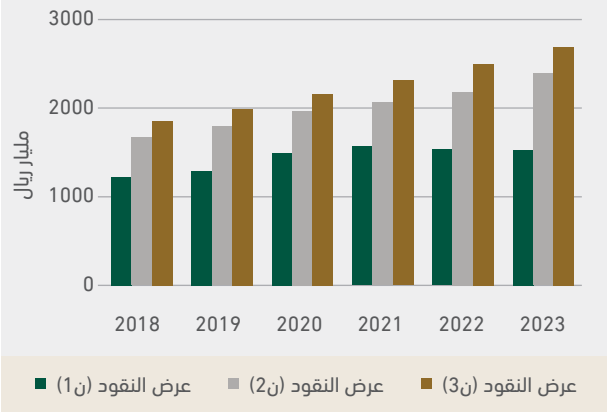

المصدر: البنك المركزي السعودي.

وبالنظر إلى مؤشرات السيولة، سجل عرض النقود (ن1)، الذي يشمل النقد المتداول خارج المصارف والودائع تحت الطلب، انخفاضًا طفيفًا في عام 2023م بنحو 0.3 في المئة (3.9 مليار ريال)، مقارنةً بانخفاض نسبته 2.3 في المئة (36.3 مليار ريال). وبلغ نصيب الودائع تحت الطلب في عرض النقود (ن1) نحو 86.1 في المئة. من جانب آخر، سجل عرض النقود (ن2)، الذي يشمل عرض النقود (ن1) بالإضافة إلى الودائع الزمنية والادخارية، نموًا نسبته 9.4 في المئة (205.4 مليار ريال) في عام 2023م، مقابل ارتفاع نسبته 6.0 في المئة (123.1 مليار ريال) في عام 2022م. وانخفضت نسبة مساهمة عرض النقود (ن1) إلى عرض النقود (ن3) من 61.2 في عام 2022م إلى 56.8 في المئة في عام 2023م، في المقابل ارتفعت نسبة مساهمة عرض النقود (ن2) إلى عرض النقود (ن3) إلى نحو 88.9 في المئة في عام 2023م، مقابل 87.5 في المئة في عام 2022م (جدول 5-4).

جدول رقم 5-4: معدلات نقدية

(نسبة مئوية)

الفترة	ن1/ ن3	ن2/ ن3
2018	65.9	89.8
2019	64.9	90.2
2020	69.3	91.3
2021	67.8	89.2
2022	61.2	87.5
2023	56.8	88.9

المصدر: البنك المركزي السعودي، قُربت الأرقام التي تظهر في الجدول لأقرب فاصلة عشرية.

القاعدة النقدية ومضاعف النقود

تُعد القاعدة النقدية المقياس الضيق لحجم السيولة، وتتكون من النقد المتداول خارج المصارف، والنقد في صناديق المصارف، بالإضافة إلى ودائع المصارف وودائع المؤسسات المالية العامة لدى البنك المركزي السعودي. وقد ارتفعت القاعدة النقدية بنحو 3.5 في المئة (12.8 مليار ريال) في عام 2023م لتصل إلى 376.9 مليار ريال في عام 2023م، مقارنةً بارتفاع نسبته 2.2 في المئة (7.9 مليار ريال) في عام 2022م.

بلغ نصيب النقد المتداول خارج المصارف من القاعدة النقدية ما نسبته 56.2 في المئة في عام 2023م، مقارنة بنسبة 54.9 في المئة في عام 2022م. فيما بلغ نصيب ودائع المصارف التجارية في البنك المركزي من القاعدة النقدية ما نسبته 37.7 في المئة في عام 2023م، مقارنةً مع 37.3 في المئة في العام السابق. وبلغ نصيب ودائع المؤسسات المالية العامة لدى البنك المركزي السعودي من القاعدة النقدية نحو 0.03 في المئة في عام 2023م، مقابل 1.6 في المئة في عام 2022م. فيما بلغ المضاعف النقدي[5] نحو 7.1 في عام 2023م، مقارنةً بنحو 6.9 في عام 2022م (جدول 5-5، ورسم بياني 5-3).

جدول رقم 5-5: القاعدة النقدية ومضاعف النقود

الفترة	2020	2021	2022	2023
مضاعف النقود	6.1	6.5	6.9	7.1
القاعدة النقدية (مليون ريال)				
النقد المتداول خارج المصارف	206,284	204,366	199,966	211,885
النقد في الصندوق	27,384	23,131	22,483	22,870
ودائع البنوك المحلية لدى البنك المركزي	118,539	128,335	135,862	142,042
ودائع المؤسسات المالية العامة لدى البنك المركزي	444	444	5,845	118
المجموع	352,651	356,276	364,156	376,914

المصدر: البنك المركزي السعودي، قُربت الأرقام التي تظهر في الجدول لأقرب فاصلة عشرية.

[5] المضاعف النقدي: هو نسبة عرض النقود (ن3) إلى القاعدة النقدية.

رسم بياني رقم 5-3: القاعدة النقدية ومضاعف النقود

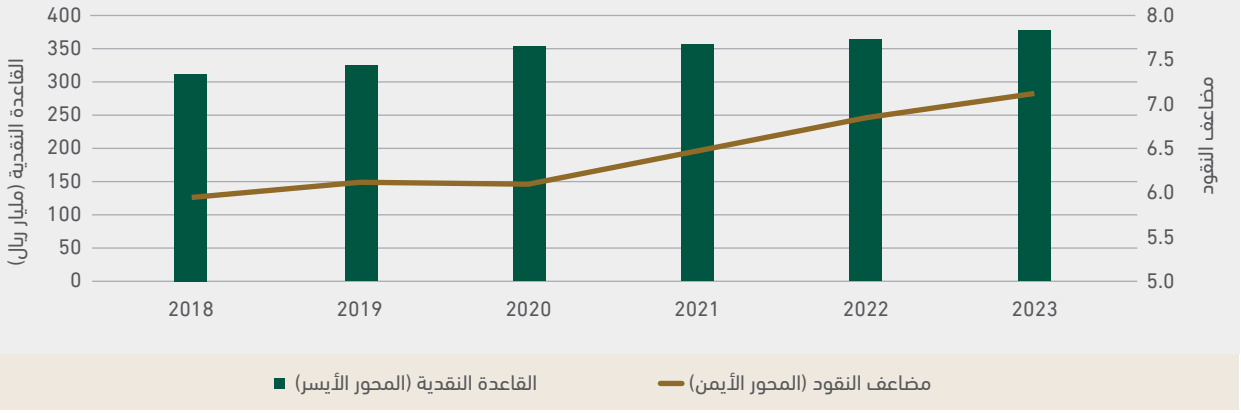

المصدر: البنك المركزي السعودي.

الاتجاهات الموسمية للنقد المتداول خارج المصارف

يشهد النقد المتداول خارج المصارف عادةً أعلى معدلات نموه خلال شهر رمضان المبارك وعيد الفطر وموسم الحج، ويتضح ذلك من بيانات السلاسل الزمنية للنقد المتداول خارج المصارف. وقد بلغ النقد المتداول خارج المصارف ذروته في عام 2023م عند 220.8 مليار ريال في 30 يونية من عام 2023م (الموافق 12 ذو الحجة 1444هـ)، في حين بلغ أدنى مستوى له عند 201.2 مليار ريال 28 فبراير من عام 2023م (الموافق 8 شعبان 1444هـ) (جدول 5-6، ورسم بياني 5-4).

جدول رقم 5-6: الاتجاهات الموسمية للنقد المتداول خارج المصارف

أعلى مستوى للنقد المتداول خارج المصارف خلال السنة			أدنى مستوى للنقد المتداول خارج المصارف خلال السنة		
نهاية الشهر الميلادي	التواريخ المقابلة حسب التقويم الهجري	الكمية (مليون ريال)	نهاية الشهر الميلادي	التواريخ المقابلة حسب التقويم الهجري	الكمية (مليون ريال)
2018/6	1439/10/16	189,877	2018/1	1439/5/14	175,134
2019/5	1440/9/26	196,878	2019/1	1440/5/25	181,105
2020/5	1441/10/8	213,586	2020/1	1441/6/6	190,963
2021/5	1442/10/19	212,186	2021/11	1443/4/25	202,564
2022/4	1443/9/29	214,121	2022/11	1444/5/6	196,724
2023/6	1444/12/12	220,841	2023/2	1444/8/8	201,216

المصدر: البنك المركزي السعودي، قُربت الأرقام التي تظهر في الجدول لأقرب فاصلة عشرية.

رسم بياني رقم 5-4: الاتجاهات الموسمية للنقد المتداول خارج المصارف

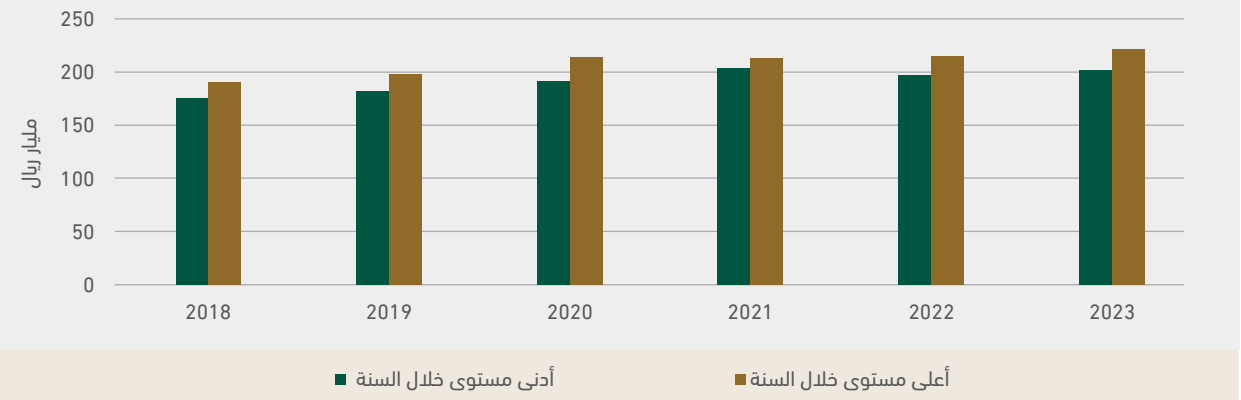

المصدر: البنك المركزي السعودي.

المسح النقدي

يهدف المسح النقدي إلى تقييم وضع النظام المصرفي السعودي (البنك المركزي والمصارف التجارية)، بالإضافة إلى ترتيب بنود موجودات ومطلوبات النظام المصرفي لمعرفة التغيرات التي تطرأ عليه. ويُشير المسح النقدي إلى ارتفاع موجودات النظام المصرفي بنسبة 3.2 في المئة (149.0 مليار ريال) لتصل إلى 4,812.9 مليار ريال في عام 2023م، مقارنةً بارتفاعٍ نسبته 8.9 في المئة (381.0 مليار ريال) في عام 2022م.

وانخفض صافي الموجودات الأجنبية بنسبة 7.4 في المئة (129.0 مليار ريال) ليبلغ نحو 1,607.1 مليار ريال في عام 2023م، مقارنةً بارتفاع نسبته 3.8 في المئة (63.1 مليار ريال) في عام 2022م؛ ويُعزى ذلك إلى انخفاض صافي الموجودات الأجنبية للمصارف التجارية بنحو 49.2 في المئة (41.5 مليار ريال)، وكذلك انخفاض صافي الموجودات الأجنبية للبنك المركزي بنحو 5.3 في المئة (87.6 مليار ريال)، مقارنةً مع ارتفاع في كل من صافي الموجودات الأجنبية للمصارف التجارية بنحو 182.7 في المئة (54.5 مليار ريال) وصافي الموجودات الأجنبية للبنك المركزي بنحو 0.5 في المئة (8.6 مليار ريال) في العام السابق.

وفي المقابل، ارتفعت مطلوبات المصارف من القطاع الخاص في عام 2023م بنسبة 10.0 في المئة (229.2 مليار ريال) مقارنةً بارتفاعٍ نسبته 12.6 في المئة (255.5 مليار ريال) في العام السابق. وارتفعت مطلوبات المصارف من الحكومة بنحو 5.9 في المئة (30.0 مليار ريال) في عام 2023م، مقارنةً مع ارتفاع بنسبة 6.1 في المئة (29.5 مليار ريال) في عام 2022م. كما ارتفعت مطلوبات المصارف من مؤسسات عامة غير مالية نحو 14.7 في المئة (18.8 مليار ريال) في عام 2023م، مقارنةً بارتفاع قدره 34.5 في المئة (32.8 مليار ريال) في العام السابق (جدول 5-7).

جدول رقم 5-7: المسح النقدي* (نهاية السنة)

(مليون ريال)

	2019	2020	2021	2022	2023
الموجودات					
صافي الموجودات الأجنبية	1,923,100	1,752,315	1,672,954	1,736,098	1,607,054
البنك المركزي	1,852,626	1,684,317	1,643,109	1,651,738	1,564,177
المصارف التجارية	70,475	67,998	29,846	84,360	42,878
الائتمان المحلي	1,991,837	2,279,967	2,609,908	2,927,741	3,205,804
مطلوبات المصارف من القطاع الخاص	1,546,519	1,762,440	2,034,085	2,289,581	2,518,786
مطلوبات المصارف من الحكومة	383,672	438,370	480,750	510,298	540,315
مطلوبات المصارف من مؤسسات عامة غير مالية	61,646	79,158	95,073	127,862	146,703
الإجمـالي	**3,914,938**	**4,032,283**	**4,282,862**	**4,663,838**	**4,812,859**
المطلوبات					
عرض النقود (ن3)	1,985,139	2,149,267	2,308,820	2,495,372	2,685,343
الودائع الحكومية**	622,945	585,029	537,715	594,092	451,858
صافي البنود الأخرى	1306,853	1,297,987	1,436,327	1,574,374	1,675,658
الإجمـالي	**3,914,938**	**4,032,283**	**4,282,862**	**4,663,838**	**4,812,859**
(نسبة التغير المئوية)					
صافي الموجودات الأجنبية	-1.7	-8.9	-4.5	3.8	-7.4
الائتمان المحلي	10.4	14.5	14.5	12.2	9.5
مطلوبات المصارف من القطاع الخاص	7.0	14.0	15.4	12.6	10.0
مطلوبات المصارف من الحكومة	25.7	14.3	9.7	6.1	5.9
مطلوبات المصارف من مؤسسات عامة غير مالية	14.7	28.4	20.1	34.5	14.7
عرض النقود (ن3)	7.1	8.3	7.4	8.1	7.6
الودائع الحكومية**	-8.6	-6.1	-8.1	10.5	-23.9
صافي البنود الأخرى	6.6	-0.7	10.7	9.6	6.4

*المركز المالي الموحد للبنك المركزي السعودي والمركز المالي للمصارف التجارية. ** تشمل الاعتمادات المستندية ومستندات تحت التحصيل.

المصدر: البنك المركزي السعودي. قُربت الأرقام التي تظهر في الجدول لأقرب فاصلة عشرية.

اتجاهات أسعار الفائدة

ارتفع متوسط معدلات الفائدة المرجعية على الودائع بين المصارف السعودية (السايبور) لمدة ثلاثة أشهر بنحو 281 نقطة أساس ليبلغ 5.93 في المئة في عام 2023م، مقابل 3.13 في المئة في عام 2022م. على غرار ذلك، ارتفع متوسط معدلات الفائدة على الودائع بالدولار الأمريكي لمدة ثلاث أشهر بما يقارب 288 نقطة أساس، إذ ارتفع من 2.38 في المئة في عام 2022م ليبلغ 5.26 في المئة في عام 2023م، وبذلك ارتفع متوسط الفارق لصالح الريال السعودي ليبلغ نحو 67 نقطة أساس في عام 2023م، مقارنةً بنحو 74 نقطة أساس في عام 2022م. وتُعزى تلك التطورات إلى تشديد السياسة النقدية العالمية خلال عام 2023م (جدول 5-8، ورسم بياني 5-5).

جدول رقم 5-8: أسعار الفائدة على الودائع بالريال والدولار*

(متوسط الأسعار على الودائع لثلاثة أشهر)

السنة	الودائع بالريال السعودي**	الودائع بالدولار***	الفارق بين أسعار الفائدة
2018	2.45	2.31	0.14
2019	2.63	2.33	0.30
2020	1.19	0.65	0.54
2021	0.81	0.16	0.65
2022	3.13	2.38	0.74
2023	5.93	5.26	0.67

*أسعار الفائدة بين المصارف. **تعكس أسعار الفائدة بين المصارف السعودية (سايبور) ***اعتبارًا من شهر يولية 2023، تم إيقاف نشر معدلات الفائدة المرجعية للدولار الأمريكي للتعاملات غير المضمونة (LIBOR) رسميًا واستبدالها بمؤشر (SOFR) للتعاملات المضمونة كمقياس لمعدلات الفائدة المرجعية للدولار الأمريكي بناءً على التطورات العالمية.
المصدر: بلومبيرغ، قُربت الأرقام التي تظهر في الجدول لأقرب فاصلة عشرية.

رسم بياني رقم 5-5: أسعار الفائدة على الودائع بالريال والدولار الأمريكي (متوسط أسعار الفائدة لثلاثة أشهر)

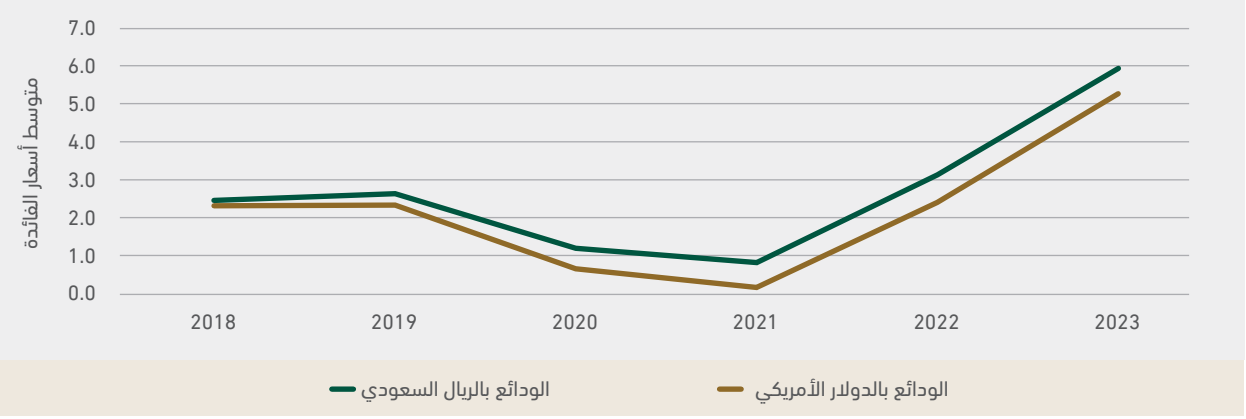

المصدر: بلومبيرغ.

تطورات سعر الصرف

حافظ البنك المركزي على سياسته النقدية الهادفة إلى استقرار سعر صرف الريال السعودي أمام الدولار الأمريكي بما يخدم الاقتصاد السعودي. كما تجدر الإشارة إلى أن متوسط سعر صرف الريال السعودي أمام الدولار الأمريكي في السوق الفورية بلغ 3.7518 ريال في عام 2023م مقابل 3.7547 في العام السابق. وبلغت أعلى قيمة للريال السعودي أمام الدولار الأمريكي نحو 3.7499 ريال خلال عام 2023م، في حين بلغت أدنى قيمة له أمام الدولار الأمريكي نحو 3.7597 ريال (جدول 5-9).

جدول رقم 5-9: مؤشرات سعر صرف الريال مقابل الدولار الأمريكي في السوق الفورية*

السنة	أدنى	أعلى	المتوسط (لكامل الفترة)
2018	3.7533	3.7497	3.7506
2019	3.7561	3.7497	3.7506
2020	3.7665	3.7501	3.7530
2021	3.7560	3.7499	3.7509
2022	3.7650	3.7498	3.7547
2023	3.7597	3.7499	3.7518

*المصدر: بلومبيرغ.

القطاع المصرفي

استمرت المصارف التجارية في الحفاظ على متانة مراكزها المالية في عام 2023م. وقد أسهمت جهود البنك المركزي السعودي من خلال الإشراف على القطاع المصرفي والمساهمة في تعزيز استقرار القطاع وتعزيز الثقة به، والعمل على تطوير الخدمات المصرفية المقدمة في القطاع للمساهمة في تحقيق أهداف رؤية السعودية 2030. ويتجلى الأداء الجيد للمصارف التجارية من خلال زيادة أنشطة المصارف بشكل عام وتعزيز مراكزها المالية، حيث ارتفع إجمالي موجودات المصارف التجارية بنسبة 9.3 في المئة، ونمت الودائع المصرفية بنسبة 7.8 في المئة، وارتفعت أرباح المصارف التجارية بنسبة 11.7 في المئة.

المركز المالي الموحد للمصارف التجارية

تؤكد بيانات المركز المالي الموحد للمصارف التجارية إلى استمرار متانة القطاع المصرفي في عام 2023م حيث شهد إجمالي موجودات المصارف التجارية ارتفاعًا بنسبة 9.3 في المئة (336.1 مليار ريال) ليبلغ حوالي 3,957.0 مليار ريال، مقارنة بنمو نسبته 10.5 في المئة (343.1 مليار ريال) في عام 2022م (جدول 5-10).

جدول رقم 5-10: المركز المالي الموحد للمصارف التجارية (نهاية الفترة)

(مليون ريال)

	2019	2020	2021	2022	2023
الموجودات					
الاحتياطيات المصرفية	239,375	288,177	205,569	202,417	205,665
الموجودات الأجنبية	243,629	250,064	255,572	286,890	317,581
مطلوبات على القطاع العام	445,318	517,527	575,822	638,160	687,018
مطلوبات على القطاع الخاص	1,546,519	1,762,440	2,034,085	2,289,581	2,518,786
مطلوبات على مؤسسات غير مالية	1,398	1,419	368	973	1,226
موجودات أخرى	154,888	159,998	206,430	202,929	226,748
إجمالي الموجودات (المطلوبات)	**2,631,128**	**2,979,625**	**3,277,846**	**3,620,949**	**3,957,024**
المطلوبات					
الودائع المصرفية	1,795,979	1,942,984	2,104,454	2,295,406	2,473,458
المطلوبات الأجنبية	173,155	182,066	225,727	202,530	274,703
رأس المال والاحتياطيات	342,976	377,099	419,525	437,728	463,571
الأرباح	50,315	38,701	53,875	69,272	77,397
مطلوبات أخرى	268,703	438,776	474,266	616,013	667,895

المصدر: البنك المركزي السعودي، قُربت الأرقام التي تظهر في الجدول لأقرب فاصلة عشرية.

الودائع المصرفية

ارتفع إجمالي الودائع المصرفية في عام 2023م بنسبة 7.8 في المئة (178.1 مليار ريال) ليبلغ نحو 2,473.5 مليار ريال، مقارنة بنمو نسبته 9.1 في المئة (191.0 مليار ريال) في عام 2022م (جدول 5-11، والرسمان البيانيان 5-6 و 5-7).

جدول رقم 5-11: الودائع المصرفية (نهاية الفترة)

(مليون ريال)

	2019	2020	2021	2022	2023
أولًا: حسب النوع					
الودائع تحت الطلب	1,099,151	1,282,591	1,360,108	1,328,160	1,312,330
الودائع الزمنية والإدخارية	501,667	473,967	495,334	654,764	864,069
الودائع الأخرى شبه النقدية:	195,161	186,425	249,011	312,482	297,059
الودائع بالعملة الأجنبية	155,039	144,064	200,449	257,553	243,548
مقابل اعتمادات مستندية	24,191	25,973	28,669	39,932	37,826
عمليات إعادة الشراء (ريبو)*	0	1	0	0	0
التحويلات القائمة	15,931	16,387	19,893	14,996	15,684
ثانيًا: حسب القطاع					
القطاع الخاص	1,390,494	1,518,294	1,593,191	1,644,217	1,700,901
القطاع العام	405,485	424,689	511,263	651,189	772,557
ثالثًا: حسب العملة					
الودائع بالعملة المحلية	1,640,940	1,798,920	1,904,005	2,037,853	2,229,910
الودائع بالعملة الأجنبية	155,039	144,064	200,449	257,553	243,548
إجمالي الودائع المصرفية	**1,795,979**	**1,942,984**	**2,104,454**	**2,295,406**	**2,473,458**

* تعكس العمليات التي نفذتها المصارف مع القطاع الخاص.
المصدر: البنك المركزي السعودي، قُربت الأرقام التي تظهر في الجدول لأقرب فاصلة عشرية.

رسم بياني رقم 5-6: الودائع حسب العملة

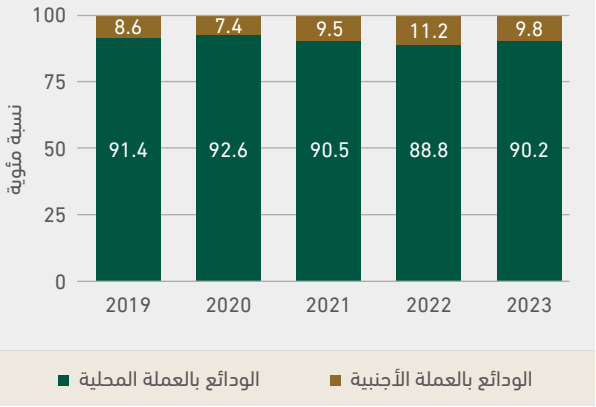

المصدر: البنك المركزي السعودي.

رسم بياني رقم 5-7: معدلات نمو الودائع المصرفية

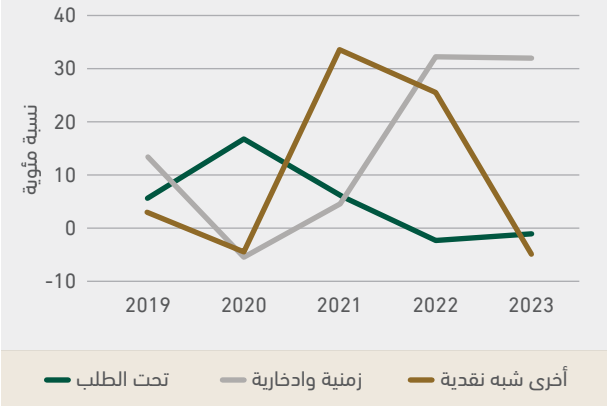

المصدر: البنك المركزي السعودي.

وباستعراض تطورات الودائع المصرفية حسب نوعها يتضح انخفاض الودائع تحت الطلب في عام 2023م بنسبة 1.2 في المئة (15.8 مليار ريال) لتبلغ نحو 1,312.3 مليار ريال، مقارنةً بانخفاض نسبته 2.3 في المئة (31.9 مليار ريال) في العام السابق، فيما انخفض نصيب الودائع تحت الطلب من إجمالي الودائع إلى 53.1 في المئة في عام 2023م، مقارنةً مع 57.9 في المئة في عام 2022م. فيما ارتفعت الودائع الزمنية والادخارية في عام 2023م بنسبة 32.0 في المئة (209.3 مليار ريال) لتبلغ نحو 864.1 مليار ريال، مقارنةً بارتفاع نسبته 32.2 في المئة (159.4 مليار ريال) في العام السابق، كما ارتفع نصيبها المئوي من إجمالي الودائع من 28.5 في المئة في عام 2022م إلى 34.9 في المئة في عام 2023م.

وبالنسبة إلى الودائع الأخرى شبه النقدية في عام 2023م، فقد انخفضت بنسبة 4.9 في المئة (15.4 مليار ريال) لتبلغ حوالي 297.1 مليار ريال، مقارنةً بارتفاع نسبته 25.5 في المئة (63.5 مليار ريال) في العام السابق، كما انخفض نصيبها المئوي من مجموع الودائع إلى 12.0 في المئة مقارنة بنسبة 13.6 في المئة في عام 2022م (رسم بياني 5-8).

رسم بياني رقم 5-8: مكونات الودائع المصرفية

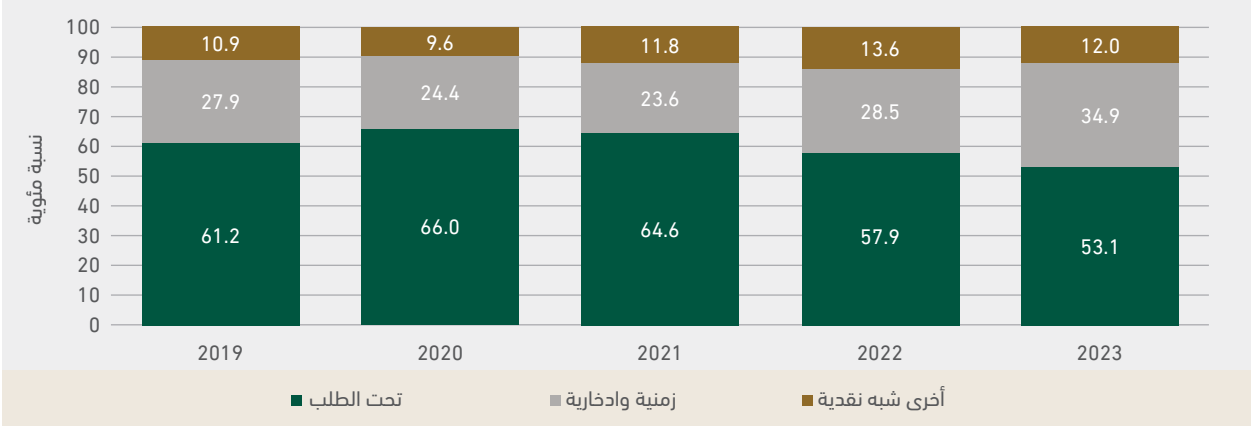

المصدر: البنك المركزي السعودي.

وبالنظر إلى توزيع الودائع حسب القطاعات، فقد ارتفعت ودائع القطاع الخاص بنسبة 3.4 في المئة (56.7 مليار ريال) إلى نحو 1,700.9 مليار ريال، مقارنةً بارتفاع نسبته 3.2 في المئة (51.0 مليار ريال)، فيما انخفض النصيب المئوي لودائع القطاع الخاص من إجمالي الودائع إلى 68.8 في المئة مقارنةً بنسبة 71.6 في المئة في العام السابق. وفيما يخص ودائع القطاع العام في عام 2023م، فقد شهدت ارتفاعًا نسبته 18.6 في المئة (121.4 مليار ريال) لتبلغ نحو 772.6 مليار ريال، مقارنةً بارتفاع نسبته 27.4 في المئة (139.9 مليار ريال) في العام السابق، وقد ارتفع نصيبها المئوي من إجمالي الودائع من 28.4 في المئة في عام 2022م إلى 31.2 في المئة في عام 2023م.

وبالنسبة لتطورات الودائع المصرفية حسب العملة، فقد ارتفعت الودائع بالعملة المحلية في عام 2023م بنسبة 9.4 في المئة (192.1 مليار ريال) لتبلغ نحو 2,229.9 مليار ريال، مقارنةً بارتفاع نسبته 7.0 في المئة (133.8 مليار ريال) في العام السابق، وبذلك ارتفع نصيب الودائع بالعملة المحلية من إجمالي الودائع من 88.8 في المئة في عام 2022م إلى 90.2 في المئة في عام 2023م. فيما انخفضت الودائع بالعملة الأجنبية في عام 2023م بنسبة 5.4 في المئة (14.0 مليار ريال) لتبلغ نحو 243.5 مليار ريال، مقارنةً بارتفاع نسبته 28.5 في المئة (57.1 مليار ريال) في عام 2022م، وانخفضت حصة الودائع بالعملة الأجنبية من إجمالي الودائع في عام 2023م لتصل إلى 9.8 في المئة مقارنةً بنسبة 11.2 في المئة في عام 2022م.

مطلوبات المصارف من القطاعين الخاص والعام

ارتفع إجمالي مطلوبات المصارف من القطاعين الخاص والعام في عام 2023م بنسبة 9.5 في المئة (278.1 مليار ريال) ليبلغ نحو 3,205.8 مليار ريال، مقارنةً بارتفاع نسبته 12.2 في المئة (317.8 مليار ريال) في عام 2022م. وبذلك شكّل إجمالي المطلوبات من القطاعين الخاص والعام في عام 2023م ما نسبته 129.6 في المئة من إجمالي الودائع المصرفية، مقارنةً بنسبة 127.5 في المئة في عام 2022م.

وبشكل أكثر تفصيلًا، ارتفع إجمالي مطلوبات القطاع الخاص بنسبة 10.0 في المئة (229.2 مليار ريال) ليبلغ نحو 2,518.8 مليار ريال في عام 2023م، مقارنةً مع ارتفاع نسبته 12.6 في المئة (255.5 مليار ريال) في العام السابق،

ويعزى هذا الارتفاع إلى نمو الائتمان المصرفي عام 2023م بنسبة 9.7 في المئة (215.8 مليار ريال) ليبلغ نحو 2,437.0 مليار ريال، مقارنةً بنمو نسبته 13.1 في المئة (257.1 مليار ريال) في العام السابق، وشكلت مطلوبات المصارف من القطاع الخاص في عام 2023م ما نسبته 101.8 في المئة من إجمالي الودائع المصرفية، مقارنةً بنسبة 99.7 في المئة في عام 2022م.

وبالنظر إلى مطلوبات المصارف من القطاع العام (ائتمان للمؤسسات العامة وسندات حكومية وشبه حكومية)، فقد ارتفعت بنسبة 7.7 في المئة (48.9 مليار ريال) لتبلغ نحو 687.0 مليار ريال، مقارنةً مع ارتفاع نسبته 10.8 في المئة (62.3 مليار ريال) في عام 2022م، وقد ساهم ارتفاع الائتمان المصرفي للمؤسسات العامة بنسبة 14.7 في المئة (18.8 مليار ريال) ليبلغ نحو 146.7 مليار ريال في نمو مطلوبات المصارف من القطاع العام في عام 2023، مقارنةً مع نمو نسبته 34.5 في المئة (32.8 مليار ريال) في العام السابق، وشكلت مطلوبات المصارف من القطاع العام ما نسبته 27.8 في المئة من إجمالي الودائع المصرفية في عام 2023م مستقرةً عند نفس مستوى العام السابق (جدول 5-12، والرسمان البيانيان 5-9 و 5-10).

جدول رقم 5-12: مطلوبات المصارف من القطاعين الخاص والعام (نهاية الفترة)

(مليون ريال)

	2021		2022		2023	
	المبلغ	النصيب المئوي	المبلغ	النصيب المئوي	المبلغ	النصيب المئوي
المطلوبات على القطاع الخاص	**2,034,085**	**77.94**	**2,289,581**	**78.20**	**2,518,786**	**78.57**
الائتمان المصرفي	1,964,147	75.26	2,221,209	75.87	2,436,995	76.02
قروض وسلف	1,948,981	74.68	2,205,600	75.33	2,418,230	75.43
كمبيالات مخصومة	15,166	0.58	15,610	0.53	18,765	0.59
استثمارات في أوراق مالية خاصة	69,938	2.68	68,371	2.34	81,791	2.55
المطلوبات على القطاع العام	**575,822**	**22.06**	**638,160**	**21.80**	**687,018**	**21.43**
الائتمان المصرفي للمؤسسات العامة	95,073	3.64	127,862	4.37	146,703	4.58
سندات حكومية	480,750	18.42	510,298	17.43	540,315	16.85
المجموع	**2,609,908**	**100.00**	**2,927,741**	**100.00**	**3,205,804**	**100.00**

المصدر: البنك المركزي السعودي، قُربت الأرقام التي تظهر في الجدول لأقرب فاصلة عشرية.

رسم بياني رقم 5-9: مطلوبات المصارف من القطاع الخاص (شهري)

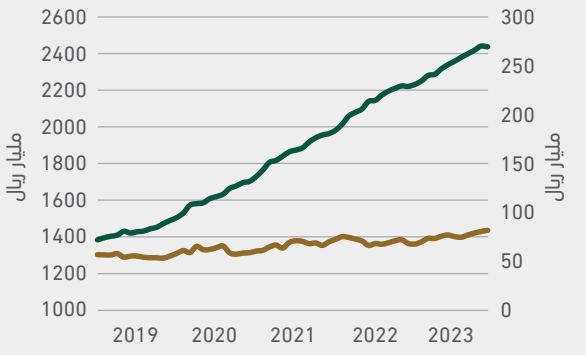

المصدر البنك المركزي السعودي

رسم بياني رقم 5-10: مطلوبات المصارف حسب القطاع (شهري)

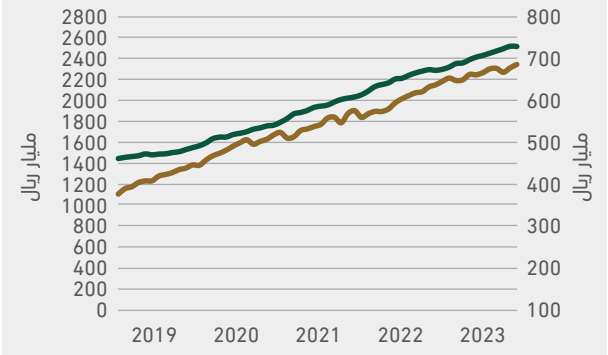

المصدر: البنك المركزي السعودي

الائتمان المصرفي حسب الآجال

ارتفع الائتمان المصرفي قصير الأجل الممنوح للقطاع الخاص ومؤسسات القطاع العام في عام 2023م بنسبة 6.5 في المئة (56.5 مليار ريال) ليبلغ ما يقارب 929.9 مليار ريال، مقارنةً بارتفاع نسبته 13.2 في المئة (101.8 مليار ريال) في عام 2022م. وارتفع الائتمان متوسط الأجل (سنة إلى 3 سنوات) بنسبة 37.2 في المئة (107.9 مليار ريال) ليبلغ نحو 398.2 مليار ريال، مقارنةً بارتفاع نسبته 7.8 في المئة (21.0 مليار ريال) في العام السابق. كما ارتفع الائتمان المصرفي طويل الأجل (أكثر من ثلاث سنوات) بنسبة 5.9 في المئة (70.2 مليار ريال) ليبلغ نحو 1,255.5 مليار ريال، مقارنةً بنمو بلغ 16.4 في المئة (167.0 مليار ريال) في عام 2022م (جدول 5-13).

جدول رقم 5-13: الإئتمان المصرفي حسب الآجال

(مليون ريال)

نهاية الفترة	قصير الأجل	متوسط الأجل	طويل الأجل	المجموع
2018	714,927	227,911	499,867	**1,442,705**
2019	683,215	234,625	634,639	**1,552,479**
2020	698,110	260,838	823,642	**1,782,590**
2021	771,562	269,366	1,018,292	**2,059,220**
2022	873,392	290,353	1,185,326	**2,349,071**
2023	929,931	398,219	1,255,548	**2,583,698**

ملاحظة: الأجل القصير : أقل من سنة الأجل المتوسط : 1 - 3 سنوات الأجل الطويل : أكثر من 3 سنوات
المصدر: البنك المركزي السعودي، قربت الأرقام التي تظهر في الجدول لأقرب فاصلة عشرية.

الائتمان المصرفي حسب النشاط الاقتصادي

تباين توزيع الائتمان المصرفي حسب بنود الأنشطة الاقتصادية لعام 2023م، فقد سجل بند قروض الأفراد نموًا بلغ 6.7 في المئة (78.1 مليار ريال) ليبلغ 1,243.5 مليار ريال، مقارنةً مع نمو بلغ 13.9 في المئة (142.4 مليار ريال) في العام السابق. وارتفع الائتمان المصرفي الممنوح للأنشطة العقارية بنسبة 19.6 في المئة (41.0 مليار ريال) ليبلغ نحو 250.6 مليار ريال، مقابل ارتفاع نسبته 30.7 في المئة (49.2 مليار ريال) في عام 2022م. وشهد الائتمان المصرفي لنشاط إمدادات الكهرباء والغاز والمياه نموًا نسبته 27.8 في المئة (30.8 مليار ريال) ليبلغ 141.7 مليار ريال، مقارنةً مع نمو نسبته 19.4 في المئة (18.0 مليار ريال) في العام السابق. وبالإضافة إلى ذلك، سجل الائتمان المصرفي لقطاع الأنشطة المالية وأنشطة التأمين نموًا بمعدل 15.9 في المئة (14.3 مليار ريال) ليبلغ 104.4 مليار ريال، مقابل ارتفاع نسبته 20.2 في المئة (15.2 مليار ريال) في العام السابق. وارتفع الائتمان الممنوح لقطاع التشييد بنسبة 10.6 في المئة (11.6 مليار ريال) ليبلغ 120.6 مليار ريال، مقارنةً مع ارتفاع نسبته 11.1 في المئة في العام السابق. وشهد أيضاً الائتمان المصرفي الممنوح لقطاع تجارة الجملة والتجزئة ارتفاعًا نسبته 6.4 في المئة (10.8 مليار ريال) ليبلغ 179.3 مليار ريال، مقارنةً مع ارتفاع نسبته 6.5 في المئة في العام السابق. علاوة على ذلك، ارتفع الائتمان المصرفي الممنوح لقطاع أنشطة الخدمات الإدارية وخدمات الدعم بنسبة 24.7 في المئة (6.5 مليار ريال) ليبلغ 32.8 مليار ريال، مقارنة مع نمو بنسبة 12.2 في المئة في العام السابق. وارتفع الائتمان المصرفي الممنوح لقطاع النقل والتخزين بنسبة 8.3 في المئة (3.6 مليار ريال) ليبلغ 46.6 مليار ريال، مقارنةً مع انخفاض بنسبة 7.6 في المئة في العام السابق. في الجانب الآخر، شهد الائتمان المصرفي الممنوح لنشاط الزراعة والغابات وصيد الأسماك انخفاضًا نسبته 5.4 في المئة (623.0 مليون ريال) ليبلغ 10.9 مليار ريال، مقارنةً مع انخفاض نسبته 1.9 في المئة (224.8 مليون ريال) في العام السابق (جدول 5-14، ورسم بياني 5-11).

جدول رقم 5-14: الائتمان المصرفي الممنوح حسب النشاط الاقتصادي (نهاية الفترة)

(مليون ريال)

	2022		2023	
	المبلغ	النصيب المئوي	المبلغ	النصيب المئوي
الزراعة والغابات وصيد الأسماك	11,523	0.5	10,900	0.4
التعدين والمناجم	36,986	1.6	40,444	1.6
الصناعات التحويلية	171,392	7.3	172,164	6.7
إمدادات الكهرباء والغاز والمياه	110,898	4.7	141,700	5.5
التشييد	109,005	4.6	120,575	4.7
تجارة الجملة والتجزئة	168,507	7.2	179,259	6.9
النقل والتخزين	42,999	1.8	46,555	1.8
أنشطة الإقامة والخدمات الغذائية	37,698	1.6	40,596	1.6
المعلومات والاتصالات	20,402	0.9	23,618	0.9
الأنشطة المالية وأنشطة التأمين	90,015	3.8	104,358	4.0
الأنشطة العقارية	209,586	8.9	250,613	9.7
الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية	3,827	0.2	5,769	0.2
أنشطة الخدمات الإدارية وخدمات الدعم	26,339	1.1	32,843	1.3
التعليم	4,741	0.2	6,282	0.2
أنشطة صحة الإنسان والعمل الاجتماعي	18,025	0.8	20,534	0.8
قروض الأفراد	1,165,410	49.6	1,243,492	48.1
أنشطة أخرى	121,718	5.2	143,996	5.6
الإجمالي	**2,349,071**	**100.0**	**2,583,698**	**100.0**

المصدر: البنك المركزي السعودي، قُربت الأرقام التي تظهر في الجدول لأقرب فاصلة عشرية.

رسم بياني 5-11: الائتمان المصرفي الممنوح حسب النشاط الاقتصادي

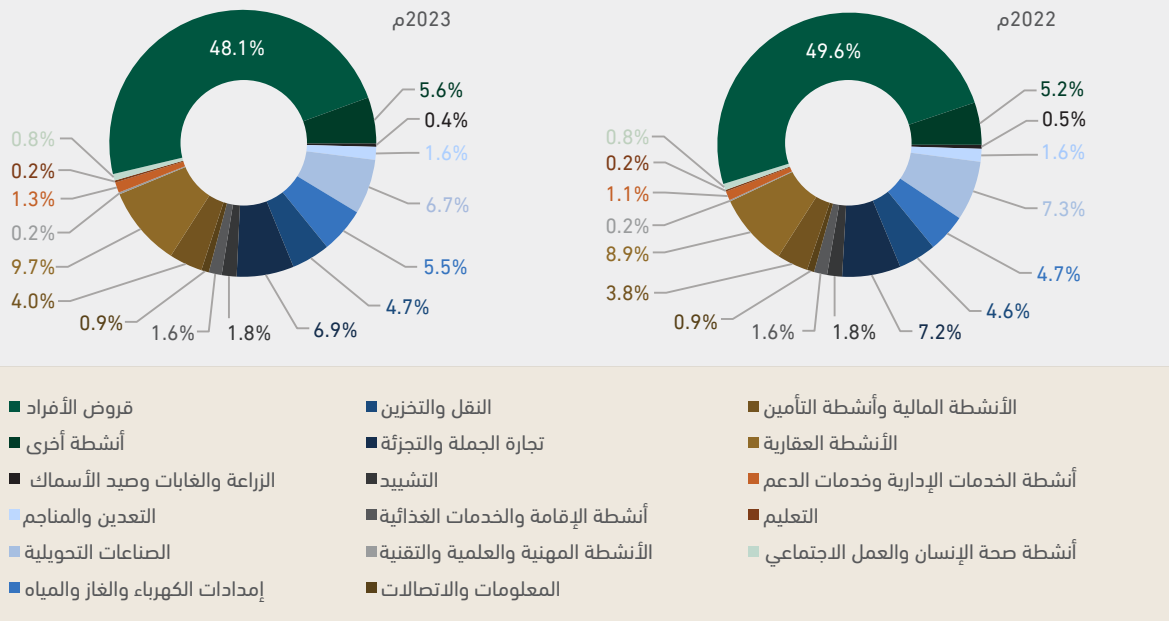

المصدر: البنك المركزي السعودي.

القروض المشتركة

ارتفع عدد القروض المشتركة للمقيمين في عام 2023م بنسبة 9.2 في المئة لتبلغ 761 قرضًا، وارتفع إجمالي مبالغ هذه القروض بنسبة 22.5 في المئة لتبلغ ما يقارب 246.9 مليار ريال. فيما انخفض عدد القروض المشتركة لغير المقيمين بنسبة 15.8 في المئة لتبلغ 64 قرضًا، في المقابل ارتفعت مبالغ القروض المشتركة لغير المقيمين بنسبة 30.2 في المئة لتبلغ ما يقارب 22.4 مليار ريال (جدول 5-15).

جدول رقم 5-15: القروض المشتركة

الفترة	عدد القروض المشتركة			قيمة القروض المشتركة (مليار ريال)		
	مقيم	غير مقيم	المجموع	مقيم	غير مقيم	المجموع
2018	571	78	649	341.1	14.2	355.2
2019	525	98	623	445.8	21.6	467.4
2020	411	83	494	179.0	23.0	202.0
2021	404	69	473	187.6	18.8	206.4
2022	697	76	773	201.5	17.2	218.7
2023	761	64	825	246.9	22.4	269.2

المصدر: البنك المركزي السعودي، قُربت الأرقام التي تظهر في الجدول لأقرب فاصلة عشرية.

القروض الاستهلاكية وقروض البطاقات الائتمانية

سجل مجموع القروض الاستهلاكية وقروض بطاقات الائتمان من المصارف التجارية في عام 2023م انخفاضًا نسبته 1.2 في المئة (5.7 مليار ريال) ليبلغ نحو 468.9 مليار ريال، مقابل ارتفاع نسبته 6.0 في المئة (26.7 مليار ريال) في عام 2022م. وبشكل أكثر تفصيلًا، انخفض إجمالي القروض الاستهلاكية في عام 2023م بنسبة 2.2 في المئة (9.7 مليار ريال) لتبلغ نحو 441.8 مليار ريال، مقابل ارتفاع بنسبة 5.4 في المئة (23.2 مليار ريال) في العام السابق. فيما شهدت قروض البطاقات الائتمانية نموًا نسبته 17.3 في المئة (4.0 مليار ريال) لتبلغ نحو 27.1 مليار ريال، مقارنةً مع ارتفاع نسبته 18.3 في المئة (3.6 مليار ريال) في عام 2022م (جدول 5-16أ، ورسم بياني 5-12).

جدول رقم 5-16أ: القروض الاستهلاكية وقروض البطاقات الائتمانية*

(مليون ريال)

السنة	القروض الاستهلاكية								بطاقات الائتمان**
(نهاية الفترة)	ترميم وتحسين عقارات	سيارات ووسائل نقل شخصية	أثاث وسلع معمرة	تعليم	الرعاية الصحية	سياحة وسفر	أخرى	المجموع	
2018	28,055.1	16,789.4	12,498.7	3,522.2	703.5	483.6	259,234.4	321,286.9	15,331.9
2019	25,648.2	15,625.0	12,462.1	3,239.0	559.4	454.7	275,450.4	333,438.7	19,054.3
2020	23,872.0	14,469.3	12,012.4	4,167.5	549.5	571.5	309,605.2	365,247.5	18,373.3
2021	19,060.1	14,047.0	12,214.3	5,168.4	636.5	646.1	376,624.6	428,397.1	19,494.4
2022	13,436.3	11,025.9	8,680.0	6,346.7	564.4	814.2	410,686.2	451,553.7	23,067.2
2023	10,792.1	11,311.0	7,889.4	7,461.6	510.1	918.2	402,947.3	441,829.6	27,066.4

*يستثنى من ذلك التمويل العقاري والتأجير التمويلي والتمويل الممنوح بغرض المتاجرة بالأسهم.

**تشمل فيزا وماستركارد وأمريكان إكسبريس وأخرى.

ملاحظة: تم تحديث البيانات نظرًا لتعديل بعض بنود القروض الاستهلاكية.

المصدر: البنك المركزي السعودي، قُربت الأرقام التي تظهر في الجدول لأقرب فاصلة عشرية.

رسم بياني رقم 5-12: إجمالي القروض الاستهلاكية

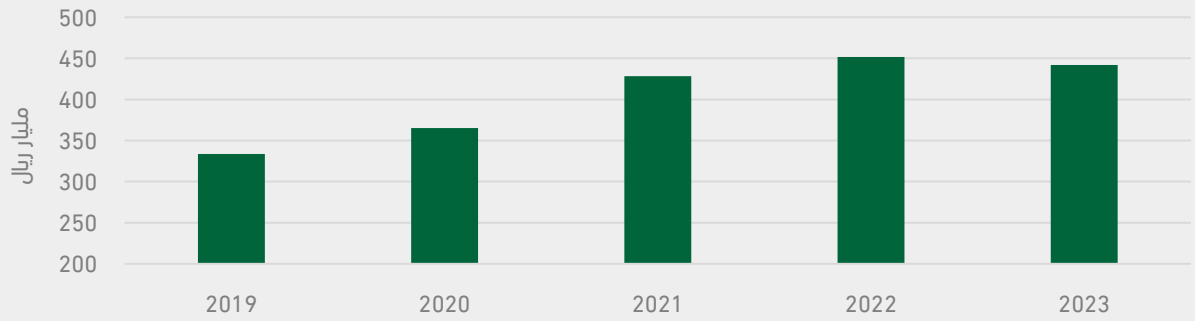

المصدر: البنك المركزي السعودي.

القروض العقارية من المصارف التجارية

واصلت القروض العقارية من المصارف التجارية للأفراد والشركات نموها في عام 2023م، حيث سجلت نموًا بلغ 11.5 في المئة (79.4 مليار ريال) لتبلغ 767.3 مليار ريال، مقارنةً مع نمو نسبته 20.9 في المئة (119.0 مليار ريال) في عام 2022م. فيما يخص القروض العقارية المقدمة للأفراد فقد سجلت نموًا نسبته 10.4 في المئة (57.4 مليار ريال) لتبلغ نحو 607.2 مليار ريال، مقابل نمو بلغ 23.3 في المئة (104.0 مليار ريال) في العام السابق، وبلغ نصيبها من إجمالي القروض العقارية 79.1 في المئة في نهاية عام 2023م. كذلك، ارتفعت القروض العقارية المقدمة للشركات في عام 2023م بنسبة 15.9 في المئة (22.0 مليار ريال) لتبلغ نحو 160.1 مليار ريال، مقارنةً مع ارتفاع نسبته 12.1 في المئة (15.0 مليار ريال) في عام 2022م، وبلغ نصيبها من إجمالي القروض العقارية في نهاية عام 2023م 20.9 في المئة (جدول 5-16ب).

جدول رقم 5-16ب: القروض العقارية من المصارف التجارية (نهاية الفترة)

(مليون ريال)

السنة	الأفراد	الشركات	الإجمالي
2018	140,276	98,268	238,544
2019	198,100	99,272	297,372
2020	315,199	113,212	428,411
2021	445,754	123,102	568,856
2022	549,780	138,053	687,833
2023	607,220	160,050	767,270

المصدر: البنك المركزي السعودي، قُربت الأرقام التي تظهر في الجدول لأقرب فاصلة عشرية.

الموجودات والمطلوبات الأجنبية للمصارف التجارية

شهدت الموجودات الأجنبية للمصارف التجارية في عام 2023م نموًا نسبته 10.7 في المئة (30.7 مليار ريال) لتبلغ نحو 317.6 مليار ريال، مقارنةً مع ارتفاع نسبته 12.3 في المئة (31.3 مليار ريال) في العام السابق، وشكلت الموجودات الأجنبية ما نسبته 8.0 في المئة من إجمالي موجودات المصارف التجارية في عام 2023م. وارتفع إجمالي المطلوبات الأجنبية للمصارف التجارية بنسبة 35.6 في المئة (72.2 مليار ريال) لتبلغ نحو 274.7 مليار ريال في عام 2023م، مقارنةً مع انخفاض نسبته 10.3 في المئة (23.2 مليار ريال) في عام 2022م، وشكلت المطلوبات الأجنبية في عام 2023م ما نسبته 6.9 في المئة من إجمالي مطلوبات المصارف التجارية. ونتيجة لهذه التطورات انخفض صافي الموجودات الأجنبية للمصارف التجارية (الموجودات الأجنبية ناقصًا المطلوبات الأجنبية) في عام 2023م بنسبة 49.2 في المئة (41.5 مليار ريال) ليبلغ 42.9 مليار ريال، مقابل ارتفاع نسبته 182.7 في المئة (54.5 مليار ريال) في العام السابق (جدول 5-17، والرسمان البيانيان 5-13 و5-14).

جدول رقم 5-17: الموجودات والمطلوبات الأجنبية للمصارف التجارية (نهاية الفترة)

(مليون ريال)

	المبلغ		التغير			
			2022		2023	
	2022	2023	المبلغ	النسبة المئوية	المبلغ	النسبة المئوية
الموجودات الأجنبية						
مبالغ مستحقة على مصارف أجنبية	59,664	45,498	-577	-1.0	-14,166	-23.7
مبالغ مستحقة على الفروع في الخارج	57,463	72,131	-3,061	-5.1	14,668	25.5
موجودات أخرى	52,284	48,492	13,910	36.2	-3,792	-7.3
الاستثمارات في الخارج	117,479	151,460	21,045	21.8	33,981	28.9
الإجمالي	**286,890**	**317,581**	**31,318**	**12.3**	**30,691**	**10.7**
المطلوبات الأجنبية						
مبالغ مستحقة لمصارف أجنبية	107,846	167,190	-21,665	-16.7	59,344	55.0
مبالغ مستحقة للفروع في الخارج	42,326	40,259	-9,309	-18.0	-2,067	-4.9
مبالغ مستحقة أخرى	52,358	67,255	7,777	17.4	14,897	28.5
الإجمالي	**202,530**	**274,703**	**-23,197**	**-10.3**	**72,174**	**35.6**
صافي الموجودات الأجنبية	**84,360**	**42,878**	**54,514**	**182.7**	**-41,483**	**-49.2**

المصدر: البنك المركزي السعودي، قُربت الأرقام التي تظهر في الجدول لأقرب فاصلة عشرية.

رسم بياني رقم 5-13: الموجودات والمطلوبات الأجنبية للمصارف (شهري)

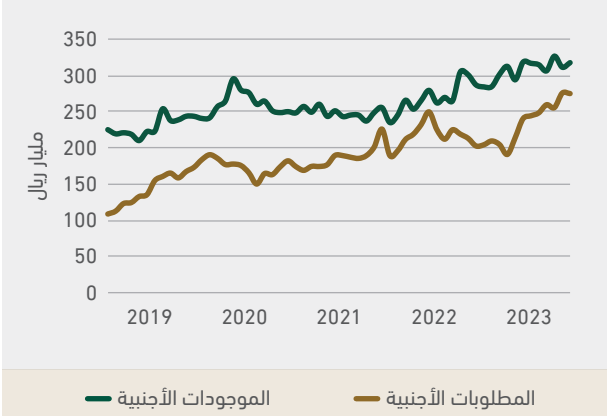

المصدر: البنك المركزي السعودي

رسم بياني رقم 5-14: نسبة الموجودات والمطلوبات الأجنبية إلى إجمالي موجودات ومطلوبات المصارف

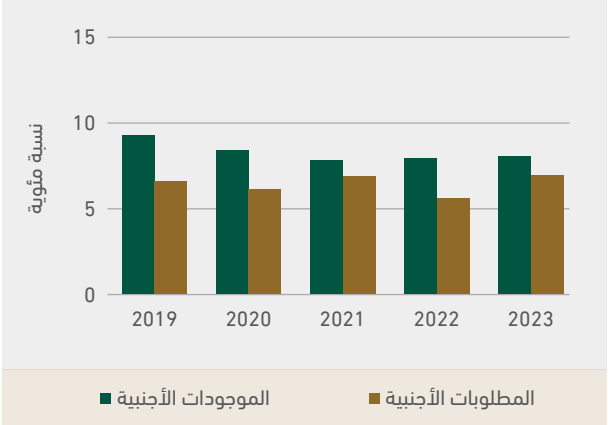

المصدر: البنك المركزي السعودي

الاحتياطات النقدية للمصارف التجارية

ارتفعت الاحتياطيات النقدية للمصارف التجارية (النقد في الصندوق والودائع لدى البنك المركزي السعودي) في عام 2023م بنحو 1.6 في المئة (3.2 مليار ريال) لتبلغ ما يقارب 205.7 مليار ريال، مقارنةً مع انخفاض نسبته 1.5 في المئة (3.2 مليار ريال) في عام 2022م، وقد بلغ النصيب المئوي لاحتياطيات المصارف التجارية بالنسبة إلى الودائع المصرفية 8.3 في المئة في عام 2023. ويعزى هذا الارتفاع إلى نمو الودائع النظامية لدى البنك المركزي بنسبة 5.7 في المئة (7.7 مليار ريال) لتبلغ نحو 141.7 مليار ريال، مقابل ارتفاع نسبته 7.9 في المئة (9.9 مليار ريال) في العام السابق. وسجل النقد في الصندوق ارتفاعًا نسبته 1.7 في المئة (386.5 مليون ريال) ليبلغ نحو 22.9 مليار ريال في عام 2023م، مقابل انخفاض نسبته 2.8 في المئة (647.8 مليون ريال) في عام 2022م. على الجانب الآخر، انخفضت الودائع الأخرى للمصارف التجارية لدى البنك المركزي بنسبة 10.1 في المئة (4.5 مليار ريال) لتبلغ نحو 40.0 مليار ريال في عام 2023م، مقارنةً مع انخفاض نسبته 23.7 في المئة (13.8 مليار ريال) في العام السابق. كما انخفضت الودائع الجارية للمصارف التجارية لدى البنك المركزي من حوالي 1.5 مليار ريال في عام 2022م إلى 1.1 مليار ريال في عام 2023م (جدول 5-18).

جدول رقم 5-18: احتياطيات المصارف التجارية (نهاية الفترة)

(مليون ريال)

	2019	2020	2021	2022	2023
النقد في الصندوق	29,319	27,384	23,131	22,483	22,870
ودائع لدى البنك المركزي السعودي:					
ودائع جارية	593	432	59	1,483	1,138
ودائع نظامية	102,918	115,067	124,145	133,995	141,700
ودائع أخرى	106,545	145,294	58,234	44,455	39,958
احتياطيات المصارف	**239,375**	**288,177**	**205,569**	**202,417**	**205,665**
النسب (٪) إلى الودائع المصرفية					
النقد في الصندوق	1.63	1.41	1.10	0.98	0.92
ودائع لدى البنك المركزي:					
ودائع جارية	0.03	0.02	0.00	0.06	0.05
ودائع نظامية	5.73	5.92	5.90	5.84	5.73
ودائع أخرى	5.93	7.48	2.77	1.94	1.62
احتياطيات المصارف	**13.33**	**14.83**	**9.77**	**8.82**	**8.31**

المصدر: البنك المركزي السعودي، قُربت الأرقام التي تظهر في الجدول لأقرب فاصلة عشرية.

رأس المال واحتياطيات المصارف

سجل رأس المال واحتياطيات المصارف في عام 2023م نموًا نسبته 5.9 في المئة (25.8 مليار ريال) ليبلغ ما يقارب 463.6 مليار ريال، مقارنةً بارتفاع نسبته 4.3 في المئة (18.2 مليار ريال) في العام السابق. ومن جانب آخر، انخفضت نسبة رأس المال والاحتياطيات إلى إجمالي الودائع من 19.1 في المئة في عام 2022م إلى 18.7 في المئة في عام 2023م، كذلك، انخفضت نسبة رأس المال والاحتياطيات إلى إجمالي الموجودات 11.7 في المئة في عام 2023م بعد أن كانت تشكّل 12.1 في المئة في العام السابق. وبلغت نسبة كفاية رأس المال في نهاية عام 2023م 20.1 في المئة، وهي أعلى من النسبة الموصى بها وفقًا لمعيار بازل 3 (جدول 5-19).

جدول رقم 5-19: رأس مال واحتياطيات المصارف التجارية (نهاية الفترة)

(مليون ريال)

	2019	2020	2021	2022	2023
رأس المال والاحتياطيات	342,976	377,099	419,525	437,728	463,571
رأس المال والاحتياطيات كنسبة مئوية من:					
الودائع المصرفية	19.1	19.4	19.9	19.1	18.7
إجمالي الموجودات	13.0	12.7	12.8	12.1	11.7
نسبة كفاية رأس المال	19.3	20.3	19.9	19.9	20.1

المصدر: البنك المركزي السعودي، قُربت الأرقام التي تظهر في الجدول لأقرب فاصلة عشرية.

مصادر الموارد المالية للمصارف التجارية واستخداماتها

بلغ إجمالي الموارد المالية المضافة للمصارف التجارية في عام 2023م ما يقارب 336.4 مليار ريال مقارنةً مع 380.9 مليار ريال في العام السابق، أي بانخفاض نسبته 11.7 في المئة مقارنةً مع عام 2022م. وقد جاءت الموارد المضافة الرئيسة من عدة بنود، وشكل بند إجمالي الودائع أعلى نسبة من إجمالي الموارد المضافة حيث بلغ 178.1 مليار ريال، وشكل النصيب المئوي لإجمالي الودائع من إجمالي الموارد المضافة 52.9 في المئة. وبلغت المطلوبات الأجنبية 72.2 مليار ريال وشكلت ما نسبته 21.5 في المئة من إجمالي الموارد المضافة. كذلك، بلغت القاعدة الرأسمالية ما يقارب 34.0 مليار ريال وبلغ النصيب المئوي للقاعدة الرأسمالية ما نسبته 10.1 في المئة من إجمالي الموارد المضافة. وشكلت مطلوبات

المصارف نصيبًا مئويًا نسبته 2.9 في المئة من إجمالي الموارد المضافة وبلغت 9.6 مليار ريال. وبلغت المطلوبات الأخرى ما يقارب 42.6 مليار ريال وبلغ نصيبها من إجمالي الموارد المضافة ما نسبته 12.6 في المئة.

واستخدمت معظم هذه الموارد في عام 2023م في زيادة المطلوبات من القطاع الخاص بحوالي 229.2 مليار ريال وشكلت نسبتها من إجمالي الاستخدامات 68.1 في المئة. وزيادة المطلوبات من القطاع العام بما يقارب 48.9 مليار ريال وبلغ نصيبها المئوي من إجمالي الاستخدامات 14.5 في المئة. وزيادة الموجودات الأجنبية بحوالي 30.7 مليار ريال وشكلت ما نسبته 9.1 في المئة من إجمالي الاستخدامات. وزيادة المطلوبات من البنوك بما يقارب 10.4 مليار ريال وشكلت 3.1 في المئة من إجمالي الاستخدامات. وزيادة الأصول الثابتة بحوالي 7.6 مليار ريال وشكلت الأصول الثابتة ما نسبته 2.2 في المئة من إجمالي الاستخدامات. وزيادة أذونات البنك المركزي بما يقارب 5.9 مليار ريال مشكلةً نسبة 1.7 في المئة من إجمالي الاستخدامات. وزيادة احتياطيات المصارف بما يقارب 3.2 مليار ريال وشكلت ما نسبته 1.0 في المئة من إجمالي الاستخدامات. وزيادة اتفاقيات إعادة الشراء مع القطاع الخاص والمطلوبات من المؤسسات المالية غير النقدية والأصول الأخرى بحوالي 335.8 مليون ريال، و252.8 مليون ريال، و36.3 مليون ريال على التوالي وبلغ مجموع نصيبها المئوي من إجمالي الاستخدامات 0.3 في المئة (جدول 5-20).

جدول رقم 5-20: أهم الموارد المالية المضافة للمصارف التجارية واستخداماتها خلال عام 2023م

(مليون ريال)

الاستخدامات	المبلغ	النصيب المئوي	الموارد	المبلغ	النصيب المئوي
احتياطيات المصارف	3,248.2	1.0	إجمالي الودائع	178,052.0	52.9
أذونات البنك المركزي	5,851.6	1.7	المطلوبات الأجنبية	72,173.6	21.5
الموجودات الأجنبية	30,691.1	9.1	القاعدة الرأسمالية	33,967.5	10.1
المطلوبات من القطاع الخاص	229,205.9	68.1	مطلوبات مابين المصارف	9,619.8	2.9
المطلوبات من القطاع العام	48,858.0	14.5	مطلوبات أخرى	42,598.1	12.6
المطلوبات من مؤسسات مالية غير نقدية	252.8	0.1			
المطلوبات من البنوك	10,367.5	3.1			
اتفاقيات إعادة الشراء (ريبو)*	335.8	0.1			
الأصول ثابتة	7,563.7	2.2			
أصول أخرى	36.3	0.1			
الإجمالي	**336,411.0**	**100.0**	**الإجمالي**	**336,411.0**	**100.0**

*تعكس العمليات التي نفذتها المصارف مع القطاع الخاص.
المصدر: البنك المركزي السعودي، قُربت الأرقام التي تظهر في الجدول لأقرب فاصلة عشرية.

أرباح المصارف التجارية

سجلت أرباح المصارف التجارية في عام 2023م نموًا نسبته 11.7 في المئة لتبلغ حوالي 77.4 مليار ريال، مقارنةً مع 69.3 مليار ريال وارتفاع نسبته 28.6 في المئة في عام 2022م.

عدد المصارف وفروعها والعاملين في القطاع المصرفي

بلغ عدد المصارف التجارية في المملكة سبعة وثلاثين مصرفًا (27 عاملًا، و8 مرخصة، و2 في مرحلة الإطلاق التجريبي)، ويشمل ذلك فروعًا لمصارف أجنبية ومصارف رقمية، إذ مُنح بنك أبوظبي التجاري (وهو أحد المصارف الأجنبية) ترخيصًا لمزاولة الأعمال المصرفية في المملكة، كما أن بنك إس تي سي وبنك دال 360 (مصارف رقمية) في مرحلة الإطلاق التجريبي. على جانب آخر، انخفض عدد فروع المصارف التجارية العاملة في المملكة إلى 1,901 فرعًا، أي أقل من العام السابق بنحو 26 فرعًا ويعود هذا الانخفاض إلى تطور الخدمات المصرفية الرقمية (جدول 5-21).

جدول رقم 5-21: فروع المصارف حسب المناطق الإدارية

(نهاية الفترة)

	الرياض	مكة المكرمة	المدينة المنورة	الشرقية	القصيم	عسير	تبوك	حائل	الحدود الشمالية	الجوف	جازان	نجران	الباحة	المجموع
2018	629	435	105	401	120	127	50	42	17	28	55	28	27	2,064
2019	626	442	104	408	120	128	51	42	17	27	57	27	27	2,076
2020	612	424	101	387	117	125	50	43	19	28	55	27	26	2,014
2021	588	406	98	371	113	123	48	42	20	29	53	27	27	1,945
2022	590	391	99	368	112	123	46	42	20	29	54	26	27	1,927
2023	584	376	102	356	117	124	48	42	18	28	54	26	26	1,901

المصدر: البنك المركزي السعودي، قُربت الأرقام التي تظهر في الجدول لأقرب فاصلة عشرية.

سجل عدد العاملين في القطاع المصرفي في عام 2023م انخفاضًا نسبته 0.8 في المئة ليبلغ 44,421 موظفًا وموظفةً. وبلغت نسبة السعوديين (ذكورًا وإناثًا) حوالي 95.8 في المئة من إجمالي العاملين في القطاع المصرفي، أي حوالي 42,556 موظفًا وموظفةً. وبلغت نسبة العاملين السعوديين الذكور 75.6 في المئة من الإجمالي، مقارنة بنسبة 4.1 في المئة من العاملين الذكور غير السعوديين، وبلغت نسبة العاملات الإناث السعوديات حوالي 20.2 في المئة من الإجمالي، مقارنة بنسبة 0.1 في المئة من العاملات الإناث غير السعوديات.

تطورات التقنية المصرفية في عام 2023م

أولًا: عمليات غرف المقاصة

تراجع عدد الشيكات التجارية والشخصية التي تمت مقاصتها بواسطة غرف المقاصة في المملكة في عام 2023م بنسبة 21.8 في المئة بانخفاض مقداره 266 ألف شيك مقارنة مع العام السابق لتبلغ 951.0 ألف شيك، وانخفض مجموع قيمة الشيكات خلال نفس العام بنسبة 16.7 في المئة مقارنة مع 2022م ليبلغ 126.1 مليار ريال، فيما ارتفع متوسط قيمة الشيك بنسبة 6.6 في المئة ليبلغ 132,558 ريال في عام 2023م مقارنة مع العام السابق. كذلك، تراجع عدد الشيكات بين المصارف في عام 2023م بنسبة 23.2 في المئة بانخفاض مقداره 67 ألف شيك مقابل عددها في عام 2022م لتبلغ 220 ألف شيك، وانخفض مجموع قيمة الشيكات بين المصارف في عام 2023م بنسبة 15.2 في المئة مقارنة مع العام السابق ليبلغ 151.2 مليار ريال، وقد ارتفع متوسط قيمة الشيك في عام 2023م بنسبة 10.5 في المئة مقارنة مع عام 2022م ليصل إلى حوالي 687.9 ألف ريال (رسم بياني 5-15).

رسم بياني 5-15: النصيب المئوي لشيكات المقاصة التجارية للشركات والأفراد حسب المدن

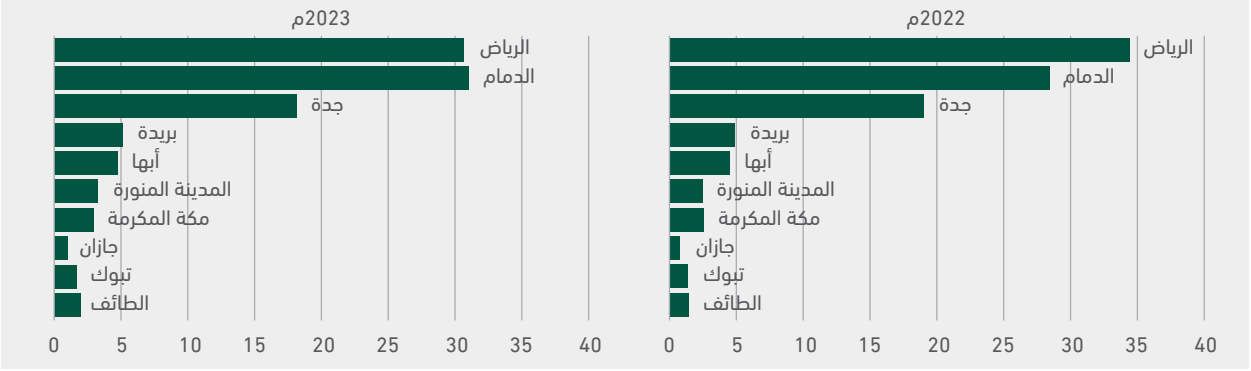

المصدر: البنك المركزي السعودي.

ثانيًا: مدى

تراجع عدد أجهزة الصرف الآلي العاملة في المملكة في عام 2023م بنسبة 1.8 في المئة ليبلغ عددها 15,954 جهازًا، مقارنة مع انخفاض بنفس النسبة في العام السابق. وعلى الجانب الآخر، ارتفع عدد بطاقات الصرف الآلي المصدرة في عام 2023م بنسبة 12.2 في المئة ليبلغ عددها ما يقارب 47.8 مليون بطاقة صرف آلي، مقابل ارتفاع بلغ 8.1 في المئة في عام 2022م. من ناحية أخرى، تراجع عدد العمليات المنفذة عبر مدى في عام 2023م بنسبة 0.8 في المئة ليبلغ عددها 620 مليون عملية، مقارنة مع انخفاض نسبته 6.8 في المئة في عام 2022م. وتراجعت قيمة السحوبات النقدية التي نفذت من خلال مدى تراجعًا ضئيلًا في عام 2023م بنسبة 0.2 في المئة لتصل إلى ما يقارب 337.1 مليار ريال، مقابل انخفاض نسبته 4.9 في المئة في العام السابق.

وبالنظر إلى العمليات التي جرت عبر شبكة المصارف، فقد انخفض عددها بنسبة 0.2 في المئة ليبلغ 905 مليون عملية، مقارنة بانخفاض نسبته 4.4 في المئة في العام السابق. كذلك، انخفضت قيمة السحوبات النقدية التي تمت عبر شبكة المصارف في عام 2023م بنسبة 2.4 في المئة لتصل إلى 211.7 مليار ريال، مقارنة مع انخفاض نسبته 4.4 في المئة في عام 2022م (جدول 5-22، ورسم بياني 5-16).

جدول رقم 5-22: إحصاءات أجهزة الصرف الآلي

السنوات	عدد أجهزة الصرف الآلي	عدد البطاقات المصدرة	عدد العمليات (مليون عملية)			السحوبات النقدية (مليون ريال)		
			مدى	المصارف	المجموع	مدى	المصارف	المجموع
2018	18,685	28,559,828	949	1,177	**2,126**	452,931	295,394	748,325
2019	18,882	31,540,067	983	1,142	**2,125**	468,849	271,791	740,640
2020	18,299	34,336,693	761	986	**1,747**	386,490	242,401	628,891
2021	16,544	39,373,810	670	947	**1,617**	355,028	226,898	581,926
2022	16,251	42,563,445	624	906	**1,530**	337,749	216,995	554,743
2023	15,954	47,761,492	620	905	**1,524**	337,082	211,723	548,805

المصدر: البنك المركزي السعودي، قُربت الأرقام التي تظهر في الجدول لأقرب فاصلة عشرية.

رسم بياني 5-16: إحصاءات أجهزة الصرف الآلي

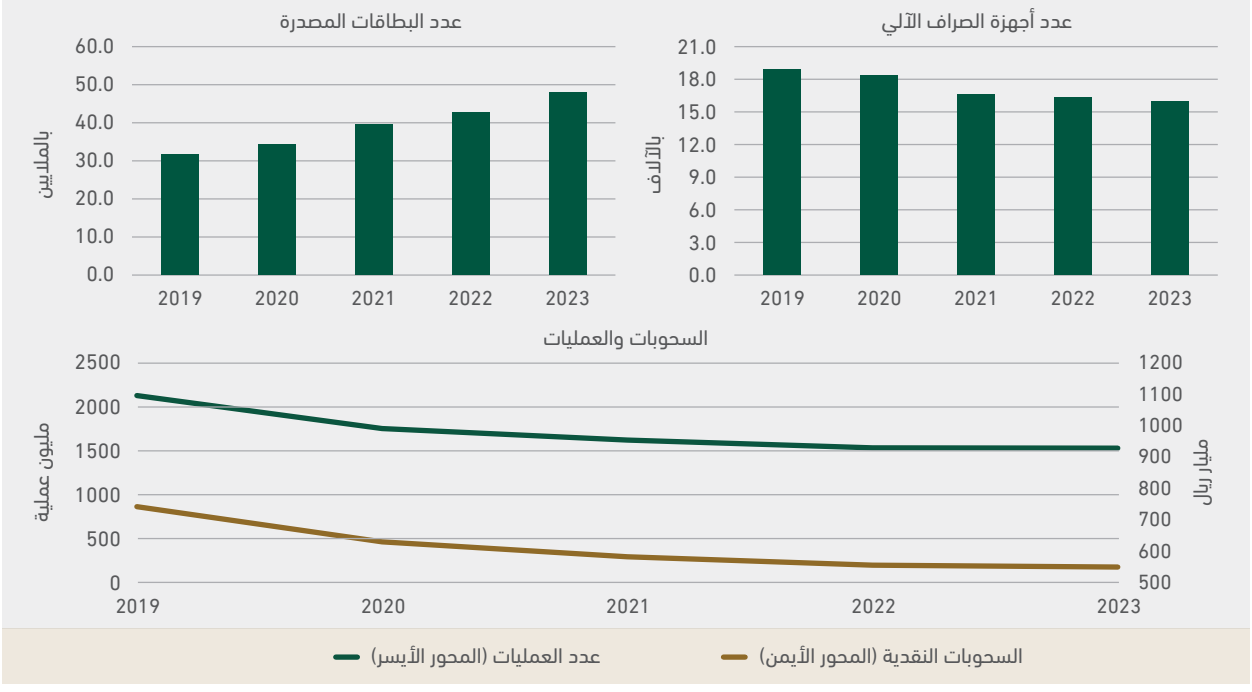

المصدر: البنك المركزي السعودي.

وفيما يخص عدد أجهزة نقاط البيع في عام 2023م فقد شهدت ارتفاعًا بنسبة 20.9 في المئة ليبلغ عددها 1,739,070 جهازًا، مقابل ارتفاع نسبته 41.9 في المئة في عام 2022م. وارتفع عدد عمليات البيع المنفذة عبر أجهزة نقاط البيع بنسبة 23.6 في المئة ليبلغ 8,972 مليون عملية، مقارنة بارتفاع نسبته 40.4 في المئة في العام السابق. كذلك، ارتفعت المبيعات المنفذة عبر أجهزة نقاط البيع بنسبة 9.8 في المئة لتصل إلى حوالي 614.0 مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته 18.1 في المئة في عام 2022م (جدول 5-23، ورسم بياني 5-17).

جدول رقم 5-23: إحصاءات نقاط البيع

السنوات	مبيعات (مليون ريال)	عدد العمليات (مليون عملية)	عدد الأجهزة
2018	232,306	1,032	351,645
2019	287,794	1,623	438,618
2020	357,298	2,853	721,060
2021	473,258	5,171	1,013,233
2022	559,135	7,262	1,438,121
2023	613,957	8,972	1,739,070

المصدر: البنك المركزي السعودي، قُربت الأرقام التي تظهر في الجدول لأقرب فاصلة عشرية.

رسم بياني 5-17: عمليات أجهزة نقاط البيع (شهري)

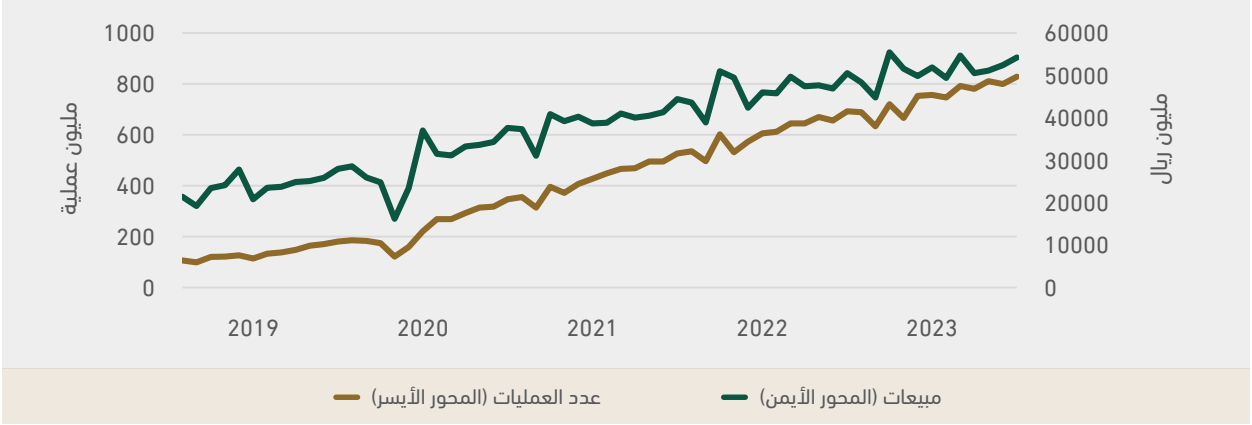

المصدر: البنك المركزي السعودي.

ثالثًا: النظام السعودي للتحويلات المالية السريعة

ارتفع إجمالي عدد العمليات المنفذة من خلال النظام السعودي للتحويلات المالية السريعة (سريع) بنسبة 10.0 في المئة ليبلغ حوالي 199.5 مليون عملية، مقابل ارتفاع بلغ 8.7 في المئة في عام 2022م. وبالنظر إلى توزيع عمليات نظام سريع وفقًا لعمليات مدفوعات العملاء المفردة والمجمعة، فقد ارتفع عدد العمليات المفردة بنسبة 26.4 في المئة ليبلغ 2.9 مليون عملية، وارتفعت قيمة هذه العمليات 10.6 في المئة لتبلغ نحو 6,310 مليار ريال. وارتفع عدد العمليات المجمعة بنسبة 10.3 في المئة ليبلغ 193.7 مليون عملية، وارتفعت قيمتها بنسبة 14.5 في المئة لتصل إلى حوالي 5,743 مليار ريال.

وبالنظر إلى تصنيف عمليات سريع وفقًا للمدفوعات بين المصارف، فقد انخفض عدد العمليات المفردة بين المصارف التجارية خلال عام 2023م بنسبة 24.0 في المئة ليبلغ حوالي 891 ألف عملية، وقد انخفضت قيمة هذه العمليات بنسبة 18.5 في المئة لتبلغ نحو 35,917 مليار ريال. كما انخفض عدد العمليات المجمعة بين المصارف بنسبة 5.0 في المئة ليبلغ حوالي 443 ألف عملية، وانخفضت قيمة هذه العمليات بنسبة 2.2 في المئة لتبلغ نحو 117.1 مليار ريال (الجدولان 5-24 أ، 5-24 ب، ورسم بياني 5-18).

جدول رقم 5-24أ: عدد عمليات النظام السعودي للتحويلات المالية السريعة (سريع)

(ألف عملية)

الفترة	مدفوعات العملاء			مدفوعات ما بين المصارف			أخرى	المجموع
	مجمعة	مفردة	المجموع (1)	مجمعة	مفردة	المجموع (2)	(3)	(1+2+3)
2018	122,236	10,676	**132,912**	122	513	**635**	2,218	**135,766**
2019	143,230	13,191	**156,421**	156	627	**784**	1,779	**158,983**
2020	181,026	17,828	**198,854**	212	854	**1,066**	1,687	**201,607**
2021	160,102	3,983	**164,085**	287	856	**1,143**	1,658	**166,886**
2022	175,652	2,325	**177,977**	467	1,172	**1,638**	1,785	**181,400**
2023	193,738	2,938	**196,677**	443	891	**1,334**	1,489	**199,499**

المصدر: البنك المركزي السعودي، قُربت الأرقام التي تظهر في الجدول لأقرب فاصلة عشرية.

جدول رقم 5-24ب: مبالغ عمليات النظام السعودي للتحويلات المالية السريعة (سريع)

(مليار ريال)

الفترة	مدفوعات العملاء			مدفوعات ما بين المصارف			أخرى*	المجموع
	مجمعة	مفردة	المجموع (1)	مجمعة	مفردة	المجموع (2)	(3)	(1+2+3)
2018	2,640	3,994	**6,634**	106	43,226	**43,332**	18	**49,984**
2019	2,924	4,953	**7,877**	140	40,157	**40,297**	37	**48,211**
2020	3,365	4,936	**8,301**	149	52,199	**52,348**	41	**60,690**
2021	4,096	4,800	**8,896**	129	48,432	**48,561**	375	**57,832**
2022	5,014	5,707	**10,721**	120	44,095	**44,215**	1,878	**56,814**
2023	5,743	6,310	**12,053**	117	35,917	**36,034**	1,416	**49,503**

*تشمل عمليات الحسم المباشر، ومستحقات البنك المركزي السعودي على المصارف.
المصدر: البنك المركزي السعودي، قُربت الأرقام التي تظهر في الجدول لأقرب فاصلة عشرية.

رسم بياني رقم 5-18: عمليات نظام سريع (شهري)

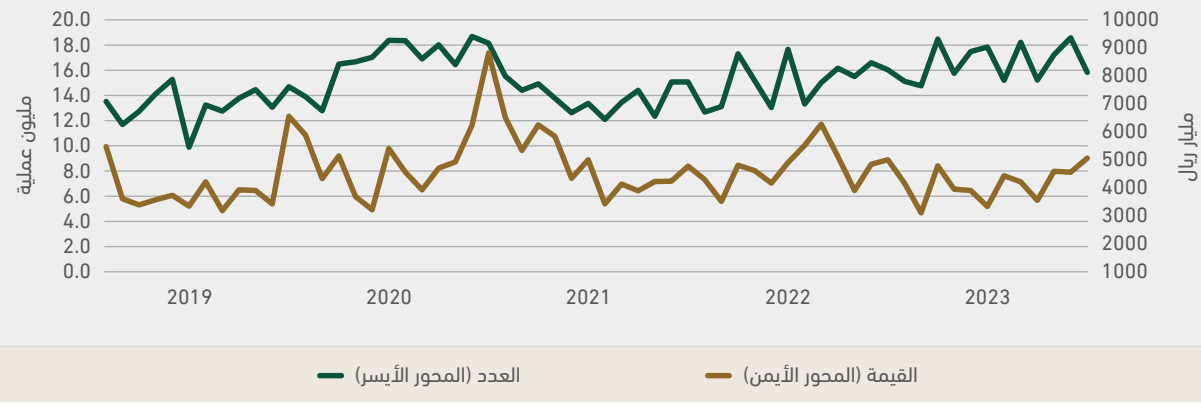

المصدر: البنك المركزي السعودي.

رابعًا: نظام سداد للمدفوعات

شهد إجمالي العمليات المنفذة عبر نظام سداد للمدفوعات في عام 2023م نموًا نسبته 3.3 في المئة ليبلغ إجمالي العمليات المنفذة عبر النظام 322.4 مليون عملية، مقابل ارتفاع نسبته 6.6 في المئة وإجمالي 312.1 مليون عملية في العام السابق. وارتفعت قيمة العمليات المنفذة من خلال نظام سداد في عام 2023م بنسبة 11.7 في المئة لتبلغ ما يقارب 719.0 مليار ريال، مقارنة مع ارتفاع نسبته 10.9 في المئة وقيمة عمليات بلغت 643.6 مليار ريال في عام 2022م (رسم بياني 5-19).

رسم بياني رقم 5-19: عدد ومبالغ الفواتير المسددة من خلال نظام سداد

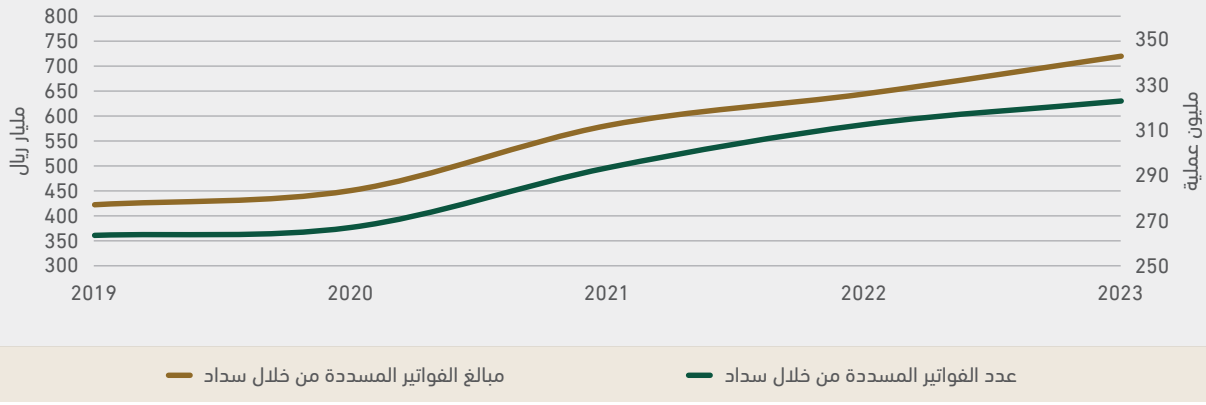

المصدر: البنك المركزي السعودي.

الجدارة الائتمانية في القطاع المصرفي

واصلت الشركة السعودية للمعلومات الائتمانية (سمة) خلال عام 2023م بذل المزيد من جهودها الرامية لتوفير خدماتها لجميع الجهات ذات العلاقة، وذلك من خلال التطوير المستمر لخدماتها ومنتجاتها خصوصًا تلك المرتبطة بخدمات الأفراد (سمتي) وخدمات الشركات (نظام سمات) وغيرها من الخدمات بهدف توفير المعلومات الائتمانية الصحيحة والدقيقة والتي بدورها تساهم في تحسين القدرة على تحليل المخاطر وتقييم الملاءة المالية للمقترض مما يحد من المخاطر المالية وتطوير قطاع المعلومات الائتمانية وخدماته المتنوعة تمهيدًا للتوسع في سوق الائتمان في المملكة تبعًا للمعطيات الاقتصادية في ظل رؤية السعودية 2030.

وبالنظر إلى إجمالي التقارير الائتمانية التي تم إصدارها في عام 2023م، تشير البيانات إلى ارتفاع التقارير الائتمانية لنظام سمتي لقطاع الأفراد بنسبة 38.6 في المئة لتبلغ 190.0 مليون تقرير ائتماني في عام 2023م مقارنة بالعام السابق. فيما شهد عدد الحسابات الائتمانية الخاصة بنظام سمتي للسوق السعودية ارتفاعًا بنسبة 39.0 في المئة لتصل إلى 119.0 مليون حساب في نهاية عام 2023م مقارنة بعام 2022م. وبالمثل، شهد إجمالي عدد التقارير الائتمانية التي تم إصدارها من قبل نظام سمات للسوق السعودية ارتفاعًا بنسبة 14.4 في المئة ليبلغ عدد التقارير الائتمانية 809.6 ألف تقرير ائتماني في نهاية عام 2023م مقارنة بالعام السابق. وبالنظر إلى إجمالي عدد الحسابات الائتمانية الخاصة بنظام سمات فقد شهدت ارتفاعًا بنسبة 1.2 في المئة لتبلغ 2.0 مليون حسابًا ائتمانيًا بنهاية عام 2023م.

وساهمت جهود شركة بيان للمعلومات الائتمانية في تخفيض حجم المخاطر في قطاع الأعمال السعودي من خلال المواصلة في بذل الجهود الرامية لتوفير الحلول والخدمات المبتكرة لأعضاء بيان ولكافة الجهات في القطاع المالي والتجاري. كما استمرت شركة بيان في تطوير خدماتها ومنتجاتها وتقديم الحلول العملية والسريعة لمواكبة التطورات الاقتصادية والمالية في المملكة. و في ضوء ذلك، حرصت شركة بيان في عام 2023م على إثراء قاعدة بياناتها باستهداف قطاعات متنوعة جديدة للأعضاء شملت قطاع التأمين، وقطاع الصناعة، وقطاع التقنية المالية (FinTech) وفقًا لسياسات البنك المركزي السعودي. كما أطلقت الشركة خدمة خيار الحصول على التقارير الائتمانية من خلال تطبيقات واجهة المستخدم (API) حيث تساهم هذه الخدمة في الوصول الآمن والفوري للبيانات الائتمانية من ناحية وتساهم في تحقيق التكامل للبيانات الائتمانية في الأنظمة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية من ناحية أخرى. كما قامت شركة بيان للمعلومات الائتمانية بإصدار أكثر من 300 ألف تقرير ائتماني خلال عام 2023م بمعدل نمو يتجاوز 31.0 في المئة. وحرصت شركة بيان خلال عام 2023م على توسيع قاعدة بياناتها ورفع تغطية حجم المعلومات الائتمانية لقطاع الأعمال لتشهد زيادة بلغت 9.0 في المئة مقارنة بعام 2022م.

تطورات تطبيق إصلاحات بازل 3 في المملكة العربية السعودية

أعلن البنك المركزي السعودي عن اكتمال تبني الإصلاحات الأخيرة لإطار "بازل" ضمن الإطار التنظيمي لإدارة المخاطر ورؤوس الأموال في البنوك، ضمن جهوده لتعزيز متانة النظام المصرفي والالتزام بأفضل المعايير والممارسات الدولية واستمراراً لكون المملكة من الدول الرائدة في تطبيق المعايير الدولية، وقد بدأ تطبيق الإطار الحديث بشكل رسمي في البنوك المحلية منذ 1 يناير 2023م، وذلك ما يتماشى مع الجدول الزمني المتفق عليه دوليًا والذي تلتزم به المملكة بصفتها عضوًا في مجموعة دول العشرين.

تعد الإصلاحات الأخيرة لإطار "بازل" مجموعة من المعايير الدولية التي وضعتها لجنة بازل للإشراف المصرفي (BCBS)، وتهدف إلى تعزيز استقرار النظام المصرفي العالمي من خلال وضع معايير صارمة لإدارة المخاطر والموارد الرأسمالية في البنوك. تشمل هذه الإصلاحات تحسين طرق قياس وتحليل مختلف أنواع المخاطر مثل: المخاطر الائتمانية، والتشغيلية، ومخاطر السوق، مع التأكيد على الاحتفاظ بمستويات كافية من رأس المال لتغطية هذه المخاطر. كما تهدف هذه الإصلاحات إلى تعزيز الشفافية والثقة في النظم المالية والبنوك، وزيادة قدرتها على مواجهة الأزمات المالية المحتملة.

قام البنك المركزي السعودي بتطبيق تجريبي خلال عام 2022م بمشاركة البنوك المحلية، قبل التطبيق الرسمي للإصلاحات. وأظهرت نتائجه جاهزية القطاع البنكي لتبني الإصلاحات مع الحفاظ على استقراره والحفاظ على مستويات كافية من رأس المال حسب المعايير.

تهدف هذه الخطوة إلى تعزيز النظام المالي السعودي عن طريق تطبيق أحدث المعايير الدولية، مما يسهم في بناء نظام مصرفي قوي ومتين قادر على مواجهة التحديات والأزمات. كما يعزز التبني الكامل لإصلاحات "بازل" الثقة بالنظام المالي السعودي من قبل المستثمرين والمجتمع الدولي.

6 القطاع المالي

السوق المالية السعودية

تواصل هيئة السوق المالية تعزيز جهودها بالتعاون مع البنك المركزي السعودي وشركاء برنامج تطوير القطاع المالي (أحد برامج تحقيق رؤية السعودية 2030)، وانطلاقًا من مسؤوليتها في تنظيم السوق المالية اعتمدت هيئة السوق المالية خلال العام 2023م عددًا من المبادرات الإستراتيجية، بالإضافة إلى عدد من القواعد واللوائح التنفيذية والتعليمات المنظمة للسوق، وذلك بهدف تعزيز التنافسية الاقليمية والدولية، ورفع جاذبية السوق المالية، كما حرصت الهيئة على حماية المستثمرين والمتعاملين في السوق المالية وعلى رفع الوعي العام من خلال التوجيهات العامة والإرشادات.

تطورات سوق الأسهم السعودية الرئيسة (تاسي) في عام 2023م

على صعيد تطورات مؤشرات التداول في السوق المالية السعودية في عام 2023م، أغلق مؤشر سوق الأسهم الرئيسية (تاسي) في نهاية العام عند مستوى 11,967.4 نقطة، مقارنةً مع 10,478.5 نقطة في نهاية العام السابق، وذلك بارتفاع بنحو 1,488.9 نقطة، وقد حقق المؤشر أعلى نقطة إغلاق خلال العام 2023م في يوم 31 ديسمبر حيث أغلق عند مستوى 11,967.4 نقطة. وارتفعت القيمة السوقية للأسهم المصدرة في نهاية عام 2023م بنسبة 14.0 في المئة لتبلغ 11,259.3 مليار ريال.

وانخفض عدد الأسهم المتداولة في عام 2023م بنسبة 0.8 في المئة حتى بلغ نحو 83.0 مليار سهم مقارنة بنحو 83.7 مليار سهم متداول في العام السابق. وانخفضت القيمة الإجمالية للأسهم المتداولة بنسبة 22.0 في المئة إلى أن بلغت نحو 1,333.1 مليار ريال مقابل 1,708.0 مليار ريال في العام السابق. في المقابل، سجل إجمالي عدد الصفقات المنفذة ارتفاعًا بنحو 7.0 في المئة حيث بلغ 94.0 مليون صفقة، مقابل 87.9 مليون صفقة نُفذت في العام السابق (جدول 6-1).

وبلغ المتوسط اليومي لقيمة الأسهم المتداولة في عام 2023م نحو 5.4 مليار ريال، مقارنة بنحو 6.9 مليار ريال في العام السابق، وبلغ المتوسط اليومي لعدد الأسهم المتداولة نحو 0.3 مليار سهم بانخفاض نسبته 1.2 في المئة. في المقابل ارتفع المتوسط اليومي لعدد الصفقات المنفذة بنحو 6.5 في المئة حتى بلغ نحو 377.6 ألف صفقة منفذة، مقابل 354.4 ألف صفقة نفذت في العام السابق.

جدول رقم 6-1: مؤشرات السوق الرئيسة (تاسي)

الفترة	عدد الأسهم المُتداولة* (مليار سهم)	التغير (%)	قيمة الأسهم المتداولة (مليار ريال)	التغير (%)	القيمة السوقية للأسهم المُصدرة (مليار ريال)	التغير (%)	عدد الصفقات (مليون صفقة)	التغير (%)	مؤشر السوق (تاسي)	التغير (%)
2020	186.0	220.1	2,087.8	137.2	9,101.8	0.8	76.7	170.1	8,689.5	3.6
2021	138.9	-25.3	2,235.9	7.1	10,009.2	10.0	91.9	19.8	11,281.7	29.8
2022	83.7	-39.7	1,708.0	-23.6	9,878.1	-1.3	87.9	-4.3	10,478.5	-7.1
2023	83.0	-0.8	1,333.1	-22.0	11,259.3	14.0	94.0	7.0	11,967.4	14.2

*بيانات معدلة لجميع إجراءات الشركات.

المصدر: تداول السعودية، قُربت الأرقام التي تظهر في الجدول لأقرب فاصلة عشرية.

تطورات سوق الأسهم الموازية (نمو)

أغلق مؤشر السوق الموازية (نمو)، في نهاية عام 2023م عند مستوى 24,529.0 نقطة، مقارنة بمستوى 19,417.3 نقطة في نهاية العام السابق، بارتفاع نسبته 26.3 في المئة. وحقق المؤشر أعلى نقطة إغلاق في عام 2023م عند مستوى 28,988.1 نقطة في تاريخ 18 يونية، وارتفعت القيمة السوقية للأسهم المصدرة بنحو 37.7 في المئة لتبلغ 48.3 مليار ريال في نهاية عام 2023م.

كما انخفض عدد الأسهم المتداولة في مؤشر السوق الموازية (نمو) في عام 2023م بنسبة 40.3 في المئة حتى بلغ نحو 0.6 مليار سهم، مقارنة بنحو 1.1 مليار سهم متداول في العام السابق. وانخفضت القيمة الإجمالية للأسهم المتداولة بنسبة 40.1 في المئة إلى أن بلغت نحو 8.1 مليار ريال، مقابل 13.5 مليار ريال في العام السابق. كذلك ارتفع عدد الصفقات المنفذة بنسبة 0.3 في المئة حتى وصل إلى 678.7 ألف صفقة، مقارنة بنحو 676.9 ألف صفقة نُفذت في العام السابق (جدول 6-2).

وبلغ المتوسط اليومي لقيمة الأسهم المتداولة في عام 2023م في السوق الموازية (نمو) نحو 32.4 مليون ريال. وكذلك بلغ المتوسط اليومي لعدد الأسهم المتداولة في عام 2023م نحو 2.6 مليون سهم، وبلغ المتوسط اليومي لعدد الصفقات المنفذة في عام 2023م نحو 2.7 ألف صفقة.

جدول رقم 6-2: مؤشرات سوق الأسهم السعودية (السوق الموازية - نمو)

الفترة	عدد الأسهم المتداولة* (مليار سهم)	التغير (%)	قيمة الأسهم المتداولة (مليار ريال)	التغير (%)	القيمة السوقية للأسهم المُصدرة (مليار ريال)	التغير (%)	عدد الصفقات المنفذة (ألف صفقة)	التغير (%)	مؤشر أسعار الأسهم	التغير (%)
2020	0.1	52.2	7.1	212.0	12.2	379.2	287.5	107.6	26,245.5	265.6
2021	0.5	289.9	11.4	59.8	19.0	56.2	394.0	37.0	25,975.8	-1.0
2022	1.1	129.2	13.5	18.6	35.1	84.4	676.9	71.8	19,417.3	-25.2
2023	0.6	-40.3	8.1	-40.1	48.3	37.7	678.7	0.3	24,529.0	26.3

*بيانات معدلة لجميع إجراءات الشركات.

المصدر: تداول السعودية، قُربت الأرقام التي تظهر في الجدول لأقرب فاصلة عشرية.

عدد المسجلين في تداول

ارتفع عدد المستثمرين المسجلين بما نسبته 5.7 في المئة مقارنة بالعام السابق، ليصل إلى نحو 6.2 مليون مستثمر. كما ارتفعت محافظ المستثمرين المسجلين في تداول ارتفاعًا طفيفًا بحوالي 2.1 ألف محفظة (جدول 6-3).

جدول رقم 6-3: عدد المستثمرين والمحافظ المسجلين في تداول

(نهاية الفترة)

الفترة	عدد المستثمرين المسجلين في تداول (مليون مستثمر)	التغير (%)	عدد محافظ المستثمرين المسجلين في تداول (مليون محفظة)	التغير (%)
2020	5.6	2.0	9.1	-8.4
2021	5.9	5.0	10.4	14.4
2022	5.8	-0.8	11.1	7.0
2023	6.2	5.7	11.1	0.0

المصدر: تداول السعودية، قُربت الأرقام التي تظهر في الجدول لأقرب فاصلة عشرية.

تطورات سوق الأسهم حسب القطاعات والشركات

حقق قطاع الخدمات الاستهلاكية المرتبة الأولى في عدد الأسهم المتداولة من بين القطاعات في عام 2023م، إذ بلغ عدد الأسهم المتداولة في القطاع نحو 18.4 مليار سهم، تشكل ما نسبته 22.1 في المئة من إجمالي عدد الأسهم المتداولة، وجاء قطاع الخدمات المالية في المرتبة الثانية في إجمالي عدد الأسهم المتداولة بنحو 17.9 مليار سهم تشكل ما نسبته 21.5 في المئة من إجمالي عدد الأسهم المتداولة، وحل قطاع المواد الأساسية في المرتبة الثالثة بنحو 6.7 مليار سهم تشكل ما نسبته 8.1 في المئة.

وأما عن قيمة الأسهم المتداولة في عام 2023م، فقد جاء قطاع المواد الأساسية في المرتبة الأولى بقيمة بلغت 225.9 مليار ريال تشكل ما نسبته 16.9 في المئة من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة، وحل قطاع البنوك في المرتبة الثانية بقيمة بلغت 221.4 مليار ريال تشكل ما نسبته 16.6 في المئة، وتلاه قطاع الطاقة في المرتبة الثالثة بقيمة بلغت نحو 120.3 مليار ريال تمثل ما نسبته 9.0 في المئة من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة.

وفيما يخص عدد الصفقات المُنفذة خلال عام 2023م، فقد كان النصيب المئوي الأكبر لقطاع المواد الأساسية حيث سجل نحو 16.5 مليون صفقة تشكل ما نسبته 17.6 في المئة من إجمالي عدد الصفقات المنفذة البالغ عددها 94.0 مليون صفقة، يليه قطاع البنوك بعدد 9.2 مليون صفقة تشكل ما نسبته 9.8 في المئة، وحل قطاع التأمين ثالثًا بنحو 6.4 مليون صفقة تمثل ما نسبته 6.8 في المئة من إجمالي عدد الصفقات المُنفذة (جدول 6-4).

جدول رقم 6-4: نشاط سوق الأسهم الرئيسة (تاسي) حسب القطاعات في عام 2023م

القطاع	عدد الأسهم المتداولة		قيمة الأسهم المتداولة		عدد الصفقات المنفذة	
	(مليار سهم)	النسبة للإجمالي	(مليار ريال)	النسبة للإجمالي	(مليون صفقة)	النسبة للإجمالي
الطاقة	3.9	4.8	120.3	9.0	5.6	6.0
المواد الأساسية	6.7	8.1	225.9	16.9	16.5	17.6
السلع الرأسمالية	2.7	3.3	40.9	3.1	4.1	4.3
الخدمات التجارية والمهنية	1.2	1.5	29.4	2.2	1.9	2.0
النقل	1.7	2.1	39.0	2.9	3.1	3.3
السلع طويلة الأجل	1.4	1.7	13.3	1.0	1.4	1.5
الخدمات الاستهلاكية	18.4	22.1	67.2	5.0	6.0	6.4
الإعلام والترفيه	0.3	0.4	14.7	1.1	1.2	1.3
تجزئة السلع الكمالية	1.9	2.2	42.8	3.2	4.0	4.2
تجزئة الأغذية	5.7	6.9	44.6	3.3	4.0	4.3
إنتاج الأغذية	1.6	1.9	62.2	4.7	5.3	5.6
الرعاية الصحية	1.7	2.0	59.1	4.4	4.4	4.6
الأدوية	0.2	0.2	13.0	1.0	1.0	1.0
البنوك	5.8	7.0	221.4	16.6	9.2	9.8
الخدمات المالية	17.9	21.5	26.3	2.0	2.3	2.4
التأمين	3.2	3.8	62.7	4.7	6.4	6.8
التطبيقات وخدمات التقنية	1.2	1.5	49.4	3.7	3.3	3.5
الاتصالات	2.4	2.8	85.8	6.4	4.9	5.3
المرافق العامة	0.7	0.9	47.1	3.5	3.1	3.3
الصناديق العقارية المتداولة	0.7	0.8	5.8	0.4	2.2	2.3
إدارة العقارات وتطويرها	3.8	4.6	62.2	4.7	4.1	4.3
المجموع	**83.0**	**100.0**	**1,333.1**	**100.0**	**94.0**	**100.0**

المصدر: تداول السعودية، قُربت الأرقام التي تظهر في الجدول لأقرب فاصلة عشرية.

وبالنظر إلى نشاط السوق الموازية (نمو) حسب القطاعات في عام 2023م، يتضح أن قطاع السلع الرأسمالية كان هو الأكثر نشاطًا بين القطاعات في عدد الأسهم المتداولة، إذ استحوذ على ما نسبته 22.1 في المئة من إجمالي عدد الأسهم المتداولة. وأما عن قيمة الأسهم المتداولة فقد استحوذ قطاع تجزئة وتوزيع السلع الكمالية على المرتبة الأولى بقيمة بلغت نحو 1,545.4 مليون ريال، تشكل ما نسبته 19.1 في المئة من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة. وأما فيما يتعلق بعدد الصفقات المنفذة في عام 2023م في سوق نمو، فيتبين استحواذ قطاع المواد الأساسية على النصيب الأكبر بعدد صفقات بلغ نحو 112.2 ألف صفقة تمثل ما نسبته 16.5 في المئة من إجمالي عدد الصفقات المنفذة (جدول 6-5).

جدول رقم 6-5: نشاط سوق الأسهم السعودية (السوق الموازية - نمو) حسب القطاعات في عام 2023م

القطاع	عدد الأسهم المتداولة		قيمة الأسهم المتداولة		عدد الصفقات المنفذة	
	مليون سهم	النسبة من الإجمالي (%)	مليون ريال	النسبة من الإجمالي (%)	ألف صفقة	النسبة من الإجمالي (%)
المواد الأساسية	99.1	15.5	1,128.1	14.0	112.2	16.5
السلع الرأسمالية	141.0	22.1	964.6	12.0	89.5	13.2
الخدمات التجارية والمهنية	71.2	11.2	410.0	5.1	39.7	5.9
النقل	2.8	0.4	209.4	2.6	18.8	2.8
الخدمات الإستهلاكية	42.9	6.7	552.8	6.9	43.6	6.4
تجزئة وتوزيع السلع الكمالية	66.2	10.4	1,545.4	19.1	85.6	12.6
تجزئة وتوزيع السلع الاستهلاكية	4.6	0.7	207.5	2.6	19.4	2.9
إنتاج الأغذية	29.8	4.7	773.5	9.6	61.7	9.1
المنتجات المنزلية و الشخصية	1.3	0.2	57.7	0.7	3.7	0.6
الرعاية الصحية	57.4	9.0	860.4	10.7	95.3	14.0
الخدمات المالية	0.6	0.1	20.5	0.3	3.4	0.5
التطبيقات وخدمات التقنية	30.1	4.7	805.2	10.0	62.7	9.2
الأجهزة والمعدات التقنية	10.0	1.6	32.5	0.4	6.1	0.9
المرافق العامة	1.2	0.2	64.5	0.8	3.9	0.6
الصناديق العقارية المتداولة	2.2	0.3	25.2	0.3	1.8	0.3
إدارة وتطوير العقارات	77.6	12.2	412.7	5.1	31.4	4.6
المجموع	638.2	100.0	8,070.2	100.0	678.7	100.0

المصدر: تداول السعودية، قُربت الأرقام التي تظهر في الجدول لأقرب فاصلة عشرية.

تطورات سوق الصكوك وأدوات الدين في عام 2023م

شهد سوق الصكوك وأدوات الدين عددًا من التطورات الإيجابية، ومن أبرزها ما يلي:

- اعتماد إستراتيجية تطوير سوق أدوات الدين والتي تتضمن أكثر من 35 مبادرة إستراتيجية للفترة 2023م-2025م، بالإضافة إلى اعتماد عشرة مؤشرات لقياس الأداء.
- إلغاء هيئة السوق المالية لحصتها من عمولة تداول الصكوك والسندات ابتداءًا من شهر مايو 2023م وذلك لتحفيز نشاطات السوق الثانوية لأدوات الدين والسيولة بشكل عام.
- تأسيس جي بي مورغان لمؤشر خاص لمتابعة إصدارات صكوك حكومة المملكة المقومة بالريال السعودي، ويسبق ذلك عادة الانضمام للمؤشرات العالمية كمؤشر جي بي مورغان للسندات الحكومية للأسواق الناشئة، مما يساهم في تعزيز الاستثمار الأجنبي في السوق المحلية.
- بدء استقبال هيئة السوق المالية لطلبات الحصول على الترخيص لممارسة أعمال السوق من فئة نظام التداول البديل في المملكة (الصكوك وأدوات الدين)، حيث أن أنظمة التداول البديل ستساهم في دعم سوق أدوات الدين في المملكة وتوسيع قاعدة المستثمرين فيها، وتوفير حلول تقنية فعّالة لتسهيل الربط والتداول.
- نشرت لجنة مؤسسات السوق المالية دليل سوق الصكوك وأدوات الدين، لتوعية المستثمرين والمصدرين على العديد من الجوانب الرئيسية للسوق، ومنها آليات الاستثمار وقنوات إصدار الصكوك وأدوات الدين. ويأتي ذلك بهدف توسيع قاعدة المستثمرين والمصدرين في السوق بما يساهم في تعميقه وزيادة السيولة فيه.

وعلى صعيد نشاط التداول في سوق الصكوك وأدوات الدين، تشير البيانات إلى ارتفاع ملحوظ في إجمالي الصفقات المنفذة لتبلغ 40.6 ألف صفقة خلال عام 2023م مقارنة بنحو 5.8 ألف صفقة خلال العام 2022م. كما بلغ إجمالي قيمة الإصدارات الإجمالية للصكوك وأدوات الدين المدرجة في السوق في العام 2023م نحو 549.8 مليار ريال.

وقد أغلق مؤشر سوق الصكوك والسندات عند مستوى 915.3 نقطة بانخفاض قدره 1.6 في المئة عن العام السابق، وبذلك يصبح إجمالي القيمة المتداولة نحو 19.0 مليار ريال في عام 2023م مقارنة بنحو 12.0 مليار ريال في عام 2022م، (جدول 6-6)، وبلغ حجم الصكوك والسندات المدرجة من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية الربع الرابع من العام 2023م نحو 13.8 في المئة، وبلغ حجم الصكوك والسندات غير المدرجة منها نحو 5.2 في المئة (رسم بياني 6-1).

جدول رقم 6-6: مؤشرات سوق الصكوك والسندات لعام 2023م

الفترة	إغلاق المؤشر (نقطة)	القيمة المتداولة (مليار ريال)	عدد الصفقات (ألف صفقة)
2022	929.7	12.0	5.8
2023	915.3	19.0	40.6
التغير (%)	-1.6	58.5	600.4

المصدر: التقرير السنوي الإحصائي (تداول) لعام 2023م، قُربت الأرقام التي تظهر في الجدول لأقرب فاصلة عشرية.

رسم بياني رقم 6-1: حجم الصكوك والسندات بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي لعام 2023م

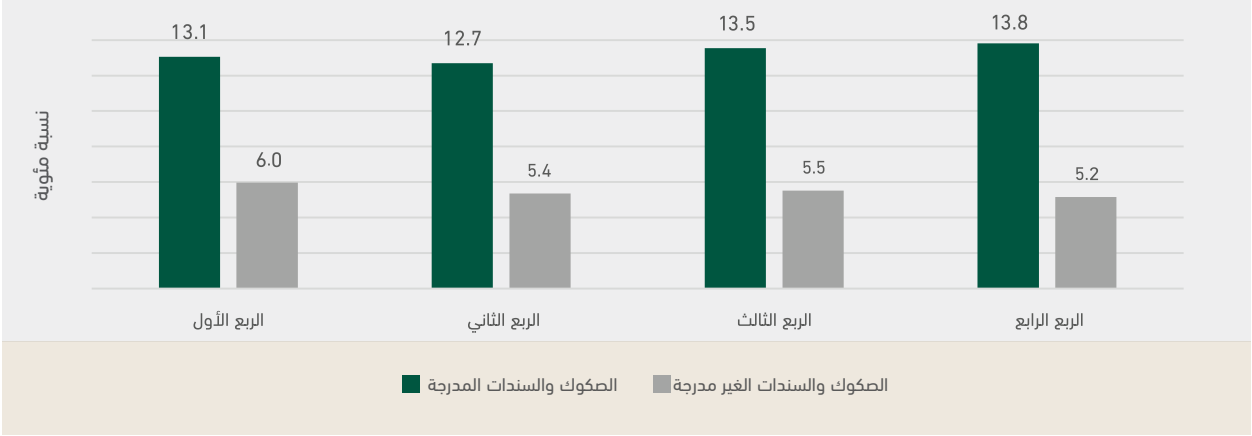

المصدر: تداول السعودية.

تطورات صناديق الاستثمار العامة في عام 2023م

ارتفع عدد صناديق الاستثمار التي تديرها شركات الاستثمار في المملكة في عام 2023م بنسبة 15.0 في المئة، ليصل إلى 291 صندوقًا، بعدد مشتركين بلغ نحو 1,080.5 ألف مشترك بنهاية عام 2023م، في المقابل انخفض إجمالي أصول الصناديق بنحو 2.8 في المئة حتى وصل إلى نحو 122.6 مليار ريال، إذ انخفضت الاستثمارات بالأصول الأجنبية لصناديق الاستثمار بنسبة 14.1 في المئة حتى وصلت إلى نحو 21.4 مليار ريال، كما انخفض حجم الاستثمارات بالأصول المحلية عن حجمه في العام السابق انخفاضًا طفيفًا بنحو 4.5 مليون ريال، والتي تُشكل ما نسبته 82.5 من إجمالي أصول الصناديق، في حين شكلت صناديق الاستثمار بالأصول الأجنبية ما نسبته 17.5 في المئة (جدول 6-7، ورسم بياني 6-2).

جدول رقم 6-7: أهم مؤشرات صناديق الاستثمار المدارة من شركات الاستثمار المحلية

الفترة	عدد الصناديق العامة	التغير (%)	الاستثمارات بالأصول المحلية (مليار ريال)	التغير (%)	الاستثمارات بالأصول الأجنبية (مليار ريال)	التغير (%)	إجمالي أصول الصناديق (مليار ريال)	التغير (%)	عدد المشتركين (ألف مشترك)	التغير (%)
2020	254	0.4	149.6	12.1	60.2	126.9	209.7	31.1	358.9	8.8
2021	256	0.8	147.7	-1.3	79.5	32.1	227.2	8.3	529.3	47.5
2022	253	-1.2	101.2	-31.5	24.9	-68.6	126.1	-44.5	652.9	23.3
2023	291	15.0	101.2	0.0	21.4	-14.1	122.6	-2.8	1,080.5	65.5

المصدر: هيئة السوق المالية، قُربت الأرقام التي تظهر في الجدول لأقرب فاصلة عشرية.

رسم بياني رقم 6-2: أصول صناديق الاستثمار لدى شركات الاستثمار المحلية

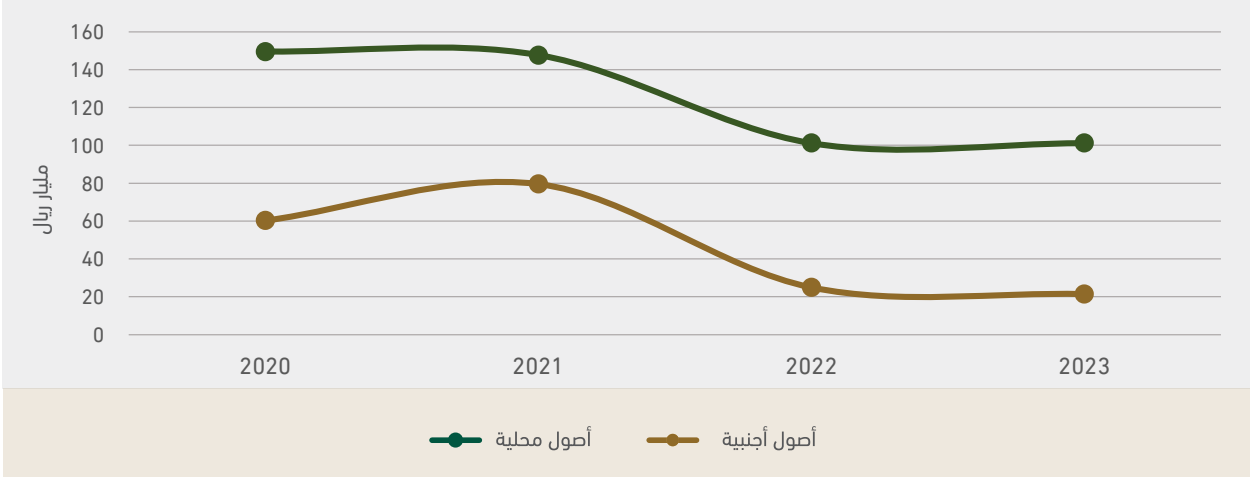

المصدر: هيئة السوق المالية.

وعلى الصعيد الإجمالي تُشكل قيم أصول الصناديق الإستثمارية العامة مانسبته 22.0 من إجمالي قيم أصول الصناديق الاستثمارية المدارة بنهاية عام 2023م. وباستعراض مؤشرات صناديق الاستثمار العامة حسب نوع الإستثمار فقد ارتفعت قيمة أصول صناديق الأسهم بنحو 21.4 في المئة لتبلغ 28.2 مليار ريال، كما ارتفعت صناديق الاستثمار العقاري المتداول بنحو 10.0 في المئة لتبلغ 27.7 مليار ريال في نهاية عام 2023م، كما ارتفعت صناديق الاستثمار في أدوات الدين بما نسبته 17.8 في المئة لتبلغ 23.0 مليار ريال، كما ارتفعت صناديق الاستثمار القابض والصناديق الأخرى بما نسبته 61.4 في المئة و 114.4 في المئة على التوالي. في المقابل انخفضت قيم الأصول في كل من صناديق الاستثمار في أسواق النقد بنحو 38.3 في المئة، وصناديق المؤشرات المتداولة بنسبة 57.4 في المئة، بالإضافة إلى صناديق الاستثمار العقاري بنحو 56.6 في المئة (جدول رقم 6-8).

جدول رقم 6-8: أصول صناديق الاستثمار المدارة من قبل شركات الاستثمار المحلية موزعة حسب نوع الاستثمار

(مليار ريال)

الفترة	أسهم	أدوان دين	أسواق نقد	عقاري	قابض	متوازن	المؤشرات المتداولة	الاستثمار العقاري المتداول	أخرى	إجمالي الأصول
2022	23.3	19.6	49.6	0.7	2.8	--	1.5	25.2	3.4	126.1
2023	28.2	23.0	30.6	0.3	4.6	0.1	0.6	27.7	7.4	122.6
التغير (%)	21.4	17.8	-38.3	-56.6	61.4	--	-57.4	10.0	114.4	-2.8

المصدر: هيئة السوق المالية، قُربت الأرقام التي تظهر في الجدول لأقرب فاصلة عشرية.

تطورات سوق المشتقات المالية في عام 2023م

يعد إطلاق سوق المشتقات المالية في 30 أغسطس 2020م أحد أهم المبادرات الرئيسة لبرنامج تطوير القطاع المالي، ويعدُّ هذا الإطلاق حجر الأساس لتطوير السوق المالية السعودية (تداول) لتصبح سوقًا ماليةً متقدّمة، حيث تتيح أدوات المشتقات المالية للمستثمرين في السوق السعودية فرصًا لتنويع استثماراتهم بالإضافة لكونها أدوات تحوط تعزز من كفاءة إدارة المخاطر في السوق. ومن هذا المنطلق، طُرحت العقود المستقبلية لمؤشر «إم تي 30» لتكون أول منتج توفره سوق تداول من منتجات المشتقات المالية، وتقوم هذه العقود بتتبع مؤشر «إم إس سي آي تداول 30» أو المعروف بمؤشر «إم تي 30»، الذي يوفر معيارًا لأكبر 30 شركة مدرجة في السوق وأكثرها سيولة. وفيما يخص أبرز تطورات سوق المشتقات المالية في عام 2023م، فقد بدأ تداول عقود الخيارات للأسهم المفردة اعتبارًا من يوم الإثنين 1445/05/13هـ الموافق 27 نوفمبر 2023م، إذ يمكن للمستثمرين تداول عقود الخيارات للأسهم المفردة على 4 شركات مدرجة كأصول أساسية لها، وتعد عقود الخيارات للأسهم المفردة ثالث منتج يتم طرحه في سوق المشتقات المالية السعودية. وبالنظر إلى إحصائيات السوق المالية للعام 2023م، بلغ إجمالي عدد الصفقات نحو 425 صفقة منفذة، بقيمة متداولة بلغت نحو 161.3 مليون ريال وبلغ إجمالي الكمية المتداولة خلال عام 2023م نحو 6,780 عقد (جدول 6-9).

جدول رقم 6-9: إحصائيات سوق المشتقات المالية خلال عام 2023م

العقد	الصفقات المنفذة	القيمة المتداولة (ريال)	الكمية المتداولة
عقود الخيارات للأسهم المفردة	119	101,159	888
إجمالي العقود المستقبلية للمؤشرات	251	136,867,750	922
العقود المستقبلية للأسهم المفردة	55	24,359,500	4,970
الإجمالي	**425**	**161,328,409**	**6,780**

المصدر: تداول السعودية، قُربت الأرقام التي تظهر في الجدول لأقرب فاصلة عشرية.

قطاع المصرفية الإسلامية

استمرت المصرفية الإسلامية في المملكة في تحقيق نمو ملحوظ في إجمالي الأصول التي تشمل المصارف والنوافذ الإسلامية[6]، حيث ارتفع إجمالي الأصول الإسلامية بنسبة 9.8 في المئة لتبلغ نحو 2,981.7 مليار ريال في نهاية عام 2023م، مقارنةً بنحو 2,714.6 مليار ريال في نهاية عام 2022م. وارتفع التمويل المصرفي المتوافق مع أحكام ومبادئ الشريعة بنحو 10.4 في المئة حتى بلغ نحو 2,181.7 مليار ريال، وارتفعت الودائع أيضًا بنسبة 5.3 في المئة مسجلةً 1,973.6 مليار ريال (جدول 6-10).

جدول رقم 6-10: مؤشرات المصرفية الإسلامية

(مليار ريال)

الفترة	إجمالي الأصول	إجمالي التمويل	إجمالي الودائع
2020	2,041.0	1,461.9	1,570.2
2021	2,413.3	1,724.3	1,768.0
2022	2,714.6	1,976.5	1,873.7
2023	**2,981.7**	**2,181.7**	**1,973.6**

المصدر: البنك المركزي السعودي، قُربت الأرقام التي تظهر في الجدول لأقرب فاصلة عشرية.

التمويل المصرفي المتوافق مع أحكام ومبادئ الشريعة

حقق التمويل المصرفي المتوافق مع أحكام ومبادئ الشريعة المقدم من المصارف والنوافذ الإسلامية في المملكة نموًا سنويًا نسبته 10.4 في المئة، ليبلغ 2,181.7 مليار ريال في نهاية عام 2023م مقارنةً بنحو 1,976.5 مليار ريال في نهاية عام 2022م، وتتكون صيغ التمويل المتوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة من عقود المرابحة والتورق والإجارة والمضاربة والمشاركة وغيرها. وشكلت عقود المرابحة في عام 2023م النسبة الأعلى من إجمالي عقود التمويل بنحو 52.5 في المئة (1,145.5 مليار ريال)، تلتها عقود التورق بنسبة 36.5 في المئة (795.5 مليار ريال)، في حين مثّلت عقود الإجارة نسبة 9.2 في المئة (200.9 مليار ريال). أما النسبة المتبقية البالغة 1.8 في المئة، فتوزعت على عقود المضاربة والمشاركة وأخرى (جدول 6-11).

جدول رقم 6-11: عقود التمويل المتوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة

(مليار ريال)

الفترة	المرابحة	التورق	إجارة	المضاربة	المشاركة	أخرى*	إجمالي التمويل
2020	646.4	561.8	229.0	1.6	1.8	21.3	**1,461.9**
2021	879.0	640.5	178.3	1.9	1.3	23.2	**1,724.3**
2022	1,049.5	709.6	180.7	1.8	1.4	33.4	**1,976.5**
2023	1,145.5	795.5	200.9	1.7	1.9	36.3	**2,181.7**

*أخرى تشمل البطاقات الائتمانية وصيغ التمويل الأخرى المتوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة.

المصدر: البنك المركزي السعودي، قُربت الأرقام التي تظهر في الجدول لأقرب فاصلة عشرية.

[6] هي جزء منفصل من عمليات المصارف التقليدية (قد تكون فرعا للمصرف أو وحدة متخصصة تابعة له)، توفر خدمات التمويل والاستثمار المتوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة في جانبي الموجودات والمطلوبات-البنك المركزي السعودي (إطار الحوكمة الشرعية للمصارف والبنوك المحلية العاملة في المملكة).

الودائع المصرفية المتوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة

تتألف الودائع المصرفية المتوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة من الودائع تحت الطلب والودائع الادخارية والزمنية المودعة في المصارف والنوافذ الإسلامية. وقد بلغ إجمالي الودائع المصرفية المتوافقة مع الشريعة بنهاية عام 2023م نحو 1,973.6 مليار ريال مقابل 1,873.7 مليار ريال في العام السابق، تُشكل منها النوافذ الإسلامية نحو 50.3 في المئة (992.3 مليار ريال) والمصارف الإسلامية ما نسبته 49.7 في المئة (981.2 مليار ريال). ويعود هذا الارتفاع إلى النمو في الودائع المدرة للربح التي تتضمن ودائع المرابحة وغيرها بنسبة 16.7 في المئة مسجلةً 517.1 مليار ريال، إضافة إلى النمو في حسابات الاستثمار بمشاركة الأرباح بنسبة 38.8 في المئة حتى بلغت 185.5 مليار ريال. في المقابل انخفضت الودائع تحت الطلب بنسبة 2.0 على أساس سنوي حتى بلغت 1,271.0 مليار ريال (جدول 6-12).

جدول رقم 6-12: الودائع المصرفية المتوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة بنهاية العام 2023

(مليار ريال)

الودائع المصرفية المتوافقة مع الشريعة	المصارف الإسلامية	التغير (%)	النوافذ الإسلامية	التغير (%)	الإجمالي	التغير (%)
حسابات الاستثمار بمشاركة الأرباح	180.7	40.2	4.8	1.2	**185.5**	38.8
الودائع تحت الطلب	557.2	3.9	713.8	-6.2	**1,271.0**	-2.0
الودائع المدرة للربح	243.3	3.6	273.8	31.6	**517.1**	16.7
الإجمالي	**981.2**	**9.0**	**992.3**	**1.9**	**1,973.6**	**5.3**

المصدر: البنك المركزي السعودي، قُربت الأرقام التي تظهر في الجدول لأقرب فاصلة عشرية.

الخدمات المالية الإسلامية غير المصرفية

الصكوك

بلغت قيمة الصكوك القائمة للمصارف والمؤسسات المالية بنهاية عام 2023م نحو 82.9 مليار ريال مقابل 72.6 مليار ريال بنهاية عام 2022م، في حين بلغت صكوك الشركات والمؤسسات غير المالية نحو 39.1 مليار ريال مقابل 39.7 مليار ريال بنهاية عام 2022م. وعلى صعيد الصكوك المطروحة من خلال منصات طرح أدوات الدين خلال عام 2023م، فقد بلغ عدد الصكوك نحو 1,084 صكًا بقيمة إجمالية بلغت 1,516.5 مليون ريال مقابل 269 صكًا بقيمة 440.4 مليون ريال خلال عام 2022م (جدول 6-13).

جدول رقم 6-13: قيمة وعدد الصكوك المطروحة من خلال منصات طرح أدوات الدين

الفترة	عدد الصكوك	القيمة (مليون ريال)
2022	269	440.4
2023	1,084	1,516.5
التغير (%)	**303.0**	**244.3**

المصدر: هيئة السوق المالية – النشرة الإحصائية ربع السنوية – العدد 39 الربع الأول لعام 2024م، قُربت الأرقام التي تظهر في الجدول لأقرب فاصلة عشرية.

صناديق الاستثمار المتوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة

تستحوذ صناديق الاستثمار المتوافقة مع الشريعة في المملكة على 27.5 في المئة من الأصول المدارة التابعة لصناديق الاستثمار الإسلامية عالميًّا، وفقًا لتقرير استقرار صناعة الخدمات المالية الإسلامية الصادر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية لعام 2023م.

وقد بلغت قيمة الأصول المدارة التابعة للصناديق المتوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة في المملكة نحو 115.9 مليار ريال في نهاية عام 2023م، وبلغ عدد الصناديق الاستثمارية المتوافقة مع الشريعة 242 صندوقًا استثماريًا، وتنوعت استثمارات صناديق الاستثمار في الأصول المتوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة، حيث شكلت صناديق الأسهم نحو 40.1 في المئة من إجمالي عدد الصناديق الاستثمارية حيث بلغ عددها نحو 97 صندوقًا بقيمة أصول بلغت 23.2 مليار ريال، وتلتها صناديق أسواق النقد بحوالي 41 صندوقًا بقيمة إجمالية للأصول بلغت 29.4 مليار ريال، وشكل الاستثمار في أسواق النقد النصيب الأكبر من حيث حجم الاستثمارات بنسبة بلغت 25.4 في المئة، تلتها صناديق الاستثمار العقارية بحوالي 24 صندوقًا بإجمالي قيمة بلغت نحو 28.0 مليار ريال (رسم بياني 6-3).

رسم بياني رقم 6-3: أصول صناديق الاستثمار العامة المتوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة

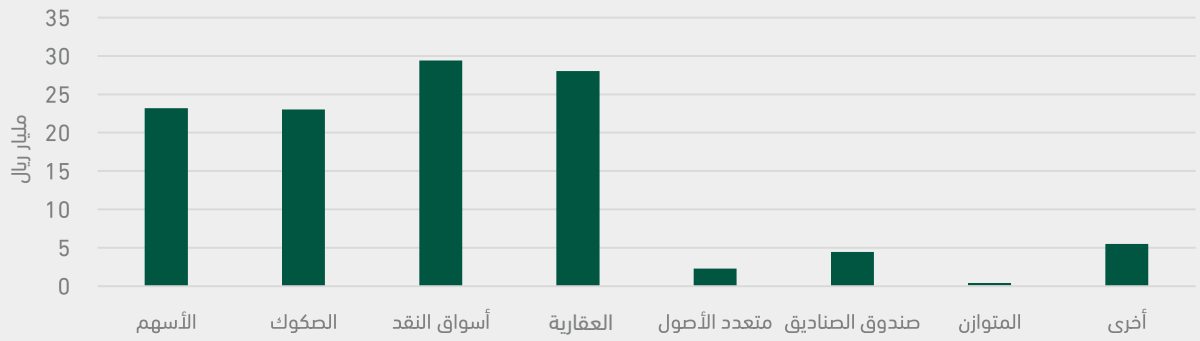

المصدر: هيئة السوق المالية.

التقنية المالية الإسلامية

واصل سوق التقنية المالية الإسلامية نموه، وأظهر القطاع أيضًا المرونة والابتكار في تقديم منتجات تقنية مبتكرة، وحلول تقنية في مختلف القطاعات مثل البنوك الرقمية والإقراض والتأمين وإدارة الثروات. وجاءت المملكة العربية السعودية كذلك في مقدمة الدول الإسلامية من حيث حجم المعاملات والأصول تحت الإدارة تلتها إيران وماليزيا والإمارات العربية المتحدة وإندونيسيا والكويت، وتشكل الأسواق الستة مجتمعة ما نسبته 85.0 في المئة من حجم سوق التقنية المالية الإسلامية العالمي (رسم بياني 6-4).

رسم بياني رقم 6-4: حجم سوق التقنية المالية الإسلامية في العام 2023م

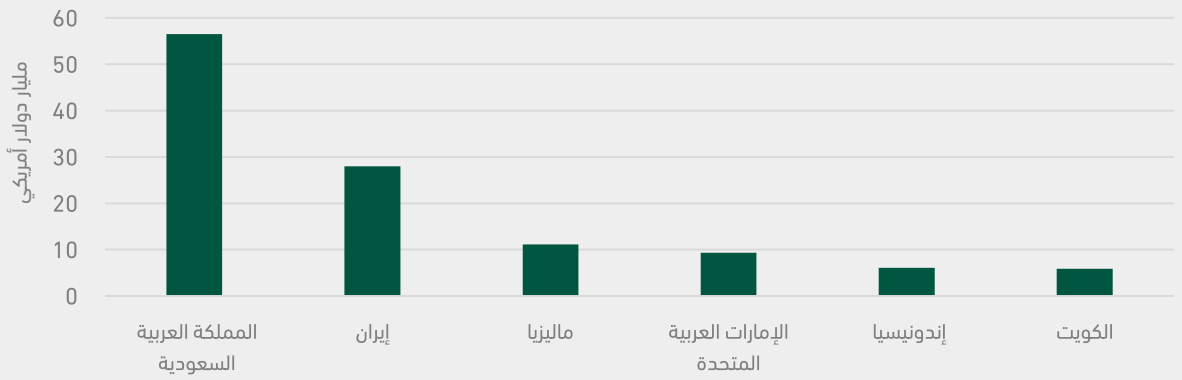

المصدر: تقرير التقنية المالية الإسلامية العالمي 2024-2023م.

قطاع التأمين

تعد هيئة التأمين الجهة المعنية لتنظيم قطاع التأمين في المملكة العربية السعودية، والتي أُنشئت بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (85) بتاريخ 2023/8/15م. وتهدف الهيئة إلى تنظيم قطاع التأمين في المملكة والإشراف والرقابة عليه بما يدعمه ويعزز من فاعليته، وتعمل كذلك على تنمية الوعي التأميني، وحماية حقوق المؤمن لهم والمستفيدين، واستقرار القطاع، والمساهمة في الاستقرار المالي والعمل على ترسيخ مبادئ العلاقة التعاقدية التأمينية وأركانها.

أولًا: التطورات التنظيمية المتعلقة بالنشاط الإشرافي على قطاع التأمين في عام 2023م

يتم العمل على تحديث الأنظمة واللوائح والتعليمات وتطويرها بشكل مستمر بما يتناسب مع تغيرات القطاع بشكل خاص والاقتصاد بشكل عام، ولأجل ذلك، فقد تم إصدار عدد من القواعد والتنظيمات التي تتعلق بجميع الجوانب المنظمة للقطاع من أبرزها:

- تعديل على قواعد التأمين الشامل على المركبات والتي تنظم العلاقة التعاقدية بين شركة التأمين والمؤمن له.
- إصدار تعليمات تغطيات التأمين البحري بالتعاون مع الهيئة العامة للنقل لوضع إطار شامل وتنظيمي لتغطيات التأمين البحري، ولضمان الامتثال لأحكام الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المنضمة إليها المملكة، ولأحكام النظام البحري التجاري؛ ومن المتوقع أن تسهم هذه التعليمات في تحسين جودة الخدمات التأمينية المقدمة، وحفظ حقوق المؤمن لهم والمستفيدين من منتجات التأمين البحري.
- اعتماد قواعد التقنية المالية التأمينية؛ تنظم هذه القواعد العلاقة ما بين الممارسين للتقنية المالية وعملائهم، بما يضمن حقوق أطراف العلاقة، إلى جانب توفير الخدمات المناسبة للمستفيدين من الأعمال.
- تحديث بعض مواد الوثيقة الموحدة للتأمين الإلزامي على المركبات.

ثانيًا: التوطين في قطاع التأمين

بلغ إجمالي عدد موظفي شركات التأمين بنهاية عام 2023م ما إجماليه 10,623 موظفًا وموظفةً، شكّل الموظفون السعوديون منهم ما نسبته 79.4 في المئة من إجمالي العاملين في شركات التأمين، حيث ارتفعت نسبة السعوديين في المناصب غير الإدارية إلى 82.2 في المئة، وبلغت نسبة السعوديين في المناصب الإدارية نحو 68.8 في المئة (جدول 6-14).

جدول رقم 6-14: نسب التوطين في شركات التأمين

الفترة	2022		المجموع	2023		المجموع
الجنسية	عدد الموظفين في المناصب غير الإدارية	عدد الموظفين في المناصب الإدارية		عدد الموظفين في المناصب غير الإدارية	عدد الموظفين في المناصب الإدارية	
سعودي	6,765	1,471	**8,236**	6,906	1,531	**8,437**
غير سعودي	1,550	642	**2,192**	1,492	694	**2,186**
الإجمالي	**8,315**	**2,113**	**10,428**	**8,398**	**2,225**	**10,623**
نسبة التوطين (%)	**81.4**	**69.6**	**79.0**	**82.2**	**68.8**	**79.4**

المصدر: هيئة التأمين - تقرير سوق التأمين السعودي 2023م، قُربت الأرقام التي تظهر في الجدول لأقرب فاصلة عشرية.

وبلغ إجمالي عدد موظفي شركات المهن الحرة المتعلقة بالتأمين بنهاية عام 2023م ما إجماليه 6،848 موظفًا وموظفةً، شكّل الموظفون السعوديون منهم ما نسبته 83.3 في المئة من إجمالي العاملين في شركات المهن الحرة، حيث ارتفعت نسبة السعوديين في المناصب غير الإدارية إلى 82.6 في المئة مقابل 80.8 في المئة العام السابق، وبلغت نسبة السعوديين في المناصب الإدارية نحو 86.4 في المئة مقابل 83.8 في المئة في العام السابق (جدول 6-15).

جدول رقم 6-15: نسب التوطين في شركات المهن الحرة

الفترة	2022		المجموع	2023		المجموع
الجنسية	عدد الموظفين في المناصب غير الإدارية	عدد الموظفين في المناصب الإدارية		عدد الموظفين في المناصب غير الإدارية	عدد الموظفين في المناصب الإدارية	
سعودي	4,660	899	**5,559**	4,704	998	**5,702**
غير سعودي	1,107	174	**1,281**	989	157	**1,146**
الإجمالي	**5,767**	**1,073**	**6,840**	**5,693**	**1,155**	**6,848**
نسبة التوطين (%)	**80.8**	**83.8**	**81.3**	**82.6**	**86.4**	**83.3**

المصدر: هيئة التأمين - تقرير سوق التأمين السعودي 2023م، قُربت الأرقام التي تظهر في الجدول لأقرب فاصلة عشرية.

ثالثًا: سوق التأمين خلال عام 2023م

أ- أداء السوق بشكل عام

انتعش قطاع التأمين خلال العام 2023م، وسجل إجمالي أقساط التأمين المكتتبة نموًا بنسبة 22.7 في المئة مقارنة بالعام السابق بالغًا 65.5 مليار ريال. إضافة لذلك، رفع قطاع التأمين من مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي من 2.3 في المئة في عام 2022م إلى 2.6 في المئة بنهاية عام 2023م. وارتفع إجمالي المطالبات المدفوعة بنسبة 21.1 في المئة حتى بلغ ما قيمته 41.1 مليار ريال بنهاية عام 2023م مقارنة بقيمة 34.0 مليار ريال في عام 2022م.

ب- عمق سوق التأمين وكثافته

ارتفعت مساهمة قطاع التأمين في الناتج المحلي الإجمالي بنحو 0.4 نقطة مئوية لتبلغ 1.6 في المئة في عام 2023م، كما زادت مساهمته في الناتج المحلي غير النفطي بنحو 0.3 نقطة مئوية لتبلغ 2.6 في المئة (رسم بياني 6-5).

رسم بياني رقم 6-5: عمق التأمين وكثافته

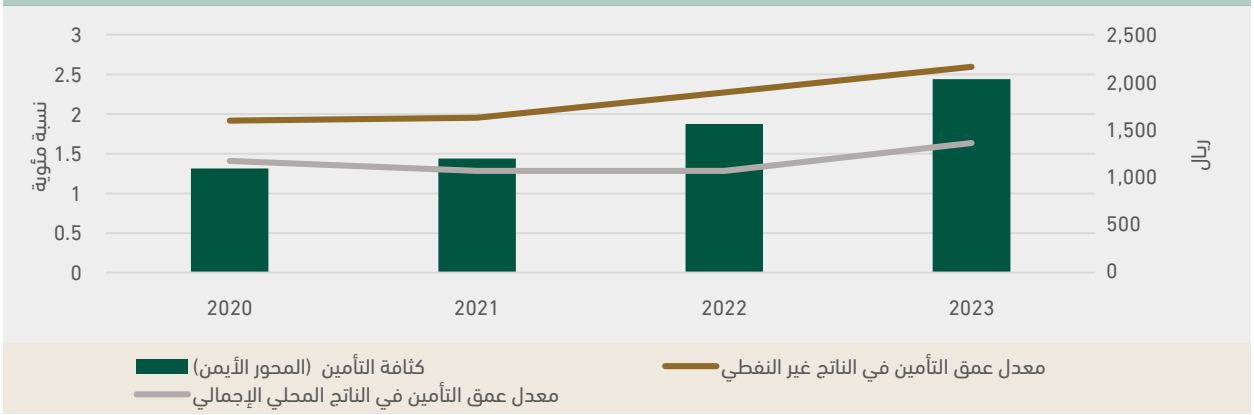

المصدر: هيئة التأمين - تقرير سوق التأمين السعودي 2023م.

رابعًا: مجلس الضمان الصحي التعاوني

بلغ عدد المشمولين بالتغطية الصحية من المؤمن لهم نحو 7.9 مليون مؤمن له في نهاية عام 2023م، كما بلغ عدد الشركات المؤهلة لبيع وثائق الضمان الصحي 24 شركة مؤهلة، وعدد شركات إدارة مطالبات التأمين 3 شركات. فيما يتعلق بالمرافق الصحية المُعتمدة من قبل المجلس لتقديم الرعاية الصحية فقد بلغ عددها 6,159 مرفقًا صحيًا في نهاية عام 2023م، وكان التركز الجغرافي الأعلى في منطقة الرياض بنصيب مئوي بلغ 32.8 في المئة (2,020 مرفق صحي)، تلتها منطقة مكة المكرمة بنصيب مئوي بلغ 23.0 في المئة (1,419 مرفق صحي)، وجاءت منطقة الشرقية في المرتبة الثالثة بنصيب مئوي بلغ 18.6 في المئة (1,144 مرفق صحي)، وفيما توزعت المرافق البالغ عددها 1,576 مرفقًا صحيًا على بقية مناطق المملكة.

قطاع التمويل

يتولى البنك المركزي السعودي مهام مراقبة قطاع التمويل غير المصرفي وتنظيمه وتطوير بيئته التنظيمية وفقًا لأفضل الممارسات المعمول بها، وبما يواكب آخر التطورات في صناعة التمويل. ويحرص البنك المركزي على ضمان مناسبة الأنظمة واللوائح، ومساهمتها في زيادة نمو قطاع التمويل وحفظ حقوق المتعاملين فيه. إضافة لذلك، يعمل البنك المركزي على دعم قطاع التمويل وتمكينه من خلال السماح بدخول أنشطة تمويلية جديدة تعزز القطاع وتدعمه، وجذب شريحة جديدة من المستثمرين والشركات من أصحاب رؤوس الأموال المتوسطة للعمل تحت إشرافه مع ضمان كفاءة عمل هذه الشركات بالحرص على التزامها بحوكمة الشركات وإدارة المخاطر والالتزام وحماية العملاء.

أولًا: التطورات التنظيمية المتعلقة بالنشاط الإشرافي على قطاع التمويل في عام 2023م

أصدر البنك المركزي من منطلق دوره الرقابي والإشرافي على شركات التمويل عددًا من التعاميم والقواعد في عام 2023م، اشتملت على عدة مواضيع تنظم قطاع شركات التمويل والتقنيات المالية وتدعمه، وترفع مستوى كفاءة التعاملات المالية ومرونتها، وتمكن الابتكار في الخدمات المالية المقدمة. ويهدف البنك المركزي بذلك إلى تعزيز مستوى الشمول المالي في المملكة، وتمكين وصول الخدمات المالية إلى جميع شرائح المجتمع، ولتعزيز عدالة التعاملات في القطاع المالي وتقليص فجوات الاختلاف والتفاوت في عقود التمويل بين جهات التمويل.

ومن أبرز التطورات التي شهدها قطاع التمويل في عام 2023م ما يلي:

- تعديل المادة (الثامنة) من اللائحة التنفيذية لنظام مراقبة شركات التمويل: وذلك بهدف تنمية قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة باستقطاب مجموعة جديدة من المستثمرين؛ لإنشاء شركات تمويل متخصصة في تمويل هذه المنشآت، وشمل التعديل تخفيف متطلب رأس المال لهذه الشركات إلى مبلغ 50 مليون ريال بدلًا من 100 مليون ريال.
- حصر عمليات إسناد مهام تحصيل ديون البنوك والمصارف وشركات التمويل على منشآت تحصيل ديون جهات التمويل المرخصة من البنك المركزي: وذلك انطلاقًا من دور البنك المركزي الإشرافي والرقابي على البنوك والمصارف وشركات التمويل ومنشآت تحصيل ديون جهات التمويل، وتحقيقًا لاستقرار القطاع وحماية حقوق المتعاملين فيه.
- إصدار تعليمات ممارسة نشاط الوساطة الرقمية: تهدف التعليمات إلى وضع الحد الأدنى من المعايير والإجراءات اللازمة لمزاولة نشاط الوساطة الرقمية، بما يساهم في تحقيق أعمال الإشراف والرقابة ونمو النشاط واستقراره وعدالة التعاملات فيه.
- إصدار قواعد احتساب معدل النسبة السنوية (APR): تهدف القواعد إلى تطوير ممارسات الإفصاح عن معدل النسبة السنوي للعملاء الأفراد عند حصولهم على منتجات التمويل، وتوحيد آلية احتسابه لدى جميع جهات التمويل.
- إصدار قواعد تنظيم شركات الدفع الآجل (BNPL): تهدف القواعد إلى تنظيم أحكام الترخيص لهذا النوع من الشركات، ووضع الحد الأدنى من المعايير والإجراءات اللازمة لمزاولة النشاط بما يساهم في نموه واستدامته، دون إغفال للمبادئ والقواعد الخاصة بحماية عملاء المؤسسات المالية وحقوقهم.
- إنطلاقًا من جهود البنك المركزي المستمرة لحماية عملاء المؤسسات المالية؛ ولتقليص فجوات الاختلاف والتفاوت في عقود التمويل الاستهلاكي بين جهات التمويل؛ أصدر البنك المركزي في فبراير من عام 2023م الصيغة النموذجية لعقد التمويل الاستهلاكي للأفراد، على أن يتم التقيد بتطبيق الصيغة النموذجية في 2023/07/01م.

ثانيًا: التطورات المالية لقطاع شركات التمويل

الأصول والخصوم وحقوق الملكية

حققت معظم مؤشرات قطاع شركات التمويل نسب نمو بمعدلات متفاوتة؛ إذ ارتفع إجمالي أصول شركات التمويل بنسبة 12.6 في المئة بنهاية عام 2023م ليبلغ ما يقارب 64.2 مليار ريال مقابل 57.0 مليار ريال بنهاية عام 2022م. وارتفع إجمالي الخصوم وحقوق الملكية بنسبة 16.4 في المئة و 6.7 في المئة على التوالي (رسم بياني 6-6).

رسم بياني رقم 6-6: المركز المالي لقطاع شركات التمويل

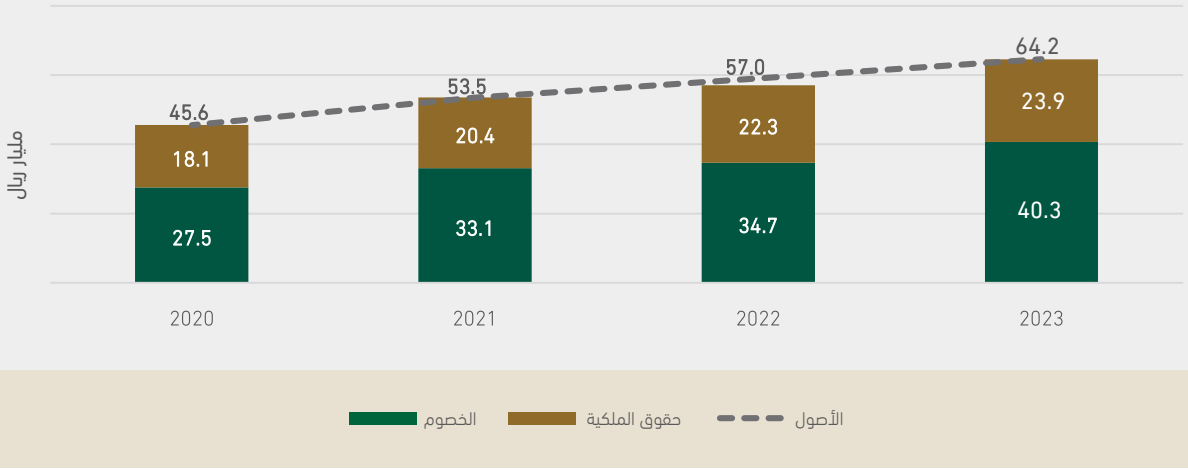

المصدر: البنك المركزي السعودي.

المحفظة التمويلية

استمر نمو المحفظة التمويلية للقطاع إذ بلغ إجمالي صافي المحفظة التمويلية بنهاية عام 2023م ما يقارب 84.7 مليار ريال بارتفاع يُقدر بنحو 12.3 في المئة مقارنة بنهاية عام 2022م (رسم بياني 6-7)، وتوزعت التمويلات المُقدمة من شركات التمويل على القطاعات الرئيسة من أفراد وقطاع تمويل المنشآت صغيرة ومتوسطة ومتناهية الصغر وقطاع الشركات. وشكلت التمويلات المُقدمة لقطاع الأفراد الجزء الأكبر من مجموع صافي التمويلات المُقدمة بنسبة 76.7 في المئة، وبلغت نسبة التمويلات المُقدمة لقطاع المنشآت صغيرة ومتوسطة ومتناهية الصغر نحو 20.4 في المئة، أما نسبة التمويلات المُقدمة للشركات فقد بلغت 2.9 في المئة من صافي مجموع المحفظة التمويلية لقطاع شركات التمويل (رسم بياني 6-8).

رسم بياني رقم 6-7: إجمالي المحفظة التمويلية (داخل الميزانية وخارجها)

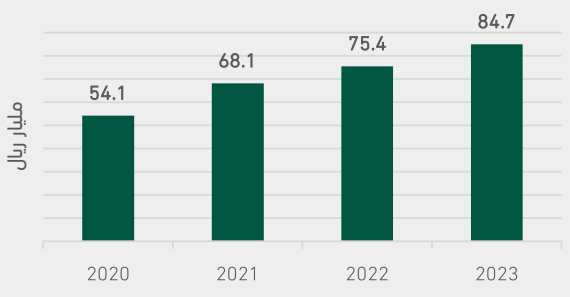

المصدر: البنك المركزي السعودي.

رسم بياني رقم 6-8: المحفظة التمويلية حسب القطاع الممول بنهاية عام 2023م

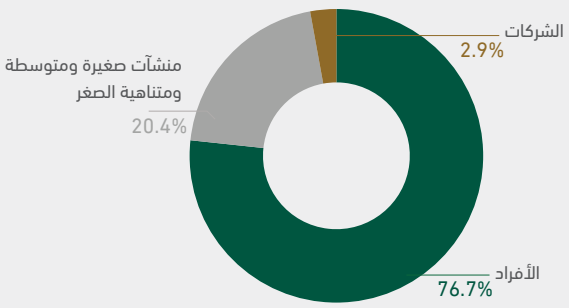

المصدر: البنك المركزي السعودي.

وبلغت التمويلات المُقدمة للقطاع العقاري بنوعيه السكني والتجاري نحو 27.2 مليار ريال، بما نسبته 32.0 في المئة من إجمالي المحفظة التمويلية، يليهما بذلك التمويل الاستهلاكي وتمويل المركبات بنسبة 27.0 في المئة و25.0 في المئة على التوالي، وبإجمالي بلغ نحو 44.5 مليار ريال لكلا النشاطين، وجاءت بطاقات الائتمان بأقل نسبة مساهمة في المحفظة التمويلية بنحو 2.0 في المئة (رسم بياني 6-9).

رسم بياني رقم 6-9: المحفظة التمويلية حسب الأنشطة بنهاية عام 2023م

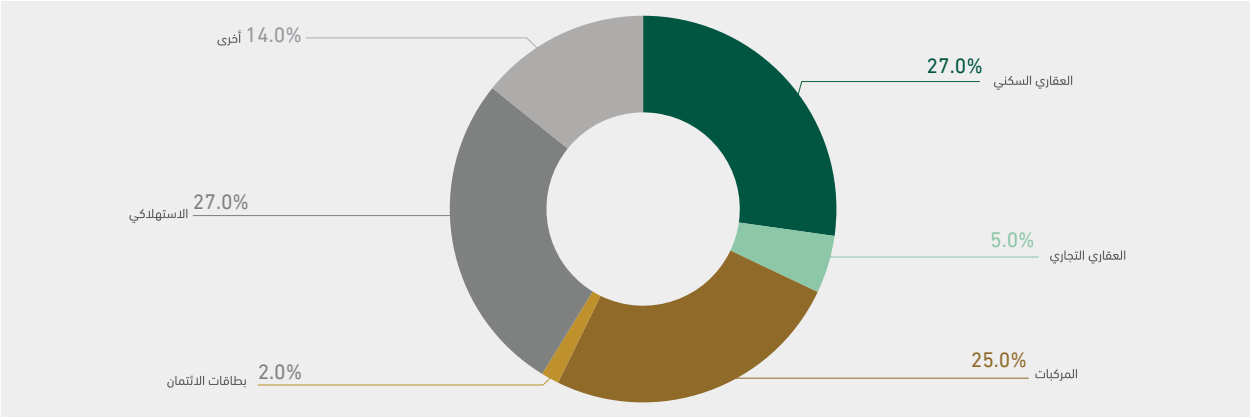

المصدر: البنك المركزي السعودي.

ثالثًا: نسب التوطين في قطاع التمويل

انخفضت نسب التوطين في قطاع التمويل في عام 2023م بنحو 0.3 نقطة مئوية لتبلغ 85.8 في المئة مقابل 86.1 في المئة في عام 2022م (رسم بياني 6-10).

رسم بياني رقم: 6-10: نسب التوطين لدى قطاع شركات التمويل

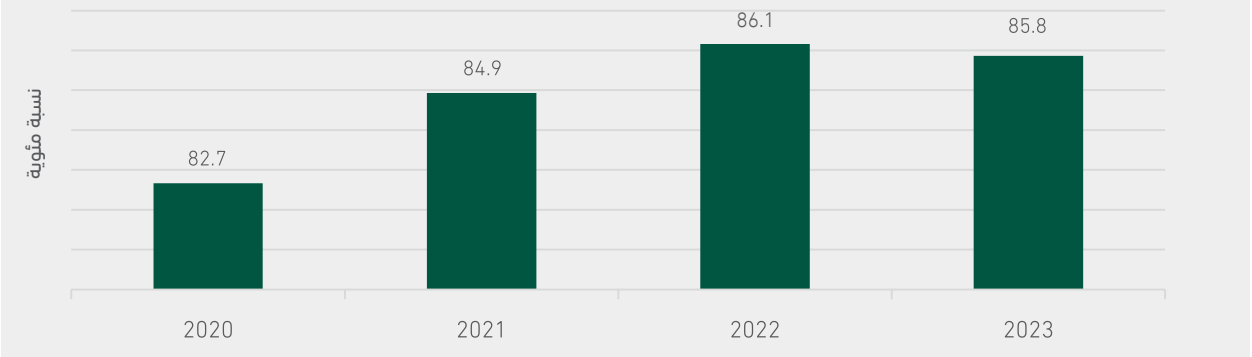

المصدر: البنك المركزي السعودي.

رابعًا: الشركات المرخص لها ممارسة أنشطة التمويل في المملكة

بلغ عدد شركات التمويل المرخصة بنهاية عام 2023م مامجموعه 61 شركة، منها 57 شركة نشطة، مقارنة بعدد 46 شركه بنهاية العام السابق، منها 42 شركة نشطة.

التقنية المالية

يسعى البنك المركزي السعودي إلى تمكين قطاع التقنية المالية لتعزيز دور الابتكار والمنافسة وفتح المجال أمام الجهات الفاعلة غير المصرفية لتقديم خدمات التقنية المالية بما يتفق مع متطلبات التنمية وبما يساهم في تحقيق رؤية السعودية 2030. وفيما يلي ملخص لأبرز منجزات البنك المركزي في قطاع التقنية المالية:

القطاع المصرفي

حصلت ثلاثة بنوك رقمية على ترخيص ممارسة الخدمات المصرفية، وكذلك تم تمكين البنية التحتية التقنية المناسبة لتفعيل خدمات المصرفية المفتوحة التي تهدف إلى إتاحة الفرصة للعملاء لمشاركة بياناتهم المالية بشكل آمن وبموافقة صريحة وواضحة مع طرف ثالث، مما سيمكن العملاء من الاستفادة من منتجات وخدمات مالية جديدة ومبتكرة.

كما قامت البنوك المحلية بالانتهاء من إجراءات التصاريح الفنية والالتزام بالإطار التنظيمي للمصرفية المفتوحة ومعاييره الفنية لخدمة معلومات حساب المدفوعات، وقامت هذه البنوك كذلك بربط وتمكين الخدمات مع جميع شركات التقنية المالية التي صرحت لها البيئة التجريبية التشريعية لتقديم خدمات المصرفية المفتوحة.

قطاع المدفوعات

بلغت نسبة المدفوعات الإلكترونية 70.0 في المئة خلال عام 2023م محققًا القطاع بذلك مستهدف عام 2025م، وبلغ عدد العمليات التي تمت عبر نقاط البيع ما يقارب 9.0 مليارات عملية بنسبة نمو بلغت نحو 24.0 في المئة مقارنة بالعام 2022م، وبلغ عدد المحافظ الإلكترونية في المملكة 21.2 مليون محفظة بنهاية عام 2023م، مقارنة بنحو 13.8 مليون محفظة إلكترونية في عام 2022م بنسبة نمو بلغت 53.6 في المئة، وبلغت مشتريات التجارة الإلكترونية نحو 874.0 مليون عملية بقيمة 157.0 مليار ريال في عام 2023م.

قطاع التأمين والتمويل

اعتمد البنك المركزي في شهر يولية 2023م قواعد التقنية المالية التأمينية، وذلك بهدف تنظيم وتطوير البيئة التنظيمية لتتوافق مع أفضل الممارسات المعمول بها، وبما يواكب آخر تطورات القطاع، كما وتتميز هذه القواعد بالشمولية في تنظيم مبادئ أعمال التقنية المالية التأمينية بجميع أنشطتها، وبلغ عدد الشركات التي تمارس خدمات الوساطة التأمينية في القطاع ثمان شركات.

وعلى صعيد قطاع التمويل أصدر البنك المركزي تعليمات ممارسة نشاط الوساطة الرقمية المتفرعة من قواعد الترخيص للأنشطة المساندة للتمويل. وتم إصدار قواعد تنظيم الدفع الآجل في 2023م، وتضمنت هذه القواعد تعريف نشاط الدفع الآجل بأنه تمويل العميل لشراء السلع أو الخدمات من المتاجر بلا كلفة أجل مستحقة على العميل.

البيئة التجريبية التشريعية

بلغ عدد الشركات العاملة تحت مظلة البيئة التجريبية التشريعية (Regulatory Sandbox) بنهاية عام 2023م حوالي 33 شركة، وتمثلت نماذج الأعمال المبتكرة التي تمت إتاحة اختبارها في البيئة التجريبية التشريعية بالآتي: جمعيات الادخار الإلكترونية، الدفع الآجل للمنشآت، خدمات المصرفية المفتوحة، التمويل من نظير لنظير، وتجميع الودائع المربوطة لأجل. وقد تمت أتمتة عملية التقدم للبيئة التجريبية بشكل كامل لتحسين تجربة المتقدمين في عام 2023م، وتم تحديث إطار عمل البيئة التجريبية ليتم استقبال الطلبات طوال العام، كما تم إصدار وتعديل 11 لائحة من التشريعات والقواعد التنظيمية بناءً على التجارب والفوائد المكتسبة من نتائج الاختبارات في البيئة التجريبية التشريعية.

7 البنك المركزي السعودي؛ منجزات وتطلعات

البنك المركزي السعودي،
منجزات وتطلعات

يسعى البنك المركزي السعودي إلى تحقيق المهام المنوطة به على نحوٍ ينسجم مع متطلبات الاقتصاد الوطني ورؤية السعودية 2030، مستندًا في أعماله إلى رؤية واضحة لواقع القطاع المالي ومستقبله في المملكة، ودوره المأمول في تعزيز النمو الاقتصادي. ويسعى البنك المركزي إلى تحقيق العديد من الإنجازات، وتوظيف دوره الإشرافي والرقابي في دعم الاقتصاد الوطني، ودعم مسيرة التحول الرقمي والابتكار في القطاع المالي، ومواكبة ذلك بالتشريعات التي تعزز جاهزية القطاع المالي ومتانته وتمضي به قُدمًا نحو تحقيق رؤية السعودية 2030. ويتناول هذا الفصل دور البنك المركزي ومهامه، ويستعرض أهم منجزاته التي تحققت خلال عام 1444هـ/1445هـ (2023م).

نظام البنك المركزي السعودي

أُنشئ البنك المركزي السعودي بموجب مرسومين ملكيين صدرا بتاريخ 25 رجب 1371هـ الموافق 20 أبريل 1952م، وقد كان آنذاك يحمل مسمى مؤسسة النقد العربي السعودي. ومواكبةً للممارسات العالمية للبنوك المركزية، فقد صدرت موافقة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود–حفظه الله–بتاريخ 9 ربيع الثاني 1442هـ الموافق 24 نوفمبر 2020م على نظام البنك المركزي السعودي، وتضمن النظام تغيير مسمى مؤسسة النقد العربي السعودي إلى البنك المركزي السعودي وارتباط البنك المركزي مباشرةً بالملك أيده الله، مع استمرار تمتع البنك المركزي بالاستقلال المالي والإداري، وحلوله محل مؤسسة النقد العربي السعودي في كافة حقوقها والتزاماتها.

وقد حدد النظام أهداف البنك المركزي، وهي:

- المحافظة على الاستقرار النقدي.
- دعم استقرار القطاع المالي وتعزيز الثقة به.
- دعم النمو الاقتصادي.

إستراتيجية البنك المركزي

يسعى البنك المركزي السعودي إلى دعم رؤية السعودية 2030 وبرامجَها التنفيذية مثل برنامج تطوير القطاع المالي، وذلك من خلال المحافظة على الاستقرار النقدي والمالي، الذي يعد ممكنًا للنمو الاقتصادي المتوازن والمستدام. ولذلك شكلت تلك المحاور الإستراتيجية مرتكزًا أساسيًا في تحقيق طموحات البنك المركزي. وللمساهمة في ذلك، يلتزم البنك المركزي بتطبيق أفضل الممارسات الدولية ذات العلاقة والحفاظ على رأس المال البشري وتطوير قدراته باستمرار، والاستفادة من أحدث التقنيات لدعم الأدوار المنوطة بالبنك المركزي، وهي:

- إصدار النقد وتنظيمه (بما في ذلك: سك وطباعة وإصدار العملة الوطنية، وطرحها، وسحبها، وإلغاؤها، وإدارتها، وحمايتها)، والأعمال الأخرى كافة ذات العلاقة، بما لا يخالف أحكام نظام النقد العربي السعودي.
- الرقابة والإشراف على المؤسسات المالية وفقًا للأنظمة ذات العلاقة.
- إصدار اللوائح والتعليمات ذات الصلة بالمؤسسات المالية وأعمالها.
- وضع وإدارة السياسة النقدية، وتنظيم سوق صرف العملات الأجنبية.

- إدارة واستثمار احتياطيات النقد الأجنبي.
- القيام بوظيفة مصرف الحكومة، ووظيفة مستشار الحكومة في الشؤون النقدية والمصرفية والمالية.
- إنشاء وتطوير وتشغيل البنى التحتية لنظم المدفوعات الوطنية والتسويات والمقاصة، وإصدار القواعد والتعليمات والتراخيص، والرقابة والإشراف على نظم المدفوعات والتسويات والمقاصة في مجال اختصاصه.
- إنشاء وتطوير وتشغيل منصات التقنيات المالية، وإصدار القواعد والتعليمات والتراخيص، والرقابة والإشراف عليها في مجال اختصاصه.
- وضع التعليمات والإجراءات الكفيلة بحماية عملاء المؤسسات المالية.
- وضع وإدارة السياسات الاحترازية واتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة للمؤسسات المالية، واتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة للمساهمة في مواجهة الاضطرابات والأزمات الاقتصادية والمالية، المحلية والإقليمية والعالمية.
- اتخاذ الإجراءات والتدابير المناسبة للحد من ارتكاب الجرائم المرتبطة بالمؤسسات المالية.
- التمثيل والمشاركة في المنظمات والهيئات والمحافل والمؤتمرات الإقليمية والدولية التي يُشارك فيها بعضويته وذلك وفق الإجراءات النظامية.
- التعاون وتبادل الخبرات مع البنوك المركزية الأخرى والجهات النظيرة له والمنظمات الإقليمية والدولية، وبيوت الخبرة المتخصصة داخل المملكة وخارجها، وذلك في حدود اختصاصاته.
- وضع الاختبارات والاشتراطات المهنية المتصلة بالمؤسسات المالية وأعمالها.
- إعداد البحوث والدراسات ونشر الإحصائيات في مجال اختصاصه.
- تأسيس شركات تابعة له، والمساهمة في تأسيس شركات، والمشاركة في شركات، تقوم بأداء نشاطات ذات علاقة بطبيعة أعماله، وفقًا للإجراءات النظامية.
- اقتراح مشاريع الأنظمة ذات العلاقة بالمؤسسات المالية والقطاع المالي، واقتراح تعديل القائم منها، والرفع عنها لاستكمال الإجراءات النظامية في شأنها. وأن يتم التنسيق معه في شأن إعداد واقتراح مشاريع الأنظمة أو تعديل القائم منها التي قد يترتب عليها آثار على الأوضاع النقدية أو استقرار القطاع المالي.
- تعريف المصطلحات والنصوص الواردة في النظام وتفسيرها.

المخاطر والالتزام

انطلاقًا من حرص البنك المركزي على ترسيخ مفهوم إدارة المخاطر والالتزام بهدف بناء ثقافة واعية على أساس علمي وفني، فقد تبنى البنك المركزي نظام إدارة المخاطر والالتزام (GRC) بهدف رفع كفاءة مخرجات الأعمال والتقارير الصادرة عن الإدارة لمختلف المستويات داخل البنك المركزي، إضافةً إلى رفع جودة الخدمات المقدمة لأصحاب المصلحة داخل البنك المركزي وخارجه، بالإضافة إلى تطوير أُطر العمل بما يتوافق مع الأهداف الإستراتيجية والنمط التشغيلي للبنك المركزي وبما يتوافق مع أفضل الأساليب والممارسات الحديثة في مجال إدارة المخاطر والالتزام واستمرارية الأعمال على النحو الذي يخدم البنك المركزي في تحقيق أهدافه وإستراتيجيته.

منجزات وتطلعات البنك المركزي

إصدار النقد وتنظيمه

إن من المهام المنوطة بالبنك المركزي إصدار العملة الوطنية سواءً ورقية أو معدنية، والحفاظ على تلك الإصدارات وقيمتها، وحفظ موجودات الدولة من العملة، وتأمين الاحتياجات منها عبر فروع البنك المركزي في جميع مناطق المملكة. ويُراعى في طباعة العملة وسكها أحدث المواصفات الفنية المتاحة في هذا المجال، إذ تتضمن العملة أحدث العلامات الأمنية وأقواها مما يسهل على المتعاملين التعرف على العملة السليمة. ويعمل البنك المركزي

على نشر الوعي المعرفي بالعملة الوطنية وعلاماتها الأمنية، إضافةً إلى متابعة جميع حالات تزييفها، حيث يُنسق باستمرار مع الجهات الأمنية في سبيل التصدي لمحاولات التزييف؛ وقد ساهم ذلك في تدني نسب تزييف العملة السعودية. وتشمل جهود البنك المركزي في إدارة العملة ما يلي:

- إعداد دراسة تستقصي مدى رضا المتداولين عن توفر النقد المتداول وجودته في المملكة العربية السعودية، وذلك عبر توزيع استبانة لكافة متداولي العملة السعودية.
- عقد أربعين دورة تدريبية في مجال التوعية بالعلامات الأمنية للإصدار السادس لمنسوبي القطاع المالي، وتوزيع وسائل متنوعة تساعد على كشف العملة المزيفة من عدسات وأقلام كاشفة.
- عقد ثلاث ورش عمل مع ممثلي الأمن العام في منطقتي الرياض ومكة المكرمة.

الرقابة على المؤسسات المالية والإشراف عليها

الإشراف على القطاع المصرفي والرقابة عليه

يُشرف البنك المركزي على عمل البنوك، ويتولى الرقابة عليها بهدف التأكد من سلامتها، وملاءتها المالية، وفاعلية أدائها في خدمة الاقتصاد الوطني. وفي سبيل تحقيق ذلك، يُطبق البنك المركزي الأنظمة، ويُصدر اللوائح والتعليمات والضوابط، ويجري زيارات إشرافية وينفذ برامج الفحص اللازمة. وفيما يلي أبرز ما تحقق خلال عام 1444هـ/1445هـ (2023م):

- إصدار قواعد مكافآت البنوك في شهر يناير 2023م والتي تهدف إلى ضمان قيام البنوك بوضع إطار حوكمة ملائم لمنح المكافآت وإدارة المخاطر بشكل فعال.
- إصدار الصيغة النموذجية لعقد التمويل الاستهلاكي للأفراد التي تهدف إلى توحيد عقود التمويل الاستهلاكي للأفراد كافةً ضمن نموذج موحد يتعين الالتزام به، بحيث تقتصر على عقود التمويل الاستهلاكي للأفراد، ولا تنطبق على عقود التمويل العقاري أو عقود الإيجار التمويلي (ويشمل ذلك عقد الإيجار التمويلي للمركبات للأفراد) وعقود تمويل بطاقات الائتمان.
- تحديث ضوابط نسبة القروض للودائع في شهر مارس 2023م والتي تهدف إلى توضيح آلية احتساب نسبة القروض للودائع وآلية تطبيق الأوزان.
- تعديل القاعدة (الخامسة) من قواعد الحسابات البنكية الخاصة بالتعاملات المصرفية غير المتحركة في شهر مارس 2023م، وذلك من خلال إضافة أي عمليات دائنة يجريها العميل بنفسه إلى جانب العمليات المدينة لتصنيف الحسابات البنكية إلى غير المتحركة، وذلك بما يتوافق مع الممارسات الدولية وبما لا يتعارض مع غاية المتطلبات.
- تعديل القاعدة رقم (300-1-4) من قواعد الحسابات البنكية الخاصة بالمقيمين المستثمرين وفق نظام الاستثمار الأجنبي في شهر مايو 2023م، وذلك من خلال استبعاد عدد من المتطلبات والاستعاضة عنها بمتطلبات مرنة، مما له الأثر في تيسير متطلبات فتح الحسابات البنكية للمقيمين المستثمرين وفق نظام الاستثمار الأجنبي دون الإخلال بالأنظمة واللوائح ذات العلاقة.
- تحديث قواعد الحسابات البنكية في شهر مايو 2023م، وذلك استنادًا إلى انضمام المملكة إلى اتفاقية لاهاي بشأن إلغاء إلزامية المصادقة على الوثائق العمومية الأجنبية "أبوستيل"، حيث تم تحديث المتطلبات الواردة ضمن قواعد الحسابات البنكية والتي كانت تستلزم مصادقة وزارة الخارجية، وتم التحديث بالاكتفاء بمصادقة "أبوستيل".
- التحديث الأول لتعليمات تقديم المنتجات والخدمات المصرفية الجديدة في شهر نوفمبر 2023م والتي تهدف إلى توضيح أدوار ومسؤوليات مجلس الإدارة والإدارة العليا في حوكمة المنتجات والخدمات البنكية وتطويرها

والرقابة عليها، بالإضافة إلى تحسين آلية استقبال إشعارات البنوك ومعالجتها فيما يتعلق بالمنتجات والخدمات البنكية الجديدة.

- التطبيق الرسمي لإصلاحات بازل (3) الأخيرة في البنوك المحلية ابتداءً من 1 يناير 2023م، وذلك لكون المملكة إحدى أوائل الدول التي التزمت بالجدول الزمني المتفق عليه دوليًا والمقرر من لجنة بازل للإشراف البنكي. ويعكس ذلك جاهزية القطاع المصرفي السعودي، محققًا بذلك أحد مستهدفات البنك المركزي وهو دعم استقرار القطاع المالي.
- استمر البنك المركزي في أداء مهام التفتيش البنكي من خلال تخطيط برامج الفحص الميداني وتنفيذها، ومنها فحص اختبارات التحمل، ومخاطر أسعار الفائدة في السجل المصرفي، والمخاطر التشغيلية، وفحص المنشآت الصغيرة والمتوسطة، إلى جانب فحص الإدارات الرقابية بالبنوك، والتحقق من التزامهم باللوائح والأنظمة الصادرة عن البنك المركزي، وتطبيق الإجراءات الرقابية حيال عدد من الحسابات البنكية لقطاعي الأفراد والشركات، والتحقق من التزام البنوك باللوائح والأنظمة الصادرة عن البنك المركزي فيما يتعلق بإدارة الخزينة.
- يقوم البنك المركزي بالإشراف والرقابة على جميع أعمال البنوك ومراكز التحويل، ومن ذلك التأكد من تقديم الخدمات للمعتمرين والزوار بالشكل الأمثل من خلال الوقوف على سير عمل البنوك والمصارف ومتابعة أعمالها، والتأكد من التزامها بالأنظمة والتعليمات ذات العلاقة، والتحقق من الجاهزية التامة لفروعها ومراكزها الواقعة في منطقتي مكة المكرمة والمدينة المنورة.

الإشراف على قطاع التمويل والرقابة عليه

يسعى البنك المركزي إلى تطوير الأُطر التنظيمية والإشرافية على قطاع شركات التمويل بما يحقق الأهداف الرئيسة من إصدار أنظمة التمويل ولوائحها التنفيذية (نظام مراقبة شركات التمويل ولائحته التنفيذية، ونظام التمويل العقاري ولائحته التنفيذية، ونظام الإيجار التمويلي ولائحته التنفيذية) التي جاءت لتعزيز الاستقرار المالي لقطاع التمويل ودعم النمو الاقتصادي المستدام، وهو ما يتحقق من خلال وضع الضوابط اللازمة لممارسة نشاط التمويل، وضمان عدالة التعاملات لكافة أصحاب المصلحة، بالإضافة إلى تشجيع المنافسة العادلة بين جهات التمويل مع مراعاة مبادئ الشفافية والإفصاح. وفي سبيل ذلك، يتولى البنك المركزي مسؤولية إصدار التراخيص المتعلقة بممارسة أنشطة التمويل، وذلك وفق أنظمة التمويل ولوائحها. وفيما يلي أبرز ما تم خلال عام 1444هـ/1445هـ (2023م):

- تعديل المادة (الثامنة) من اللائحة التنفيذية لنظام مراقبة شركات التمويل، وذلك بهدف تنمية قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة من خلال استقطاب شريحة جديدة من المستثمرين؛ لإنشاء شركات تمويل متخصصة في تمويل هذه المنشآت عبر تخفيف متطلب رأس المال لهذه الشركات ليبلغ خمسين مليون ريال بدلًا من مئة مليون ريال.
- حصر عمليات إسناد مهام تحصيل ديون البنوك والمصارف وشركات التمويل على منشآت تحصيل ديون جهات التمويل المرخصة من البنك المركزي، وذلك انطلاقًا من دور البنك المركزي الإشرافي والرقابي على البنوك والمصارف وشركات التمويل ومنشآت تحصيل ديون جهات التمويل، وتحقيقًا لاستقرار القطاع وحماية حقوق المتعاملين فيه.
- إصدار تعليمات ممارسة نشاط الوساطة الرقمية التي تهدف إلى وضع الحد الأدنى من المعايير والإجراءات اللازمة لمزاولة النشاط، بما يساهم في تحقيق أعمال الإشراف والرقابة على نشاط الوساطة الرقمية ونموه واستقراره وعدالة التعاملات فيه.

- إصدار قواعد احتساب معدل النسبة السنوية (APR) التي تهدف إلى تطوير ممارسات الإفصاح عن معدل النسبة السنوي للعملاء الأفراد عند حصولهم على المنتجات التمويلية، وتوحيد آلية احتسابه لدى كافة جهات التمويل.
- إصدار قواعد تنظيم شركات الدفع الآجل (BNPL) التي تهدف إلى تنظيم أحكام الترخيص لهذا النوع من الشركات، ووضع الحد الأدنى من المعايير والإجراءات اللازمة لمزاولة النشاط بما يساهم في نموه واستدامته، دون إغفال مبادئ وقواعد حماية عملاء المؤسسات المالية وحقوقهم.
- إصدار اثنين وثلاثين تعميمًا لقطاع شركات التمويل، منها: ضوابط الإعلان عن المنتجات والخدمات المقدمة من المؤسسات المالية، والتسجيل العيني للعقار، والاستبانة السنوية لشركات التقنية المالية.
- بلغ عدد الجهات المرخصة لممارسة أنشطة التمويل ستًا وخمسين شركة، في حين بلغ عدد الجهات المرخصة لممارسة أنشطة مساندة لنشاط التمويل تسع شركات.
- المشاركة في لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) لإعداد دراسة بشأن الشمول المالي للمرأة في دول مجلس التعاون الخليجي، وذلك ضمن إطار عمل مركز المرأة في لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا).
- بلغ عدد الزيارات التفتيشية، والإشرافية، والترخيصية مئتين وإحدى عشرة زيارة خلال عام 2023م.

الإشراف والرقابة على نظم المدفوعات وشركاتها

يشهد قطاع المدفوعات عالميًا تغيرات جوهرية من حيث النمو المتسارع في نوعية الخدمات المقدمة، ويتزامن ذلك مع دخول أنواع جديدة من مزودي خدمات المدفوعات والتبني السريع للتقنيات الرقمية الجديدة حول العالم. وبناءً على ذلك، تعمل الجهات التنظيمية عالميًا على التكيف مع هذه التغييرات من خلال تطوير الأطر التنظيمية والتشريعية التي تكفل ضبط السوق وتمكين الشركات من تقديم الخدمات في ظل بيئة تنافسية عادلة للجميع. وفي المملكة العربية السعودية بشكل خاص، حددت رؤية السعودية 2030 من خلال برنامج تطوير القطاع المالي، اتجاه المملكة لتعزيز الاقتصاد المحلي عبر تطوير التقنيات الرقمية في جميع جوانب الاقتصاد وتشغيلها.

ولتحقيق هذا النمو لقطاع المدفوعات بما يتوافق مع سلامته وكفاءته، استحدث البنك المركزي السعودي الأطر التنظيمية والتشريعية لنظم المدفوعات والتسويات المالية وخدماتها، وعمل على تطوير بنية تحتية حديثة للمدفوعات والإشراف عليها وإدارتها وفق أفضل الممارسات والتقنيات المتاحة في المجال المصرفي، نظرًا للدور المهم والحيوي الذي تلعبه نظم المدفوعات والتسويات المالية في القطاع المالي والمصرفي من خلال عمليات الدفع والمقاصة والتسويات المالية عبر القنوات الإلكترونية. ويراعي البنك المركزي في ذلك مبادئ البنية التحتية للأسواق المالية (PFMI) للإشراف على نظم المدفوعات والتسويات المالية الصادرة عن لجنة المدفوعات والبنية التحتية للسوق (CPMI) لدى بنك التسويات الدولية (BIS) والمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO)، التي تؤكد مسؤولية البنوك المركزية في الإشراف على نظم المدفوعات والتسويات المالية وتطويرها بصفتها وظيفة مهمة من وظائف البنك المركزي. وفيما يلي أبرز الجهود المبذولة في هذا الإطار خلال عام 1444هـ/1445هـ (2023م):

- بلغ إجمالي عدد شركات المدفوعات المرخصة خمسًا وعشرين شركة، منها عشر شركات تقدم خدمات المحافظ الإلكترونية، وخمس عشرة شركة تقدم خدمات مدفوعات مختلفة منها: خدمات نقاط البيع ومدفوعات الفواتير عبر الحساب التجميعي وتقديم خدمات الدفع للتجار عبر الإنترنت.

- الموافقة على عدد من المنتجات والخدمات الابتكارية لخدمات المدفوعات في القطاع، ومن المأمول أن تساهم هذه المنتجات والخدمات الابتكارية في تحقيق مستهدفات البنك المركزي فيما يتعلق برقمنة المدفوعات والشمول المالي.
- عُقدت أكثر من أربعين ورشة عمل مع الشركات التي أبدت رغبتها في الحصول على الترخيص لمزاولة المدفوعات وذلك لتوضيح كيفية تعبئة النماذج وفقًا لمتطلبات الإطار التنظيمي لقطاع المدفوعات.
- اعتماد سياسة الإشراف المبنية على المخاطر، وذلك بهدف الرقابة على شركات المدفوعات من خلال إعداد تقارير مختلفة بناءً على نوع الشركة، بالإضافة إلى المتابعة والتقييم المستمر من البنك المركزي على هذه الشركات لضمان التزامها بالأنظمة والتعليمات ذات العلاقة.
- عقد البنك المركزي السعودي أكثر من عشر ورش عمل لشركات المدفوعات بعد ترخيصها، وتضمنت هذه الورش عرض تعريفي بشعبة الإشراف على نظم وشركات المدفوعات وعرض نماذج للبيانات الإشرافية والاحترازية الدورية وآلية استكمالها بالشكل الملائم. كذلك، عقد البنك المركزي ورش عمل ربعية لمدراء الالتزام بهدف التوعية بمتطلبات البنك المركزي والاستفسار عن أبرز الصعوبات والتحديات التي تواجه الشركات.
- إجراء عشرين زيارة إشرافية لشركات المدفوعات بناءً على خطة سنوية معتمدة، بالإضافة إلى إجراء ثمانٍ وعشرين زيارة تفتيشية تهدف إلى فحص الشركات وفقًا للمنهجية المبنية على المخاطر.
- الموافقة على أحد عشر طلب خاص بتعديل رأس المال، وثلاثة عشر طلب خاص بفتح حساب تجميعي.
- العمل على عدد من الدراسات والمبادرات والضوابط، منها دراسة الحدود المالية لشركات المحافظ الإلكترونية، وطرح أسهم شركات المدفوعات في أسواق المال، واستثمار أموال العملاء، واستثمار الأموال الخاصة بشركات المدفوعات.
- صدور موافقة مجلس إدارة البنك المركزي على اللائحة التنفيذية لنظام المدفوعات وخدماتها في تاريخ 1444/11/24هـ الموافق 2023/06/13م، إذ تهدف اللائحة إلى المساهمة في تحقيق أهداف النظام، وذلك من خلال تعزيز سلامة وكفاية البنى التحتية لقطاع المدفوعات في المملكة عن طريق وضع الأطر التنظيمية والرقابية لتفعيل دور البنك المركزي في حماية القطاع المالي واستقراره، وتعزيز التوافق مع المبادئ والمعايير الدولية ذات العلاقة مثل مبادئ البنى التحتية للأسواق المالية (PFMI). وتضمنت اللائحة الأحكام المتعلقة بتقديم خدمات المدفوعات في المملكة، وتنظيم التزامات كافة الأطراف في عمليات المدفوعات، بما يساهم في حماية حقوق الأطراف المتعاملة في قطاع المدفوعات. كذلك، تضمنت اللائحة الأحكام المتعلقة بتصنيف نظم المدفوعات المهمة ونهائية التسوية، بما يضمن سلامة التعاملات واستقرارها.

السياسة النقدية

يؤدي البنك المركزي دورًا محوريًا في الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال سياسته النقدية التي تهدف إلى المحافظة على الاستقرار النقدي وإدارة السيولة لتلبية الاحتياجات الاقتصادية، إضافةً إلى المحافظة على استقرار سعر الصرف، إذ حافظ البنك المركزي على استقرار سعر صرف الريال السعودي مقابل الدولار الأمريكي عند 3.75 ريال لكل دولار منذ عام 1986م. ويستخدم البنك المركزي حزمة من أدوات السياسة النقدية لتحقيق هذه الأهداف، من ضمنها: معدل اتفاقيات إعادة الشراء وإعادة الشراء المعاكس، وأذونات ساما، ونسبة الاحتياطي الإلزامي للبنوك التجارية، والودائع المباشرة، إضافةً إلى عمليات السوق المفتوحة وغيرها من الأدوات النقدية المتاحة لدى البنك المركزي للتحكم بمستويات السيولة. وقد ساهمت الإجراءات المُتخذة في المحافظة على استقرار سعر صرف العملة الوطنية، وهو ما انعكس بدوره على دعم النمو الاقتصادي.

الاستقرار المالي

يقوم البنك المركزي بدوره الفاعل تجاه النظام المصرفي والمالي، ويتضمن ذلك الرقابة على المؤسسات المالية الخاضعة لإشرافه، وذلك لتحقيق أحد أهدافه الإستراتيجية في المحافظة على سلامة النظام المصرفي والمالي ومتانته، وتحديد المخاطر بأشكالها المختلفة وتقييمها وقياسها ومعالجتها من خلال مراقبة رؤوس الأموال، ومستويات سيولة القطاع المالي وربحيته، بالإضافة إلى اختبارات الجهد للقطاع المصرفي ومراقبة مؤشرات سلامته المالية لضمان متانة القطاع المالي وقدرته على تحمل الصدمات.

إدارة احتياطيات النقد الأجنبي واستثمارها

يهدف البنك المركزي من خلال إدارة احتياطيات النقد الأجنبي إلى تحقيق التوازن بين تعظيم العوائد الاستثمارية والإيفاء بمتطلبات السيولة. ويدير هذه العمليات كوادر وطنية متخصصة وذات خبرة وحاصلة على أعلى درجات التأهيل العلمي والمهني، وتُدار هذه العمليات وفق أفضل المعايير والضوابط الدولية لإدارة الأصول الأجنبية، ومن خلال سياسة استثمارية شاملة تخضع للمراجعة الدورية. ويجري البنك المركزي استثماراته من خلال محافظ استثمارية متينة ومتنوعة تُدار بشكل ديناميكي لتحقيق التوزيع الأمثل للأصول والاستفادة من الفرص الاستثمارية. وانطلاقًا من الحرص على تبني أفضل الممارسات العالمية، يطبق البنك المركزي معايير قياس الأداء الاستثماري (GIPS) الصادرة عن معهد المحللين الماليين المعتمدين (CFA Institute). بالإضافة إلى ذلك، يطبق البنك المركزي المسؤولية الأخلاقية في ممارساته الاستثمارية عبر حظره الاستثمار في بعض الأنشطة، مثل: المقامرة، والكحول، والتبغ، والأسلحة.

مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

استمر البنك المركزي في تنفيذ المهام التفتيشية الدورية على المؤسسات المالية الخاضعة لإشرافه، بهدف التأكد من تطبيق الأنظمة والتعليمات، واتخاذ الإجراءات اللازمة لتعزيز مستوى الالتزام بالأنظمة والتعليمات ذات العلاقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وفيما يلي أبرز الجهود المبذولة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب خلال عام 1444هـ/1445هـ (2023م):

- إنهاء عدد من برامج الفحص للمؤسسات المالية للتحقق من تطبيق متطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وفقًا لمنهجية مبنية على المخاطر. وقد تنوّعت برامج الفحص المُنفذة ما بين برامج فحص ميدانية ومكتبية وإشرافية وبرامج فحص أخرى متعددة، وتجري متابعة نتائج تلك الزيارات وخطط المؤسسات المالية التصحيحية بشكلٍ مستمر.
- الاستمرار في المساهمة بفعالية في البرنامج الوطني لمكافحة التستر التجاري، من حيث تقديم حلول ومبادرات لمكافحة التستر التجاري والقضاء عليه. وأُعدت مؤشرات مكافحة التستر التجاري بالتعاون مع عدد من الجهات الحكومية ذات العلاقة، وجرى تعميمها على المؤسسات المالية. كذلك، نُفذت ورش عمل متخصصة بهدف رفع قدرات الجهات العاملة في مكافحة عمليات التستر التجاري.
- الاستمرار في رفع الوعي لدى المؤسسات المالية من خلال تنظيم ورش عمل متخصصة، منها: تنظيم ورشة عمل حول المتطلبات النظامية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لقطاع المدفوعات، وتنظيم ورشة عمل حول مكافحة عمليات التستر التجاري، بالإضافة إلى تنظيم عدد من ورش العمل لتعزيز تطبيق المتطلبات النظامية ذات الصلة.
- المساهمة في تعزيز المبادرات الوطنية المتعلقة بمكافحة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وحماية نزاهة القطاع المالي من إساءة الاستغلال، إذ يشارك البنك المركزي في اللجان الدائمة ذات الصلة بمكافحة الإرهاب

وتمويله، ويعمل على تطبيق قرارات مجلس الأمن المتعلقة بمكافحة تمويل انتشار التسلح. كذلك، يشارك منسوبو البنك المركزي في فرق العمل المتخصصة لمعالجة مواضيع محددة.

- المشاركة في عددٍ من الاجتماعات الدولية ذات الصلة، مثل اجتماعات مجموعة العمل المالي (FATF)، واجتماعات مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENAFATF)، وعددٍ من الاجتماعات مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC)، ومركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب في نيويورك، وصندوق النقد الدولي، بالإضافة إلى عقد عدد من الاجتماعات الثنائية لتبادل الخبرات مع عدد من الدول.

الرقابة على المخاطر السيبرانية

نظرًا لأهمية الأمن السيبراني في دعم الاستقرار المالي واستدامته وتعزيز ثقة المتعاملين مع القطاع المالي، قام البنك المركزي بعددٍ من الخطوات الإستراتيجية لتعزيز الأمن السيبراني واحتواء مخاطره، إذ سبق وأطلق إستراتيجية شاملة للأمن السيبراني على مستوى القطاع المالي مبنية على أفضل الممارسات والتجارب العالمية والإقليمية. وتتضمن هذه الإستراتيجية الشاملة مجموعةً من الأهداف والمبادرات الإستراتيجية التي تهدف إلى تعزيز دور البنك المركزي الرقابي وتطوير أدواته الإشرافية ورفع مستوى ممارسات الأمن السيبراني في القطاع. وفيما يلي أبرز الجهود المبذولة في هذا الإطار خلال عام 1444هـ/1445هـ (2023م):

- العمل على إجراء تحليل شامل للأنظمة الحساسة في القطاع المالي، إذ يستهدف هذا التحليل تحديد الأنظمة وحساسيتها تجاه القطاع المالي والمتعاملين معه. وبناءً على نتائج التحليل، تُجرى تقييمات مبنية على سيناريوهات خاصة بالتهديدات السيبرانية المتقدمة. كذلك، جرى العمل على إعداد الأطر التنظيمية التي تساهم في إدارة المخاطر للأنظمة الحساسة وتحديد مخاطر البنى التحتية المشتركة للقطاع المالي.
- بناء مركز استشرافي خاص بالأمن السيبراني مدعوم بالأنظمة التقنية، إذ يستهدف المركز رصد وتحليل التهديدات السيبرانية التي تستهدف القطاع المالي في المملكة على وجه الخصوص. كذلك، يعمل البنك المركزي مع الجهات المختلفة للتنسيق وتبادل المعلومات الاستباقية لاتخاذ الإجراءات الاحترازية اللازمة، بالإضافة إلى تقييم جاهزية الجهات الخاضعة لإشراف البنك المركزي من خلال محاكاة الهجمات السيبرانية وتنفيذ سيناريوهات مختلفة لرفع جاهزية القطاع المالي.
- بحكم ارتباط القطاع المالي بالأطراف الخارجية المعنية بتقديم خدمات ومنتجات للجهات المالية أو نيابة عنها، وما يصاحب ذلك من مخاطر على القطاع المالي، عمل البنك المركزي بشكل استباقي على تطوير مسودة دليل تنظيمي لحوكمتها؛ ويهدف الدليل التنظيمي إلى تكوين رؤية واضحة ومركزية يتم من خلالها التعرف على مقدمي الخدمات وتقليل المخاطر المرتبطة بالتعاقدات، مع إيجاد حوكمة متكاملة لإدارة التعاقدات مبنية على أفضل الممارسات الدولية.
- إطلاق برنامج وطني توعوي تحت شعار «خلك حريص» للتوعية بمخاطر الاحتيال المالي بالتعاون مع عدد من الجهات الحكومية والخاصة، وذلك بهدف رفع مستوى الوعي المجتمعي من المخاطر الاحتيالية من خلال إيضاح سيناريوهات الاحتيال وطرق التصدي له.
- العمل على عدد من البرامج الخاصة بتمكين قطاع التقنية المالية وذلك بوضع ضوابط وإجراءات تتواءم مع حجم ومخاطر الشركات العاملة في القطاع، مما سهل من عملية ترخيص الشركات دون التأثير على الممارسات السيبرانية الخاصة بقطاع التقنية المالية. بالإضافة إلى ذلك، عمل البنك المركزي مع فنتك السعودية على برنامج «مكن»، وهو برنامج خاص بتمكين قطاع التقنية المالية عن طريق توفير الدعم اللازم لتلبية متطلبات الأمن السيبراني في الشركات العاملة في القطاع.
- إطلاق الدليل التنظيمي المحدث لمكافحة الاحتيال المالي الذي يهدف إلى تحسين مستوى الممارسات في

القطاع من خلال تطبيق مجموعة من الضوابط التي تساهم في رفع مستوى النضج لمكافحة الاحتيال بشكل استباقي وأكثر فاعلية، وتزيد من المرونة في التعامل مع أبرز التطورات والمخاطر في هذا الشأن.

إعداد البحوث والدراسات ونشر الإحصائيات

يسعى البنك المركزي إلى تطوير الجانب الفكري والمعرفي من خلال إعداد الدراسات والتقارير ذات القيمة والجودة العالية في المجالين المالي والاقتصادي، وإصدار أحدث البيانات النقدية والمصرفية والمالية وأدقها؛ لتواكب التطور الاقتصادي على المستويين المحلي والعالمي. ومن أبرز المنجزات في هذا المجال خلال عام 1444هـ/1445هـ (2023م) ما يلي:

- إعداد التقرير السنوي للبنك المركزي الذي يُعد مرجعًا مهمًا للباحثين والمهتمين بشؤون الاقتصاد الوطني.
- إعداد تقارير وإحصاءات أسبوعية وشهرية وربع سنوية وسنوية، ونشرها على موقع البنك المركزي الإلكتروني، ومنها: النشرة الإحصائية الشهرية، وتقرير التضخم، وتقرير التطورات الاقتصادية، وتقرير الاستقرار المالي، وتقرير المالية الإسلامية.
- السعي إلى الوفاء بمتطلبات مبادرة مجموعة دول العشرين لفجوة البيانات.
- إعداد أوراق عمل متخصصة في المجالات الاقتصادية والمالية والتنموية، ونشرها على موقع البنك المركزي الإلكتروني.
- استمرار العمل على مبادرة «برنامج الأبحاث المشتركة» التي تعتمد على مبدأ المشاركة البحثية بين باحثي البنك المركزي والأكاديميين وذوي الخبرة والمختصين من خارجه. وتأتي هذه المبادرة انطلاقًا من اهتمام البنك المركزي بتطوير المنظومة البحثية الاقتصادية والمالية، وأهميتها في تحقيق رؤية السعودية 2030.
- عقد ورش عمل وندوات ربع سنوية تهدف إلى إثراء المعرفة وتبادل الأفكار مع الأكاديميين والمصرفيين والمهتمين، وتتناول العديد من الموضوعات والمستجدات الاقتصادية والمالية.
- تقديم عروض شهرية عن موضوعات اقتصادية مختلفة للمسؤولين في البنك المركزي والمعنيين بالشأن المالي والاقتصادي؛ وذلك لرفع مستوى تبادل الأفكار بين موظفي البنك المركزي والقطاعات الحكومية الأخرى.
- عقد عدد من جلسات الإثراء الداخلية وورش العمل للتعريف بأهم تطورات المالية الإسلامية على الصعيدين المحلي والعالمي، واستعراض أفضل الممارسات العالمية في الرقابة والحوكمة للمؤسسات المالية الإسلامية.
- تزويد الجهات ذات العلاقة ببحوث متخصصة في المجالات النقدية والمصرفية والمالية، إضافةً إلى تزويدهم بتوقعات البنك المركزي بشأن الاقتصاد الوطني.

التقنية المالية

تطوير القطاع المالي

يعمل البنك المركزي مع برنامج تطوير القطاع المالي في الحفاظ على استقرار النظام المصرفي وتطويره، وتطبيق أفضل التقنيات التي تعمل على تحسين أداء القطاع المالي وتسهيل خدماته والحصول على أفضل المنتجات والخدمات المالية. ويسعى البنك المركزي من خلال ذلك إلى توفير قطاع مالي حيوي وفاعل يساهم في دعم تنمية الاقتصاد الوطني وتنويع مصادر دخله وتحفيز الادخار والتمويل والاستثمار، وذلك بشكل يتسق مع الأهداف الإستراتيجية للحفاظ على استقرار القطاع المالي ومتانته. ومن أبرز المنجزات في هذا المجال خلال عام 1444هـ/1445هـ (2023م) ما يلي:

- تحقيقًا لمستهدفات برنامج تطوير القطاع المالي بزيادة المدفوعات الإلكترونية، فقد بلغت نسبة المدفوعات الإلكترونية 70.0 في المئة لعام 2023م محققةً بذلك مستهدف عام 2025م وساعيةً لتحقيق 80.0 في المئة بحلول عام 2030م.

- إصدار قواعد تنظيم الدفع الآجل، التي تتضمن تعريف نشاط الدفع الآجل بأنه تمويل العميل لشراء السلع أو الخدمات من المتاجر بلا كلفة أجل مستحقة على العميل، وتجاوزت قيمة المشتريات من خلال الدفع الآجل 26.5 مليار ريال في عام 2023م مما يعزز القوة الشرائية ويتيح الخيارات التمويلية المختلفة.
- إصدار تعليمات ممارسة نشاط الوساطة الرقمية المتفرعة من قواعد الترخيص للأنشطة المساندة للتمويل.
- اعتماد قواعد التقنية المالية التأمينية، التي تمتاز بالشمولية في تنظيم مبادئ أعمال التقنية المالية التأمينية بكافة أنشطتها، إذ بلغ عدد الشركات التي تمارس خدمات الوساطة التأمينية في القطاع ثماني شركات.
- بلغ عدد الشركات العاملة تحت مظلة البيئة التجريبية التشريعية (Regulatory Sandbox) بنهاية عام 2023م حوالي 33 شركة. كذلك، جرى العمل على تحديث إطار عمل البيئة التجريبية ليتم استقبال طلبات التقدم طوال العام، بالإضافة إلى أتمتة عملية التقدّم للبيئة التجريبية. ومن الناحية التشريعية، جرى العمل على إصدار وتعديل عدد من التشريعات والقواعد التنظيمية بناءً على التجارب والفوائد المكتسبة من نتائج الاختبارات في البيئة التجريبية التشريعية.

الابتكار

يحرص البنك المركزي على تحفيز الاعتماد على أحدث التقنيات المالية من خلال تحديد الابتكارات المحتملة، وإجراء الاختبارات اللازمة لإثبات جدوى الابتكارات وقيمتها. وقد تنشأ هذه الابتكارات من البنك المركزي نفسه، أو تأتي استجابةً للتحديات التي يواجهها أصحاب المصلحة، أو قد تكون جزءًا من تعاون واسع النطاق مع منظمات دولية مختلفة. وفيما يلي أبرز الجهود المبذولة من مركز الابتكار التابع للبنك المركزي خلال عام 1444هـ/1445هـ (2023م):

- مواصلة اختبار العملة الرقمية للبنك المركزي، وبحث إمكانية الاستفادة من العملات الرقمية للبنوك المركزية لعددٍ من الحالات، ومن ذلك تسويات مدفوعات نظام سداد ورقمنة سوق اتفاقيات إعادة الشراء وإعادة الشراء المعاكس.
- قيادة العديد من التجارب التي تضمنت الذكاء الاصطناعي التوليدي، وبالتحديد تجارب استخدام مختلف النماذج اللغوية الكبيرة مغلقة المصدر ومفتوحة المصدر.
- إنشاء أداة ذكاء اصطناعي تتضمن مجموعة واسعة من النصوص المتعلقة بالمالية الإسلامية التي يمكنها تقديم النصائح والإرشادات النصية بشأن مختلف الموضوعات.
- تطوير أداة مدمجة تدعم الأصول الافتراضية وبرنامج العملة الرقمية للبنك المركزي من خلال تمكين الوصول السريع إلى أحدث المعلومات المتعلقة بالقوانين والسياسات ذات العلاقة في مختلف الدول.
- تطوير أداة تستخدم أساليب مختلفة قائمة على الذكاء الاصطناعي بهدف جمع بيانات مهيكلة (مثل التقارير المالية) وتحليلها بشكل مستقل من منظور مختلف (مثل الاستقرار المالي أو الإشراف)، وإنشاء ملاحظات وتوقعات جديدة بدون تدخل بشري.
- تطوير أداة لتطوير البيانات الاصطناعية التي يمكن استخدامها لأغراض متنوعة حين يتعذر استخدام البيانات الحقيقية بسبب حساسيتها أو عدم إتاحتها أو أي قيود أخرى.
- دراسة منافع حوسبة الكم ومخاطرها، نظرًا للأهمية المستقبلية لهذه التقنية الناشئة في حل عدد من مشكلات المجال المالي، بالإضافة إلى المشاركة في عدد من المبادرات العالمية وتطوير عدد من الحالات المتعلقة بهذا المجال.
- التنسيق مع العديد من البنوك المركزية الأخرى والمنظمات الدولية لتبادل المعرفة والمشاركة في المشاريع المشتركة، وجاء من ضمنها مؤسسة النقد في هونغ كونغ، وبنك التسويات الدولية، وبنك إندونيسيا، وسلطة النقد السنغافورية، وهيئة الرقابة المالية البريطانية.

المصرفية المفتوحة

يواصل البنك المركزي دعمه لبرنامج المصرفية المفتوحة الذي يعد إحدى مبادرات الإستراتيجية الوطنية للتقنية المالية. ويهدف البرنامج إلى اعتماد ممارسات المصرفية المفتوحة في المملكة التي تمكن عملاء المؤسسات المالية من مشاركة بياناتهم المالية مع شركات التقنية المالية بصورة آمنة، مما يعزز من التنافسية والابتكار ويحسن من تجربة العميل. ويحرص البنك المركزي على التنظيم الاستباقي للبرنامج بشكل يتوافق مع أفضل الممارسات الدولية، مؤكدًا بذلك على دعمه المستمر للمصرفية المفتوحة التي تعد من المبادرات المهمة لرؤية السعودية 2030 نحو اقتصاد مُمكّن رقميًا. ومن أبرز المنجزات في هذا المجال خلال عام 1444هـ/1445هـ (2023م) ما يلي:

- إطلاق معمل المصرفية المفتوحة الذي يهدف إلى تسريع تطوير خدمات المصرفية المفتوحة في المملكة من خلال منصة متخصصة تزود البنوك وشركات التقنية المالية ببيئة فنية اختبارية تهدف إلى ضمان توافق المشاركين والتزامهم بالإطار التنظيمي للمصرفية المفتوحة ومعاييرها.
- إطلاق المركز التعاوني للمصرفية المفتوحة الذي يهدف إلى تحسين الكفاءة التشغيلية من خلال تقديم منصة مركزية لتبسيط إجراءات الاعتماد، والرد على الاستفسارات، ورفع التقارير، والتعامل مع الشكاوى.
- تفعيل خدمات معلومات الحساب في المصرفية المفتوحة بعد إكمال البنوك وشركات التقنية المالية للإجراءات اللازمة. ويأتي تفعيل هذه الخدمة بشكل متوافق مع الإطار التنظيمي للمصرفية المفتوحة ومعاييرها في المملكة، مما يضمن إتاحة بيئة متماسكة وموحدة لمشاركة البيانات المالية. ويراقب البنك المركزي عن كثب التقدم المحرز في عملية التفعيل لتشجيع زيادة تبني الخدمات من المشاركين.
- التصريح لعددٍ من شركات التقنية المالية للمشاركة في المصرفية المفتوحة في البيئة التجريبية التشريعية، وتأتي هذه الخطوة مؤكدةً على التزام البنك المركزي بدعم القطاع المالي والمساهمة في تحقيق أهداف الإستراتيجية الوطنية للتقنية المالية.

تنمية رأس المال البشري وتطويره

يواصل البنك المركزي جهوده في تطوير كوادره البشرية من خلال برنامج الابتعاث للدراسة في الخارج للحصول على شهادات الماجستير والدكتوراه من عدد من من الجامعات العالمية، إضافةً إلى تقديم التدريب الداخلي والخارجي، وإتاحة البرامج التعليمية والتدريبية ذات العلاقة من خلال الأكاديمية المالية. ويتيح البنك المركزي أيضًا الفرصة لطلبة الجامعات للانضمام إلى التدريب التطبيقي في التخصصات المتصلة بأعمال البنك المركزي لإعدادهم لدخول بيئة العمل مستقبلًا. ويعمل البنك المركزي على تطوير الكوادر البشرية باستمرار من خلال العديد من البرامج والإجراءات، ومن أبرز المنجزات خلال عام 1444هـ/1445هـ (2023م) ما يلي:

- برنامج التطوير القيادي الذي يهدف إلى تدريب منسوبي البنك المركزي وتطوير مهاراتهم القيادية بهدف تهيئتهم لمهام قيادية في المستقبل. ويُقام هذا البرنامج بالتعاون مع جامعات عالمية ومراكز قيادية. وقد بلغ عدد المستفيدين من البرنامج 167 موظفًا وموظفة خلال عام 2023م.
- برنامج ماجستير البنوك المركزية الذي يهدف إلى تمكين موظفي البنك المركزي ودعمهم بالأدوات التحليلية وإثرائهم بالخبرات المتنوعة لمواكبة التطورات المستقبلية. ويُقام البرنامج بالتعاون مع بعض الجامعات العالمية. وقد بلغ عدد المستفيدين من البرنامج أربعة مشاركين خلال عام 2023م.
- برنامج الكفاءات الاستثمارية الذي يهدف إلى تطوير القدرات الاستثمارية للمختصين في مجال الاستثمار وحديثي التخرج منهم، إذ يتضمن البرنامج التدريب النظري والتطبيقي المكثّف في مجالات استثمارية متعدّدة، منها: تطوير الخبرات في الأسواق العالميّة، وإدارة الاستثمارات، والاقتصاد الكلي، والتواصل الفعّال، والتفكير الإستراتيجي. وقد بلغ عدد المتدربين في البرنامج 27 متدربًا ومتدربة خلال عام 2023م.

- برنامج الاقتصاديين السعوديين الذي يهدف إلى استقطاب حديثي التخرج وتأهيلهم في المجال الاقتصادي من خلال تنمية مهاراتهم في هذا المجال وتأهيلهم للالتحاق ببرامج الدراسات العليا التي يهدف لها البرنامج. وقد بلغ إجمالي منسوبي برنامج الاقتصاديين شاملًا الدفعة 19 نحو 186 متدربًا ومتدربة.
- برنامج تمكين المرأة، ويأتي البرنامج ضمن إستراتيجية البنك المركزي لتطوير رأس المال البشري، حيث تم تصميم البرنامج لاكتشاف الكفاءات النسائية والمحافظة عليها والعمل على تطوير مهاراتهن وجداراتهن القيادية، مما سيمكن المرأة من الأدوار القيادية ويشجع على خلق بيئة عمل مناسبة للسيدات ويسهم أيضًا في إعدادهن للتطورات المستقبلية. وبلغ عدد المستفيدات من البرنامج 83 موظفة. تجدر الإشارة بأن عدد السيدات الإشرافيات بلغ 60 قائدة.
- برنامج الشهادات المهنية الذي يهدف إلى تقوية الجانب المهني للموظف ومساعدته على الإلمام بأفضل الممارسات في مجاله. ويوفر البنك المركزي قائمة معتمدة تحتوي على 56 شهادة مهنية من أبرز الجهات العالمية الرائدة في المجالات المالية والرقابية والتقنية والإدارية وغيرها. وقد بلغ عدد الحاصلين على شهادات مهنية 79 موظفًا وموظفة خلال عام 2023م.
- توفير حلول تدريبية وتطويرية متنوعة تتضمن المنصات التدريبية الإلكترونية، والمشاركة في برامج التدريب لدى عدد من الجهات الإقليمية والدولية، وإقامة دورات ومحاضرات جماعية تهدف إلى تنمية المهارات الفنية والسلوكية للموظفين، بالإضافة إلى تقديم برامج اللغة الإنجليزية الداخلية والخارجية. وبلغ عدد الحاصلين على دورات تدريبية قصيرة 1,692 موظفًا وموظفة في عام 2023م. كذلك، بلغ عدد الحاصلين على دورات تدريبية عبر المنصات التدريبية 446 موظفًا وموظفة ليصل إجمالي الحاصلين على دورات تدريبية 2,138 موظفًا وموظفة خلال عام 2023م.
- بلغ عدد المبتعثين بالخارج 90 مبتعثًا ومبتعثة، وبلغ إجمالي الدارسين في الداخل بنظام التفرغ الجزئي أو الانتساب 69 دارسًا ودارسة.
- تقديم عدد من البرامج التدريبية المتنوعة لمنسوبي البنك المركزي عبر الأكاديمية المالية، وقد بلغ عدد المستفيدين من هذه البرامج 198 موظفًا وموظفة.
- برنامج التعليم المهني التعاوني للمقبلين على التخرج من الجامعات السعودية والجامعات الدولية المعتمدة في التخصصات التي تخدم أعمال البنك المركزي المالية، إذ يركز البرنامج على تدريبهم على مجموعة من المهارات والمعارف لإكساب المتدربين أفكارًا ومهارات عملية من خلال اندماجهم بالعمل المباشر في إدارات البنك المركزي وإثرائهم ببرامج تدريبية وتطويرية تعزز فرص التوظيف في القطاع المالي. وبلغ عدد المتدربين 43 متدربًا ومتدربة خلال عام 2023م.
- برنامج مكافحة الاحتيال السيبراني الذي يأتي انطلاقًا من التوجه الإستراتيجي للبنك المركزي ودوره بشأن مواضيع الاحتيال السيبراني، وحرصًا منه على اكتساب المعرفة التخصصية الدقيقة ضد جرائم الاحتيال، واستكمالًا لجهوده في تطوير منسوبيه ومنسوبي القطاع المالي في تبني أفضل الممارسات والمعايير الدولية المطبقة في مجال الاحتيال السيبراني والتقنيات اللازمة لمواجهة الاحتيال. ويهدف البرنامج إلى تعزيز الوعي واكتساب الخبرات اللازمة من خلال التدريب النظري في المؤسسات التعليمية الكبرى والتدريب التطبيقي في شركات وبنوك عالمية لاكتساب المهارات والمعرفة من الأشخاص ذوي الخبرة في المجال. وبلغ عدد المتدربين في الدفعة الأولى 27 متدربًا ومتدربة خلال عام 2023م.
- برنامج المهارات الأساسية لحديثي الانضمام، ويستهدف البرنامج الموظفين المنضمين حديثًا إلى البنك المركزي من حديثي الخبرة وذلك لتعزيز اندماجهم في بيئة العمل، وتنمية أهم المهارات الأساسية من خلال التدريب النظري والتطبيقي. وبلغ عدد المتدربين 157 متدربًا ومتدربة خلال عام 2023م.

- بناءً على قرار مجلس الوزراء رقم (713) وتاريخ 30 ذي القعدة 1438هـ الذي نص على تطوير الإدارات القانونية في الجهات الحكومية، والتزامًا بمبدأ التطوير والتحسين المستمر بما يتواكب مع المستهدفات الطموحة الرامية إلى رفع مستوى الالتزام بالأنظمة والتعليمات، وتوفير الحماية وكافة أشكال الدعم القانوني للبنك المركزي؛ للمساهمة في تحقيق أهدافه، وتنفيذ مهامه وصلاحياته المنصوص عليها في نظامه، فقد حصلت الإدارة العامة للشؤون القانونية على شهادة الآيزو في نظام إدارة الجودة في الخدمات القانونية. كذلك، تعمل الإدارة العامة للشؤون القانونية على تمكين موظفيها من خلال إكمال عددٍ منهم لدراستهم العليا داخل وخارج المملكة، والتحاق بعضهم ببرامج دراسة اللغة الإنجليزية. بالإضافة إلى ذلك، تقوم الإدارة بتدريب عددٍ من طلاب الجامعات في المملكة.

المسؤولية المجتمعية

إستراتيجية المسؤولية المجتمعية

تهدف إستراتيجية البنك المركزي إلى تعزيز المسؤولية المجتمعية من خلال العمل على أربعة محاور رئيسة، هي: زيادة وعي الموظفين بالمسؤولية المجتمعية، وترسيخ مبادئ المسؤولية المجتمعية في سياسات المنظمة وإجراءاتها، وإطلاق المبادرات والفعاليات التي تدعم المسؤولية المجتمعية تجاه المجتمع والبيئة، وتحفيز القطاعات التي يشرف عليها البنك المركزي لتطوير مسؤوليتهم المجتمعية. وتضمنت إستراتيجية البنك المركزي الاهتمام بجميع الأطراف المعنية، مع التركيز على المحاور الآتية:

المجتمع: يتضمن جوانب التواصل مع المجتمع بالتركيز على عناصر برامج التدريب والتعليم والوعي المالي، وتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة، ودعم القطاع الثالث (القطاع غير الربحي).

الموظفون وبيئة العمل: يتضمن جوانب الاهتمام بتطوير رأس المال البشري، وتوفير بيئة عمل جاذبة ومثالية وفق أفضل معايير الصحة والسلامة المهنية، والاهتمام بعائلات الموظفين، وتحفيز العمل التطوعي المنظم في الجوانب التي يحتاجها المجتمع.

كيانات القطاع المالي التي يشرف عليها البنك المركزي: يتضمن الاهتمام بالمسؤولية المجتمعية على مستوى القطاع، وتمكين الكيانات المالية من تطوير تلك الممارسات، بما ينعكس إيجابًا على سمعة القطاع وفاعليته، مع الاستمرار في تطوير الأنظمة والإجراءات المتعلقة بحماية العملاء وتوعيتهم، وإعطاء فرص للموردين المحليين لتقديم خدماتهم للقطاع.

البيئة: تتضمن العمل على المحافظة على موارد البيئة الطبيعية، وتقليل الأثر الضار في البيئة من خلال تحسين معدلات استهلاك الطاقة والانبعاثات، وتقليل استخدام الورق، وترشيد استخدام المياه، وبحث أي أفكار جديدة تساهم في المحافظة على مكونات البيئة الطبيعية.

ويمر نموذج تطبيق الإستراتيجية بمرحلتين؛ تركز المرحلة الأولى على إبراز المسؤولية المجتمعية للبنك المركزي ومبادراته بصفتها أولوية قصوى لتكون معروفة لدى المجتمع، يليها الاهتمام بتوعية موظفيه فيما يتعلق بالمسؤولية المجتمعية، مع الوفاء بمسؤوليته تجاه القطاع المالي والعمل بشكل جاد لتحسين البيئة. وعند تحقيق هدفه المرحلي، ينتقل تدريجيًا إلى التركيز على القطاع المالي بصفته أولوية قصوى؛ إذ إن التحسن في ممارسة القطاع المالي للمسؤولية المجتمعية يبرهن على تميز دور البنك المركزي في تمكين المسؤولية المجتمعية، إلى جانب عمله على جميع المحاور بشكل متوازن يضمن تعزيز المسؤولية المجتمعية له وللجهات التي يشرف عليها، بما يحقق التنمية المستدامة وأهداف رؤية السعودية 2030.

حماية المستهلكين في القطاع المالي

تهدف إدارة حماية العملاء في البنك المركزي إلى حصول عملاء القطاع المالي على معاملة عادلة تتسم بالشفافية والصدق والأمانة والالتزام بالأنظمة واللوائح السارية، وحصولهم أيضًا على الخدمات والمنتجات المالية بكل يسر وسهولة وبتكلفة مناسبة وجودة عالية. إضافةً إلى ذلك، تهدف الإدارة إلى نشر الوعي بين جميع الفئات المستهدفة، والاستمرار في استقصاء الرأي العام عن تلك الجهود والحملات التوعوية لمعرفة مدى نجاحها في إيصال رسالتها واستفادة المتلقي منها. علاوةً على ذلك، تستقبل إدارة حماية العملاء شكاوى عملاء مختلف القطاعات المالية وتعالجها. واستمر البنك المركزي خلال عام 1444هـ/1445هـ (2023م) في استقبال الشكاوى ومعالجتها عبر نظام «ساما تهتم» الذي يتيح لعملاء القطاعات المالية التي تخضع لإشراف البنك المركزي ورقابته تقديم شكواهم إلى البنك المركزي ومتابعتها، وذلك في إطار يضمن سرعة المعالجة والوضوح. وفي هذا الصدد، استقبل البنك المركزي 612,794 شكوى متنوعة من عملاء البنوك وشركات التمويل وشركات التقنية المالية وشركات الصرافة. واستقبل مركز التواصل 997,318 مكالمة، وبلغت نسبة تقييم رضا العملاء عن الخدمة ما نسبته 90.0 في المئة. إضافةً إلى ذلك، عمل البنك المركزي على عدة مبادرات لتعزيز حماية عملاء الجهات المالية التي يُشرف عليها، ومن أبرزها: إصدار مبادئ وقواعد حماية العملاء، وإصدار ضوابط الإعلان عن المنتجات والخدمات المقدمة من المؤسسات المالية.

المشاركة في تنمية المجتمع

يساهم البنك المركزي بدور تثقيفي وتوعوي يستهدف المستفيدين من خدماته وخدمات الجهات التي يشرف عليها، وذلك من خلال الحملات التوعوية المستمرة. ويتفاعل البنك المركزي أيضًا مع أهم المناسبات الاجتماعية السنوية المعتمدة عالميًا ومحليًا من خلال برامج مختلفة تأكيدًا لدوره المحوري في خدمة المجتمع. وتبنى البنك المركزي خلال عام 2023م تنفيذ عدة حملات ومبادرات وأنشطة اجتماعية وتطوعية، أهمها: المشاركة في المعرض الوظيفي للفنتك واليوم المفتوح للتوظيف بجامعة الملك فهد للبترول والمعادن واليوم المفتوح للتوظيف في جامعة الفيصل ومعرض خطوة للتوظيف. كذلك، قدم البنك المركزي العديد من البرامج التي يهدف من خلالها إلى تفعيل دوره المجتمعي عن طريق دعم المجتمع المحلي بكافة مكوناته وتطويره، وتعزيز قدرات الوطن والارتقاء بها.

المشاركات الدولية والإقليمية

يشارك البنك المركزي بفاعلية في عضوية العديد من المؤسسات المالية الدولية والإقليمية، ويحضر اجتماعاتها، مثل: اجتماعات مجموعة دول العشرين، إذ شارك البنك المركزي السعودي في اجتماعات المسار المالي لدول مجموعة العشرين، وشارك البنك المركزي أيضًا في الاجتماعات السنوية لصندوق النقد والبنك الدوليين، وتناولت تلك الاجتماعات بشكل عام أبرز المسائل المتعلقة بالتغييرات الحاصلة على الاقتصاد العالمي. كذلك، يشارك البنك المركزي أيضًا في العديد من اجتماعات ولجان بنك التسويات الدولية، حيث يساهم البنك المركزي السعودي في العديد من النقاشات والأعمال والمشاريع القائمة فيه. إضافةً إلى ذلك، يشارك البنك المركزي في العديد من أعمال مجلس الاستقرار المالي، إذ يتطرق المجلس إلى العديد من المواضيع ومن أبرزها المواضيع المعنية بتطوير التقنية المالية. علاوةً على ذلك، أصبح البنك المركزي السعودي عضوًا في شبكة تخضير النظام المالي (NGFS) منذ عام 2023م ويشارك في العديد من الاجتماعات وفرق العمل التي تعنى بتطوير وتبادل الخبرات ذات العلاقة بالجانب المالي والتغير المناخي. كذلك، استضاف البنك المركزي السعودي اجتماعات مجلس الخدمات المالية الإسلامية وجمعيته العمومية والمؤتمر السنوي لاتحاد المصارف العربية، بالإضافة إلى العديد من الاجتماعات الثنائية مع البنوك المركزية والجهات النظيرة له والمنظمات الإقليمية والدولية، وذلك امتدادًا لجهوده في المحافظة على تبادل التعاون والخبرات ومناقشة القضايا الاقتصادية والمالية ذات الاهتمام المشترك.

8

القوائم المالية للبنك المركـــزي السعـودي

تقرير مراجعي الحسابات المستقلين

السادة/ أعضاء مجلس إدارة البنك المركزي السعودي ساما **الموقرون**

الرأي

لقد قمنا بمراجعة القوائم المالية للبنك المركزي السعودي-ساما "البنك"، والتي تشتمل على الميزانية العامة لكلٍ من قسم الإصدار، وقسم الأعمال المصرفية، والحسابات النظامية كما في 30 يونية 2023م، وقائمة الإيرادات والمصروفات للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات حول القوائم المالية التي تتضمن ملخصًا للسياسات المحاسبية الهامة والمعلومات التفسيرية الأخرى.

في رأينا، إن القوائم المالية المرفقة للبنك كما في وللسنة المنتهية في 30 يونية 2023م قد تم إعدادها من كافة النواحي الجوهرية وفقًا لأسس الإعداد الموضحة في إيضاح (2) حول القوائم المالية.

أساس الرأي

تمت مراجعتنا وفقًا لمعايير المراجعة الدولية المعتمدة في المملكة العربية السعودية. إن مسؤوليتنا بموجب تلك المعايير تم توضيحها بالتفصيل في "قسم مسؤوليات مراجعي الحسابات حول مراجعة القوائم المالية" في تقريرنا. باعتقادنا أن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية وملائمة لأن تكون أساسًا لإبداء رأينا.

الاستقلالية

إننا مستقلون عن البنك وذلك وفقًا للميثاق الدولي لسلوك وآداب المهنة للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية) المعتمدة في المملكة العربية السعودية ("الميثاق") المتعلق بمراجعتنا للقوائم المالية، كما التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقًا لهذا الميثاق.

لفت انتباه – أساس المحاسبة

نلفت الانتباه إلى إيضاح رقم (2) حول القوائم المالية، والذي يوضح أساس الإعداد والمحاسبة. وقد تم إعداد القوائم المالية للبنك لأغراض التقرير المالي للبنك بناءً على السياسات المحاسبية المعتمدة من قبل محافظ البنك المركزي السعودي. وبناءً على ذلك قد لا تكون القوائم المالية مناسبة لأغراض أخرى. لم يتم تعديل رأينا بهذا الشأن.

المعلومات الأخرى

إن الإدارة هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى. تتألف المعلومات الأخرى من المعلومات التي سيتم إدراجها في التقرير السنوي للبنك (لكنها لا تتضمن القوائم المالية وتقريرنا حولها)، والتي من المتوقع توفيرها لنا بعد تاريخ تقريرنا هذا. إن رأينا حول القوائم المالية لا يغطي المعلومات الأخرى ولن نبدي أي نوع من أنواع التأكيد عليها.

وفيما يتعلق بمراجعتنا للقوائم المالية، تقتصر مسؤوليتنا على قراءة المعلومات الأخرى المحددة أعلاه، وعند قراءتها نأخذ بعين الاعتبار ما إذا كانت المعلومات الأخرى لا تتوافق بصورة جوهرية مع القوائم المالية أو مع المعلومات التي تم الحصول عليها خلال عملية المراجعة، أو تتضمن تحريفات جوهرية.

إذا استنتجنا، عند قراءة المعلومات الأخرى للبنك أنه يحتوي على تحريفات جوهرية، فيجب علينا إبلاغ المكلفين بالحوكمة بهذا الأمر.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة حول القوائم المالية

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد وعرض القوائم المالية وفقًا لأساس الإعداد الموضح في إيضاح رقم (2) حول القوائم المالية، وعن إجراءات الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية لإعداد قوائم مالية خالية من أي تحريفٍ جوهري سواءً كان ناتجًا عن غش أو خطأ. عند إعداد القوائم المالية، فإن الإدارة مسؤولة عن تقييم مقدرة البنك على الاستمرار في نشاطه وفقًا لمبدأ الاستمرارية والإفصاح بحسب ما هو ملائم، عن الأمور ذات العلاقة بمبدأ الاستمرارية، وتطبيق مبدأ الاستمرارية المحاسبي، ما لم تكن هناك نية للإدارة في تصفية البنك أو إيقاف عملياته، أو عندما لا يكون هناك خيار آخر ملائم بخلاف ذلك.

إن المكلفين بالحوكمة، أي مجلس الإدارة، مسؤولون عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية في البنك.

مسؤوليات مراجعي الحسابات حول مراجعة القوائم المالية

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية ككل خالية من أي تحريفٍ جوهري سواءً كان ناتجًا عن غش أو خطأ، وإصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، إلا أنه ليس ضمانًا على أن المراجعة التي تم القيام بها وفقًا لمعايير المراجعة الدولية المعتمدة في المملكة العربية السعودية، ستكشف دائمًا عن أي تحريف جوهري موجود. يمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتُعَد جوهرية، بمفردها أو في مجموعها، إذا كان من المعقول توقع تأثيرها على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على هذه القوائم المالية. وكجزء من عملية المراجعة وفقًا لمعايير المراجعة الدولية المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني خلال أعمال المراجعة. كما قمنا بـ :

- تحديد وتقييم مخاطر التحريفات الجوهرية في القوائم المالية، سواءً كانت ناتجة عن غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة لمواجهة تلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية وملاءمة لتوفير أساس لإبداء رأينا. ويعد خطر عدم اكتشاف تحريف جوهري ناتج عن غش أعلى من الخطر الناتج عن الخطأ، لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز لإجراءات الرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم لنظام الرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة من أجل تصميم إجراءات مراجعة ملاءمة وفقًا للظروف، ولكن ليس بغرض إبداء رأي حول فاعلية نظام الرقابة الداخلية للبنك.
- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة، ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة التي قامت بها الإدارة.
- استنتاج مدى ملاءمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، استنادًا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، فيما إذا كان هناك عدم تأكد جوهري يتعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكًا جوهريًا حول قدرة البنك على الاستمرار في أعماله وفقًا لمبدأ الاستمرارية. وإذا ما تبين لنا وجود عدم تأكد جوهري، يتعين علينا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية، وإذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية، تعديل رأينا. تستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير المراجع. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى توقف البنك عن الاستمرار في أعماله وفقًا لمبدأ الاستمرارية.

نقوم بالتواصل مع المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق، من بين أمور أخرى، بالنطاق والتوقيت المخطط لعملية المراجعة والنتائج الهامة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور هامة في نظام الرقابة الداخلية التي تم اكتشافها خلال مراجعتنا.

شركة إرنست ويونغ للخدمات المهنية
مهنية ذات مسؤولية محدودة
ص.ب 2732 الرياض 11461
المملكة العربية السعودية

لمياء سلطان الرشيد
محاسب قانوني – ترخيص رقم 634

28 ذو القعدة 1445هـ
(5 يونية 2024م)

برايس وترهاوس كوبرز
محاسبون ومراجعون قانونيون
ص.ب 8282 الرياض 11482
المملكة العربية السعودية

بدر ابراهيم بن محارب
محاسب قانوني - ترخيص رقم 471

البنك المركزي السعودي (ساما) | قائمة المركز المالي
كما في 30 يونية 2023م | قسم الإصدار

(بآلاف الريالات السعودية)

	2023م	2022م
الموجودات		
غطاء العملة المصدرة:		
ذهب (إيضاح 2/j)	1,623,503	1,623,503
استثمارات في أوراق مالية بالأجنبية	263,457,896	265,573,637
مجموع الموجودات	**265,081,399**	**267,197,140**
المطلوبات		
عملة مصدرة:		
في التداول	246,943,520	231,592,146
في قسم الأعمال المصرفية	18,137,879	35,604,994
مجموع المطلوبات	**265,081,399**	**267,197,140**

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 6 جزءًا لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

البنك المركزي السعودي (ساما) | قائمة المركز المالي
كما في 30 يونية 2023م | قسم الأعمال المصرفية

(بآلاف الريالات السعودية)

	2023م	2022م
الموجودات		
نقد في الصندوق	18,137,879	35,604,994
ودائع لدى بنوك محلية	81,702,390	150,629,929
نقد وودائع لدى بنوك بالعملة الأجنبية	400,312,521	340,437,117
استثمارات بالأجنبية	977,644,769	1,108,665,458
موجودات متنوعة أخرى	89,403,852	67,998,023
مجموع الموجودات	1,567,201,411	**1,703,335,521**
المطلوبات		
ودائع هيئات وجهات حكومية وشبه حكومية	518,143,203	698,675,203
ودائع لجهات أجنبية	5,383,527	5,652,353
ودائع بنوك محلية	139,681,580	130,735,004
مطلوبات متنوعة أخرى واحتياطيات	903,993,101	868,272,961
مجموع المطلوبات	**1,567,201,411**	**1,703,335,521**

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 6 جزءًا لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

البنك المركزي السعودي (ساما) | قائمة المركز المالي
كما في 30 يونية 2023م | حسابات نظامية

(بآلاف الريالات السعودية)

	2023م	2022م
الموجودات		
شيكات برسم التحصيل وأخرى	91	91
المطلوبات		
مطلوبات مقابل شيكات برسم التحصيل وأخرى	91	91

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 6 جزءًا لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

البنك المركزي السعودي (ساما) | قائمة الإيرادات والمصروفات
للسنة المنتهية في 30 يونية 2023م

(بآلاف الريالات السعودية)

	2023م	2022م
الإيرادات	**5,760,822**	**4,620,359**
المصروفات		
عمومية وإدارية	3,012,000	2,672,796
اشتراك البنك المركزي السعودي في المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية (إيضاح5)	49,959	40,142
إجمالي المصروفات	3,061,959	2,712,938
فائض مرحَّل للاحتياطي العام للبنك (إيضاح 2/ط)	**2,698,863**	**1,907,421**

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 6 جزءًا لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

البنك المركزي السعودي (ساما)
إيضاحات حول القوائم المالية
للسنة المنتهية في 30 يونية 2023م

(1) طبيعة أعمال البنك المركزي السعودي-ساما ("البنك") وطريقة عرض القوائم المالية

في 11 ربيع الآخر 1442 هـ (الموافق 26 نوفمبر 2020م)، تمت الموافقة على نظام البنك المركزي السعودي بموجب المرسوم الملكي رقم (م/36)، لتحقيق الأهداف التالية:

- المحافظة على الاستقرار النقدي.
- دعم استقرار القطاع المالي، وتعزيز الثقة به.
- دعم النمو الاقتصادي.

يتم عرض القوائم المالية للبنك وفقًا لكل من الأنشطة التالية:

قسم الإصدار

يتمثل النشاط الرئيسي لقسم الإصدار في سك العملات المعدنية وطبع الأوراق النقدية الوطنية (الريال السعودي)، لدعم استقرار النقد وتثبيت قيمته الداخلية والخارجية.

قسم الأعمال المصرفية

تتضمن أصول قسم الأعمال المصرفية على نقد في الصندوق، نقد وودائع لدى بنوك بالعملة الأجنبية، وودائع واستثمارات البنك بالعملة الأجنبية، وودائع لدى بنوك محلية بالإضافة إلى موجودات متنوعة أخرى كما تتضمن المطلوبات ودائع هيئات وجهات حكومية وشبه حكومية، وودائع لجهات أجنبية وودائع بنوك محلية بالإضافة إلى مطلوبات متنوعة أخرى واحتياطيات. وتسجل عائدات الاستثمار في قائمة المركز المالي لقسم الأعمال المصرفية وليس ضمن قائمة الإيرادات والمصروفات للبنك.

(2) ملخص لأهم السياسات المحاسبية

أ - أسس إعداد القوائم المالية

تم إعداد القوائم المالية للبنك وفقًا للسياسات المحاسبية المذكورة أدناه والتي تمت الموافقة عليها من قبل محافظ البنك المركزي السعودي. وقد تم تطبيق هذه السياسات على جميع السنوات المعروضة ما لم يُذكر خلاف ذلك.

بتاريخ 23 رمضان 1443هـ (الموافق 24 أبريل 2022م)، تمت الموافقة على تغيير اللائحة المالية التي تضمنت تغيير الأسس المحاسبية من الأساس النقدي إلى أساس الاستحقاق وبناءً عليه تم إعداد هذه القوائم المالية وفقًا للسياسات المحاسبية المعتمدة من محافظ البنك المركزي السعودي.

ب - الأساس المحاسبي

يتبع البنك المركزي السعودي أساس الاستحقاق في تسجيل وإثبات عملياته.

ج - أساس القياس

يتم إعداد القوائم المالية للبنك المركزي وفقًا لمبدأ التكلفة التاريخية، ما لم يذكر خلاف ذلك، كما هو موضح في السياسات المحاسبية أدناه.

د - عملة العرض

تم عرض القوائم المالية بالريال السعودي الذي يعتبر العملة الوظيفية للبنك المركزي السعودي، وتقرب جميع القيم إلى أقرب ألف ريال سعودي، ما لم يذكر خلاف ذلك.

هـ- الاستثمارات

يتم التسجيل والقياس الأولي للاستثمارات بالقيمة العادلة شاملة تكاليف التعامل. ويتم احتساب وتسجيل العوائد المستحقة واستنفاذ أي علاوة أو خصم إصدار على الاستثمارات القائمة. وتسجل الأرباح والخسائر الناتجة عن عملية بيع الاستثمارات في حساب عوائد الاستثمار. ويتم إعادة تقييم الاستثمارات المتوفرة للبيع أو المحتفظ بها للتداول كوحدة واحدة نهاية كل سنة مالية بناءً على القيمة الدفترية أو القيمة السوقية حسب أحدث البيانات المتوفرة أيهما أقل. يقيد الانخفاض في القيمة، إن وجد في احتياطي هبوط أسعار الاستثمارات الأجنبية كجزء من مطلوبات متنوعة أخرى واحتياطات.

و- العملات الأجنبية

يتم تحويل الأرصدة والمعاملات بالعملات الأجنبية إلى الريال السعودي باستخدام أسعار الصرف الدفترية المثبتة للبنك بتاريخ 29 شوال 1406هـ (الموافق 7 يولية 1986م) والتعديل اللاحق لسعر اليورو والدولار والين المعتمدين من قبل محافظ البنك المركزي. يتم تسجيل فروق تغير أسعار الصرف في حساب احتياطي تقلبات أسعار الصرف كجزء من مطلوبات متنوعة أخرى واحتياطيات.

ز- الذهب المحتفظ به كغطاء للعملة المصدرة

يتم تقويم الذهب المحتفظ به كغطاء للعملة المصدرة بسعر ريال سعودي واحد لكل 0,20751 جرام، وذلك بموجب المرسوم الملكي رقم م/38 بتاريخ 13 رجب 1393هـ (الموافق 12 أغسطس 1973م).

ح- الأصول الملموسة وغير الملموسة

يتم تسجيل الأصول الملموسة وغير الملموسة بالتكلفة بعد خصم الاستهلاك/الإطفاء المتراكم ضمن الموجودات المتنوعة الأخرى في قائمة المركز المالي لقسم الأعمال المصرفية. يتم استهلاك قيمة الأصول الملموسة-فيما عدا الأراضي- والأصول غير الملموسة بطريقة القسط الثابت على العمر الإنتاجي المقدر لتلك الأصول.

ط- الإيرادات والمصروفات

وفقًا للمادة 5 من نظام البنك الأساسي يحصل البنك على رسوم لقاء الخدمات التي يؤديها وذلك لتغطية نفقاته. وطبقًا لأساس الاستحقاق يتم تسجيل إيرادات البنك المركزي التي تخص فترة مالية معينة عند استحقاقها ويتم تحميل المصروفات التي تخص الفترة نفسها عند تكبدها، ويقوم البنك بترحيل فائض الإيرادات على المصروفات إلى حساب الاحتياطي العام للبنك والذي يظهر ضمن المطلوبات المتنوعة الأخرى والاحتياطيات في قائمة المركز المالي لقسم الأعمال المصرفية.

ي- الاستثمارات في شركات تابعة

ترتبط بالبنك المركزي جهة تابعة ومملوكة له بالكامل، ولا يتم المحاسبة عنها ولا يظهر لها أثر مادي في قوائم البنك المركزي وسجلاته المالية. يوضح الجدول أدناه تفاصيل الشركة التابعة.

		نسبة الملكية الفعلية كما في	
الشركة التابعة	بلد التأسيس	30 يونية 2023م	30 يونية 2022م
المدفوعات السعودية	المملكة العربية السعودية	%100	%100

(3) فترة القوائم المالية

تم إعداد القوائم المالية عن الفترة من 1 يولية 2022م إلى 30 يونية 2023م (الموافق 2 ذو الحجة 1443هـ إلى 12 ذو الحجة 1444هـ).

(4) حسابات الهيئات والمؤسسات المستقلة

يقوم البنك المركزي بدور حافظ ويدير موجودات بعض الهيئات والجهات الحكومية، تشمل تلك الموجودات على حسابات نقدية واستثمارات متنوعة، لا يتم معاملة هذه الموجودات كموجودات تابعة للبنك المركزي وعليه لا يتم إدراجها في القوائم المالية للبنك المركزي.

تبلغ موجودات الهيئات المستقلة كما في 30 يونية 2023م مبلغ 247 مليار ريال سعودي (2022م: 72 مليار ريال سعودي).

(5) الاشتراك في المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية

يتم الاشتراك في المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية لموظفي البنك طبقًا للمادة الثالثة عشرة من نظام التقاعد المدني الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/41 بتاريخ 29 رجب 1393هـ (الموافق 28 أغسطس 1973م).

(6) الأحداث اللاحقة

بتاريخ 28 محرم 1445هـ (الموافق 15 أغسطس 2023م) صدر قرار مجلس الوزراء رقم 85 في شأن إنشاء هيئة للتأمين تكون مستقلة ماليًا وإداريًا تختص بتنظيم وتطوير قطاع التأمين في المملكة والإشراف عليه.

تعتقد الإدارة بأنه لم تحدث أي أحداث جوهرية إضافية بعد نهاية السنة والتي قد تتطلب إجراء تعديل على أو الإفصاح في هذه القوائم المالية.

رقم التصنيف
ردمد: ISSN: 1319 - 1845

ملحق الجداول الإحصائية متوفر على موقع البنك المركزي السعودي على شبكة الإنترنت على الرابط التالي:
http://www.sama.gov.sa/ar-sa/EconomicReports/Pages/YearlyStatistics.aspx

استبيان التقرير السنوي متوفر على موقع البنك المركزي السعودي على شبكة الإنترنت على الرابط التالي:
http://www.sama.gov.sa/ar-sa/EconomicReports/Pages/QuestionAnswer.aspx

WWW.SAMA.GOV.SA